منتظم الدولة

منتظم الدولة

الدكتور جاسم السلطان

الطبعة الأولى

1447 هـ – 2025 م

ISBN: 978-625-96684-0-6

جميع الحقوق محفوظة

الصفوة للدراسات الحضارية
Safwa Cultural Studies"SCS"

www.safwacenter.net
safwacultural
contact@safwacenter.net
+90 535 781 99 57

Safva Araştırma Ve Yayıncılık Hizmetleri Ticaret Limited Şirketi
SAFWA For Research and Publishing Services Trade Limited Company
Sicil No: 313638/5

تصميم وإخراج فني

ربيع معروف مراد

تصميم الغلاف

رفاه شرف الدين

Baskı Cilt: ERG Matbaa maltepe Mh. Litros Yolu 2.Matbaacılar Sıt, 2E1 Istanbul

منتظم الدولة

الدكتور جاسم السلطان

تدقيق

أ. محيي الدين قبرصلي

الطبعة الأولى 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

تقديم 7
تمهيد 9
المبحث الأول:فهم الدولة 13
المبحث الثاني: الدولة في الفضاء الإسلامي 21
المبحث الثالث: أسئلة الدولة المعاصرة وتطور الفكر السياسي 28
المبحث الرابع: ما الذي يجعل الدولة ممكنة 35
المبحث الخامس: أسس السلامة في وعي المؤسسين للدولة..... 43
المبحث السادس: صناعة الدولة ورؤية الإسلام (النسق القرآني ومشروع الإنسان) 51
المبحث السابع: صراع التصوّرات حول الدولة 59
المبحث الثامن: التحديات الكبرى أمام الدولة– المشروع الصهيوني أنموذجًا 64
المبحث التاسع: الدين والدولة: نحو فقه جديد للواقع المتغير..... 69
المبحث العاشر: عالم متشابك (نظرية الدومينو)..... 75
المبحث الحادي عشر: الدولة كمنتظم. مقاربة جسم الإنسان 79
المبحث الثاني عشر: الدولة كمنتظم – الصورة الكلية..... 83
المبحث الثالث عشر: التساند بين الأنساق وأهميته..... 91

المبحث الرابع عشر: الأفكار الحاكمة عند النخبة (العوائق) 95
المبحث الخامس عشر: صناعة الدستور 103
المبحث السادس عشر: الكفاءة والدولة الفاشلة 109
المبحث السابع عشر: الدولة الناشئة والاحتياجات التسعة 114
المبحث الثامن عشر: حوامل مشروع الدولة قبل نشأتها 122
المبحث التاسع عشر: الأدوار التحضيرية للدولة 127
المبحث العشرون: إعداد القادة 134
خاتمة الكتاب 139

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

التغيرات التي حدثت في الوعي والممارسة الإنسانية في تنظيم حياة المجتمعات، والتي انتقلت بالإنسان من دولة المساكنة (دولة القرون الوسطى) إلى دولة المواطنة (المعاصرة)، هي انتقالٌ من البسيط إلى المركّب. فلم يعد أمرُ الدولة هو مجرد صلاح الحاكم، بل أصبح المطلوب هو صلاح النظام الكلّي؛ باعتباره الضامن لبقاء وتطور المجتمعات، بما في ذلك آليات التداول السلمي وضماناته.

يطمح هذا الكتاب إلى أن يرسم صورةً كلّيةً لمُنتظم الدولة (مجموع النُّظُم التي تتحرك بها الدولة)، وعلاقاتها البينية، بغرض إعادة تنظيم عقل طالب النهضة؛ حتى يتمكن من استحضار الصورة الكلّية قبل الجزئيات، فلا يسقط في التبسيط المُخِلّ، ولا يستفيض في الاستطراد المُمِلّ.

وفي هذا السياق الشكر موصولٌ للصفوة، وفريق العمل فيها، والأستاذ محي الدين قبرصلي الذين جعلوا هذا الإصدار ممكناً.

الدكتور جاسم السلطان

تمهيد

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تَبِعَه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم فهمٍ شاملٍ لمفهوم الدولة في سياقاتها المتعدّدة، من منظورٍ يدمج بين النظر الفلسفي والتاريخي، والواقع العملي المعاصر. تتجسد الحاجة إلى هذا الفهم في عالمٍ تتمايز فيه الدول بين كيانات ناجحة تملك قرارها، وتصنع رفاهها، وتحمي أمنها، وأخرى فاشلة تتخبّط في الفوضى، وتعيش على الهامش أو تحت الوصاية. فالخلل في فهم الدولة يؤدي إلى تبعات باهظة تُكلّف الناس أرواحهم وكرامتهم وحقوقهم الأساسية، كما تشهد على ذلك التجارب المريرة في محيطنا العربي والإسلامي.

إن بناء الدولة لا يتحقق بالرغبة وحدها، ولا بالنوايا الحسنة، ولا بمجرد تغيير الحكّام. فغياب الشروط الموضوعية اللازمة يؤدي بالعديد من محاولات التغيير السياسي إلى الفوضى أو إعادة إنتاج الفشل. يفتقر واقعنا إلى إدراك أن الدولة لا تُبنى بالصدفة، بل بالوعي والتخطيط وبناء الكوادر، واستيعاب طبيعة العصر. كما يظهر الافتقار إلى طرح الأسئلة الحقيقية حول مقومات إنشاء الدولة، وضمان استقرارها، وكيفية مواجهة الصراعات الداخلية والخارجية. فالقيادة الجيدة وحدها لا تكفي، إذ قد تجد قيادة مخلصة وضعًا غير قابل للحكم، ومجتمعًا مفككًا، وبنية متهالكة لا تقوى على النهوض. وتُظهر أمثلة مثل بنغلاديش أو جنوب السودان بوضوح أن الدكتاتوريات قد ترحل، لكن

الدول لا تولد تلقائيًا بعدها. لذا، لا بد من وعي تأسيسي، وكوادر واعية، وصبر طويل على البناء.

في المراحل القديمة، كانت القوة العسكرية لقبيلة أو أسرة كافية لإقامة "دولة". واستمرت الدولة ما دامت هذه القوة قائمة. أما اليوم، فالمسألة أكثر تعقيدًا. فالنجاح لا يُقاس بمجرد وصول سلطة إلى الحكم، بل بقدرتها على إدارة الدولة، وتجاوز أزماتها، وتحقيق الاستقرار والنمو. وقد رصد ابن خلدون في مقدمته "الدورة الحضارية" التي تتشكل فيها الدول وتنهار، وتُهدم بنيتها عند بلوغ الذروة. وهذا النمط استمر حتى اليوم، رغم كل التطور الذي شهده العالم. لذلك، فإننا لا نحتاج فقط إلى قيادة، بل إلى "شروط قيام الدولة".

لا يقدم هذا الكتاب إجابات تقنية جزئية – كتلك التي يمكن أن يوفرها الذكاء الاصطناعي عند السؤال عن الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة مثلاً– بل يسعى إلى طرح الأسئلة الحقيقية، وبناء وعي تأسيسي عميق حول مشروع الدولة وشروطها. فالمعرفة المطلوبة ليست مجرد وصفة إدارية، بل وعي مركب بتاريخ الدولة وفلسفتها وأبعادها الاجتماعية والسياسية. إنه لا يقدم موسوعة تقنية عن الدولة، بل يؤسس للفهم الأولي العميق، ويعرض للقارئ غير المختص "ما يضرّ الجهل به"، دون ادّعاء الإحاطة بكل شيء.

لقد رُوعي في إعداد هذه المادة أن تكون ميسّرة وغير جافة، وموجّهة لجمهورٍ واسع من المهتمين بالتغيير والنهضة، لا حكرًا على المتخصصين. ويسعى الكتاب لتحقيق خمس مخرجات معرفية رئيسة:

1. فهم عميق لمفهوم الدولة، ودورها في الفكر الإسلامي والتاريخ المعاصر.
2. القدرة على تحليل الأنظمة السياسية، وتحديد أسباب نجاح الدول أو فشلها.
3. استيعاب أهمية المهارات والمعارف اللازمة لقادة الدولة ومؤسساتها.

4. التعرف إلى التحديات التي تواجه الدولة الناشئة، وكيفية التعامل معها.

5. اكتساب نظرة شاملة للدولة المستقرّة العادلة ومكوّناتها.

في كل فصلٍ من هذا الكتاب، سنسير خطوةً نحو توسيع الوعي بمسألة الدولة، من خلال فهم أصولها ووظائفها، وتتبّع السياقات المعاصرة التي تحيط بها، وصولًا إلى أسئلة الواقع وتشابكاته. ويجدر التأكيد على أن هذا الفهم هو الركيزة التي لا غنى عنها لكل مشروع نهضوي جاد.

المبحث الأول
فهم الدولة

تمهيد: في الحاجة إلى وعي جديد

نفتتح هذه السلسلة من المباحث بعنوان "فهم الدولة"، لأن موضوع الدولة هو أحد أكثر المواضيع خطورة في الواقع العربي والإسلامي المعاصر، إذ تتعلق به معظم الإشكاليات المتصلة بإنشاء الكيانات السياسية وتنظيمها. وغالبًا ما يُتناول هذا الموضوع إما بتبسيط مخلّ، يَغفل عن عمق الإشكال، أو بتعقيد مملّ، يُنفر من التفكير فيه.

فالسؤال المركزي الذي نطرحه: كيف نفهم الدولة فهمًا صحيحًا؟ وكيف نؤسس وعيًا مشتركًا يجعل الحديث عنها منطلقًا من أرضية واحدة، ويقرّب بين وجهات النظر، ويؤسس لفهم واقعي ومتوازن لهذه الظاهرة السياسية والاجتماعية الكبرى؟

1. مركزية الدولة في الفكر الإسلامي

انشغل الفكر الإسلامي المعاصر كثيرًا بمسألة الدولة، باعتبارها المدخل الأساسي لتطبيق الحدود وتفعيل الشريعة. فأصبحت فكرة الدولة مهيمنة، ولكن لم يصحبها وعيٌ حقيقي بالتطورات الكبرى التي طرأت على بنية الدولة الحديثة؛ إذ لا يزال العقل المسلم محتفظًا بصورة الدولة الأولى كما نشأت في عهد الخلفاء الراشدين، حين كانت تتكوَّن في بيئة بسيطة، وتتطوَّر تدريجيًّا دون مؤسسات معقّدة أو أنظمة متكاملة.

ففي أول أيام خلافته، همَّ أبو بكر الصديق ﷺ بالخروج إلى السوق لكسب رزقه، لأنه لم يكن واضحًا بعد ما إذا كان سيتقاضى أجرًا لقاء عمله كخليفة. ولولا أن الصحابة أوقفوه ورتّبوا له نفقة من بيت المال، لما تغيّر شيء في هذا السلوك. كانت الأمور تتشكّل بتدرّج طبيعي مع تطور الاحتياجات، ولم يكن نموذج الدولة في ذهنهم قد اكتمل.

لكن هذا النموذج لم يعد ممكنًا اليوم؛ فالدولة المعاصرة تحتاج إلى أن تولد مكتملة البنية منذ لحظتها الأولى، قادرة على الإدارة، وفرض النظام، وتقديم الخدمات. ولم تعد هناك فسحة للتدرّج البسيط الذي كان متاحًا في القرون الأولى، ولا يمكن تصوّر نجاح دولة في هذا العصر من دون انطلاقة مؤسسية راسخة.

2. لماذا يصعب إنشاء دولة في عالمنا العربي؟؟

نحن بحاجة إلى أن نفهم ما هي الدولة، وما طبيعة تعقيدها، ولماذا هي صعبة إلى هذا الحد. فالمنطقة العربية – وإن لم نقتصر الحديث عليها دون غيرها من العالم الإسلامي – تُظهر بوضوح أن أغلب الدول التي خرجت من الاستعمار إما كانت دولاً فاشلة، أو شبه فاشلة، أو لم تحقق الحد الأدنى من متطلبات التنمية، إلا في حالات نادرة جدًّا، وتحت ظروف لا ترتبط غالبًا بالتخطيط الواعي أو البناء المؤسسي الحقيقي.

فالدول اليوم، بخلاف ما كانت عليه في السابق، لا يُتاح لها أن تنشأ بالتدرج، كما كان الحال في المراحل التاريخية الأولى، حيث كانت الأمور تتشكل شيئًا فشيئًا بحسب الحاجة. أما اليوم، فالدولة مطالبة منذ لحظة نشأتها أن "تولد واقفة على قدميها"، قادرة على العمل، وعلى الاستجابة لتعقيد متسارع يحيط بها من كل اتجاه. لذلك، فإننا لا نستغرب هذا القدر من الفشل في محاولات بناء الدولة، ما دام يرافقه غياب للوعي بطبيعة الدولة ومتطلباتها.

ومن هنا، نستحضر القاعدة المهمة التي أوردها الإمام البخاري في "صحيحه"، حين عقد بابًا بعنوان: "باب العلم قبل القول والعمل"، وافتتحه بقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَـٰهَ

إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [محمد: 19]. وقد استخلص البخاري من هذا الترتيب أن العلم مقدَّم على العمل، فالفهم سابق على العمل، ولا عمل راشد دون وعي سابق يهديه.

وعلى هذا الأساس، سنبدأ في الحديث عن الدولة شيئًا فشيئًا، ساعين إلى استكشاف جوانبها المختلفة، وفهم تعقيداتها، وبناء وعي متماسك يساعدنا على التفكير المشترك في قضية من أعقد قضايا العصر: الدولة.

أ. النظرة الجزئية للدولة (الفيل والعميان)

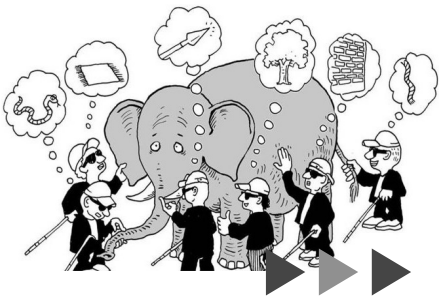

من أوائل العقبات التي نواجهها في فهم الدولة، أننا ننظر إليها من زوايا جزئية، فنفهم جزءًا ونغفل الكل. ومثال ذلك ما يُضرب في تشبيه "فيل العميان": فكلٌّ وصف ما لمسه، ولم يرَ الفيل كما هو. أحدهم أمسك الخرطوم فظنّه دودة ملتفة، وآخر أمسك الأذن فشبّهها بورقة كبيرة، وثالث أمسك النابين فتخيّل أن هذا هو الفيل.

وهكذا، حين يقتصر النظر إلى الدولة على بُعدٍ واحد – كأن نراها أمنًا فقط، أو اقتصادًا فقط، أو جهازًا إداريًّا أو قانونيًّا – فإننا نقع في نفس الخطأ. فالدولة كيان مركّب، ولا بد لفهمها من رؤية شاملة:

ما هي الدولة؟ ما بنيتها؟ ما حاجاتها؟ كيف تنهار؟ وكيف تُبنى؟

ب. تكلفة الخطأ في فهم طبيعة الدولة ككيان معقّد

لماذا موضوع الدولة مهم؟ لأن انهيارها يخلّف كوارث لا تُحصى على الشعوب. والخطأ في إنشاء الدولة ليس تفصيلاً بسيطًا، بل هو خطأ يُصيب حياة الناس في كل نواحيها. فإذا تأملنا ما جرى في سوريا، أو في السودان، أو في ليبيا، سنفهم كيف تحوّلت حياة الناس إلى جحيمٍ كاملٍ مع سقوط الدولة.

صحيح أن تلك الدول لم تكن مثالية، وكانت تعاني من عيوب كبيرة، لكن **مجرد وجود الدولة** – رغم علّاتها – كان ضروريًّا لحفظ الأمن، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار، وتنظيم المجتمع بما يسمح للناس أن يدركوا اتجاه حياتهم، ويعيشوا بوضوح واستقرار.

وإذا نشأت الدولة على كيان خاطئ، كانت باهظة الكلفة؛ إذ يسود فيها الظلم، والفساد، والفقر، والجوع، والألم. ويضاف إلى ذلك التنكيل بالناس، والقسر، والعسف في الحكم. **وإذا انهارت الدولة**، فلا تقلّ الكلفة عن ذلك: بل تأتي المعاناة من المجتمع نفسه، حيث يختلّ الأمن، ويضيع الاستقرار، وتُفقَد لقمة العيش، وتنعدم الحياة الكريمة.

لهذا، لم تكن الدولة مجرّد كيان إداري عابر، بل أصبحت سؤالاً مركزيًّا في الفكر البشري، وهمًّا متجدّدًا في مسار التاريخ الإنساني. فهي، بحضورها المختل أو بغيابها التام، تُلقي بظلالها على حياة الناس كلّها: أمنًا، واستقرارًا، وكرامةً، ومعيشةً، ومصيرًا..

3. الدولة: سؤال فلسفي ومشروع عملي

إذا نشأت الدولة على كيان خاطئ، فتكلفتها باهظة، وإذا انهارت، فتكلفتها لا تقل عن ذلك. ففي الحالتين، يعاني الناس من الظلم، والفساد، والفقر، والجوع، والألم، وقد يُضاف إلى ذلك القسر والعسف والتنكيل. وإذا انهارت الدولة تمامًا، ظهرت نفس الأعراض من جهة المجتمع: فقدان الأمن، وتفكك الاستقرار، وضياع لقمة العيش، وانهيار الحياة الكريمة.

لهذا، شكّلت الدولة – بغيابها أو بفساد بنائها – همًّا كبيرًا في تاريخ البشرية، ومحورًا دائمًا في التفكير الفلسفي والسياسي. وقد أجهد الفلاسفة والمفكرون أنفسهم في محاولة فهم هذا الكيان المعقّد، وسبر مفاهيمه الكبرى مثل: العدل، والحرية، والكرامة، والتنظيم، والعدالة، والمشاركة. كما شغلهم التفكير في الإجراءات والآليات التي تنظّم شؤون الدولة، وتوفّر مجالات للشورى، والأمن، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، وغيرها من قضايا الحياة العملية.

فالدولة ليست كيانًا بسيطًا يمكن اختزاله، بل هي بناء متعدّد المستويات، تترابط فيه الجوانب النظرية بالفنية، والتشريعية بالإدارية، وهو ما يجعلها موضع تأمل وتجريب مستمرّ عبر العصور.

جنوب السودان نموذجًا لتعقيد النشأة:

من النماذج التي تُظهر بوضوح أن إنشاء الدولة ليس أمرًا يسيرًا: تجربة جنوب السودان. فقد كافح الجنوبيون طويلاً من أجل الاستقلال عن الشمال، ونالوا ما أرادوا: حصلوا على الاعتراف الدولي، وتوفرت لديهم موارد مثل النفط. لكن ما إن دخلوا في تعقيدات الدولة ومتطلباتها، حتى اختفوا من المشهد، ولم يعد يُسمع لهم صوت.

فالدولة لم تُقم كما يجب، ولم يكن الاعتراف الدولي حلًّا كافيًا، ولا كانت الموارد وحدها كفيلة ببنائها. فقد تبيّن أن الانفصال لا يعني بالضرورة نشوء دولة. فالدولة ليست مجرّد انفصال سياسي، ولا مجرد اعتراف خارجي، بل مشروع متكامل يتطلب بنية داخلية، وقدرة على التعامل مع التعقيد، واستعدادًا طويل النفس.

وهكذا، بقيت الدولة الوليدة تحت ما يُسمّى Failed State، أي الدولة الفاشلة، فهي قائمة بالاسم، لكنها عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية. وهذا النموذج وغيره يبيّن أن إنشاء الدول لا يتم تلقائيًّا، بل يتطلّب وعيًا عميقًا، وتخطيطًا دقيقًا، وظروفًا مؤهِّلة للنجاح.

4. طلّاب النهضة وضرورة الفهم المشترك للدولة في هذا العصر

طلاب النهضة في العالم العربي والإسلامي اليوم، مطالبون بفهم مشترك وعميق لمفهوم الدولة، وخاصة في هذا العصر الذي تختلف فيه الدولة جذريًا عمّا كانت عليه في القرون الوسطى.

ففي السابق، كانت الدولة تتجسّد في شخص الحاكم. أما اليوم، فلم تعد الدولة "شخصًا"، بل أصبحت كيانًا قانونيًّا ومؤسسيًّا قائمًا بذاته. الأشخاص يأتون ويذهبون، لكن الدولة تبقى.

الدولة الحديثة تمتلك شخصية اعتبارية، ووجودًا سياديًّا أمام العالم، وهي لا ترتبط بهوية من يحكمها، بل بقدرتها على أداء وظائفها بشكل مستمر. حين نقول "دولة" اليوم، فنحن لا نقصد دولة عمر بن الخطاب ﷺ، ولا دولة عمر بن عبد العزيز ﷺ، بل كيانًا سياسيًّا مستقلّاً، ممثلاً لمجموعة سكانية داخل حدود معترف بها، وله حضور دولي لا يُلغي ذاته بتغير الرؤساء أو الحكّام.

إن الدولة الحديثة تتجسّد في مؤسساتها، ودستورها، وشبكة قوانينها، وقدرتها على تقديم الأمن، وتوليد التنمية، والاستجابة لتحديات العصر. ولهذا، لا يمكن لطلاب النهضة أن يخوضوا مشروعًا حقيقيًّا دون وعيٍ بهذا المفهوم، وبطبيعة الدولة المعاصرة "كما هي"، لا "كما كانت"..

5. المفهوم والماصدق في فهم الدولة

نحن بحاجة إلى أن ندرس الدولة من زاويتين متكاملتين: من حيث **المفهوم**، ومن حيث **الماصدق**.

فـ"المفهوم" هو التصوّر العقلي العام للدولة، أي الإطار الذهني الذي نفهم من خلاله وجود كيان ينظّم حياة الناس، ويدير شؤونهم، ويحوز السيادة داخل حدود معيّنة.

أما "الماصدق"، فهو الأشكال التي تتجسّد فيها الدولة في الواقع. فقد تكون الدولة صغيرة، أقرب إلى مدينة، أو كبيرة جدًّا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تكون ملكية أو جمهورية، رئاسية أو برلمانية، وقد تضم ولاية واحدة أو ولايات متعددة.

فـ"مفهوم الدولة" قد يكون متقاربًا، لكن "ماصدق الدولة" يختلف من سياق إلى آخر. إذ لا يُتوقّع أن تأخذ الدولة شكلاً واحدًا في كل مكان، بل تتكيّف مع طبيعة الجغرافيا، والسكان، والثقافة، والتاريخ، فتأخذ من الأشكال ما يناسب بيئتها.

6. فهم متطلبات وجود الدولة واستقرارها

الاعتراف الدولي لا يكفي. ولا يكفي أن تحمل الدولة اسمًا، أو علمًا، أو نشيدًا. المهم أن تكون دولة فاعلة، تمتلك عناصر الاستقرار، وتقدّم الأمن والعدالة والرعاية والخدمات، وتُحسن إدارة التنوّع، وتواجه تحدياتها بقدرة حقيقية على البقاء.

وتجربة جنوب السودان شاهد على ذلك. فقد نال الاستقلال، وحصل على الاعتراف الدولي، وامتلك موارد طبيعية مهمّة، مثل النفط. لكن بمجرد أن دخل في تعقيدات الدولة واحتياجاتها، اختفى صوته من المشهد، وكأن الدولة لم تُبنَ أصلاً. لا الاعتراف وحده يكفي، ولا الموارد تضمن النجاح، فالدولة مشروع معقّد يحتاج إلى شروط موضوعية حقيقية.

بهذا نكون قد وضعنا الخطوة الأولى في طريق الفهم. ومن هنا، نتابع في المباحث القادمة محاولة استكشاف ما تحتاجه الدولة لتقوم، وتستمر، وتنجح.

فهم الدولة
1. الحاجة إلى وعي جديد
الدولة معقّدة وخطيرة
ضرورة فهم مشترك واقعي
2. صعوبة نشأة الدولة اليوم
لا تدرّج في نشأة الدولة الحديثة
ضعف الوعي = فشل الدول العربية
3. خطورة الفهم الجزئي
الدولة كيان مركّب لا يُختزل
الفهم الخاطئ يؤدي للانهيار
4. الدولة سؤال فكري وعملي
مفاهيم: العدل – الحرية – الكرامة
آليات: الأمن – الصحة – التنمية
5. نموذج جنوب السودان
الاعتراف والموارد لا تكفي
غياب المؤسسات = فشل الدولة
6. الدولة الحديثة وطلاب النهضة
الدولة ليست شخصًا بل مؤسسات
تملك سيادة وقوانين مستقلة
7. المفهوم والماصدق
المفهوم: فكرة الدولة ككيان
الماصدق: أشكالها بحسب السياق
الخلاصة
لا نهضة بلا فهم عميق للدولة

المبحث الثاني: الدولة في الفضاء الإسلامي

تمهيد: الفضاء الإسلامي ومقاربات الدولة

يتناول هذا المبحث مسألة الدولة كما طُرحت في الفضاء الإسلامي، من خلال ما عبّر عنه الفقيه المسلم، وما صاغه الفيلسوف المسلم من تصورات حولها. نحاول أن نتتبع القضايا التي شغلت الفكر الإسلامي في هذا المجال، قبل أن ننتقل إلى المباحث الكبرى المتعلقة ببناء الدولة المعاصرة.

وغالبًا ما يبدأ من يقرأ في هذا الباب من أسماء مثل **الماوردي**، **والجويني**، **والفرّاء**، لأنهم من أوائل من كتبوا في هذا الموضوع. ومن المهم هنا أن نفحص طبيعة القضايا التي تناولها هؤلاء، والمنهج الذي سلكوه في مقاربتها.

لكن من المهم أن نلاحظ أن هؤلاء لم يشتبكوا مع قضايا الدولة من زاوية فلسفية، بل جاؤوا جميعًا من خلفية فقهية. وكان الموضوع الذي يعنيهم بالدرجة الأولى هو مسألة المشروعية: هل هذا الأمر حلال أم حرام؟ هل يجوز أم لا يجوز؟ وكيف تُرتّب الأمور في الحياة السياسية بحسب هذا المنظور، أي: المنظور القانوني الفقهي الإسلامي.

1. مقاربات الفقهاء للدولة

1. الماوردي: الدولة في ضوء المشروعية:

عند النظر في كتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي، نجد أنه اشتبك مع عدد من القضايا الأساسية المرتبطة بمفهوم الدولة. أولها: **هل الشريعة تسمح بوجود خليفتين؟**

وقد قرّر أن الشريعة لا تجيز ذلك، وأنه لا بد من خليفة واحد يحكم سائر أرجاء العالم الإسلامي.

ثم يطرح سؤالاً آخر: **ماذا إذا لم يوجد خليفة؟** فيجيب بأن **أهل الحل والعقد** هم من يملأ هذا الفراغ، ويتولّون عملية الاختيار.

ويتعرض لقضية **الشورى**، ويسأل: هل هي مُعلِمَة أم مُلزِمَة؟ ويقرّر أنها **مُعْلِمَة**، أي يستأنس بها الحاكم ولا يلتزم بها إلزامًا.

ثم يفاجئه – كما غيره من الفقهاء – واقعٌ جديد: **أن شروط الاختيار غير متوفرة**، وأن الخيار الوحيد المتاح هو الحاكم المتغلب، فيتناول هذه المسألة من زاوية فقهية، ويقرّر أن **طاعة المتغلب واجبة إذا كان صالحًا**. أما إذا لم يكن كذلك، فإن الخروج عليه **مرهون بالمصلحة**: هل يمكن إزالته دون أن تحدث فتنة أو اضطراب أكبر؟ فإن لم يكن ذلك ممكنًا، بقي في الحكم، حتى وإن كان فيه خلل، لأن **البديل غير متوفر**.

كان النظام السياسي الذي شهده عصر الماوردي **ملكيًّا وراثيًّا**، فحاول أن **يضع له شروطًا** تجعل منه نظامًا مقبولاً شرعًا، كأن يلتزم **بالشريعة، والعدل، والدفاع**. وقد تناول هذه القضايا **من زاوية فقهية بحتة**، لا من زاوية فلسفية تؤسس لبدائل ممكنة.

أما موضوع **إدارة المال العام**، فقد عالجه كذلك من الزاوية نفسها، دون تمييز واضح بين **مالية الدولة ومال الخليفة**.

وكان أيضًا **شرط القرشية** حاسمًا لديه، بناءً على الحديث: "الأئمة من قريش"، فجعل منه أحد شروط مشروعية الحكم.

كل هذا الاشتباك الفقهي بقي **في إطار المنظور القانوني**: يجوز، لا يجوز، حلال، حرام، صحيح، خطأ... دون الدخول في تقعيد فلسفي أو تأسيس نظري لمفهوم الدولة.

وسنلاحظ في المباحث القادمة أن **العمق الفلسفي الذي تنهض عليه الدولة الحديثة** يتجاوز هذه المعالجات الفقهية، ويستدعي نظرًا أوسع في البنية والأدوات والمؤسسات.

2. الجويني: الكفاءة قبل الوراثة

في كتابه **غياث الأمم**، يُظهر الإمام الجويني موقفًا متشددًا تجاه مسألة الحاكم المتغلّب، فلا يقر بشرعية الحكم القائم على الغلبة، ويصرّ على أن شرط الحكم هو **الكفاءة**، لا الوراثة. أما في مسألة **الشورى**، فيمنحها الجويني منزلة معتبرة، لكنه يقرر أنها **"مُعْلِمَة"**، أي يُستأنس بها ولا تكون ملزمة للحاكم.

3. الفرّاء: تعدد الأئمة عند تباعد الديار

أما الإمام أبو يعلى الفرّاء، ففي كتابه **الأحكام السلطانية**، يرى أنه إذا **تباعدت الديار**، وتعذّر أن يشرف خليفة واحد على جميع الأقاليم، **جاز أن يكون للمسلمين خليفتان**. وقد جاء هذا الرأي استجابةً للواقع السياسي في عصره، حيث ظهرت الدويلات وتباعدت الأقطار، فكان لا بد من استجابة فقهية تُراعي هذا التغيّر، دون الإخلال بمبدأ الخلافة من حيث الأصل.

ومما سبق يتبين لنا أن الفقه الإسلامي دخل في موضوع الدولة، وأن أثر العصر كان ظاهرًا في طريقة تناول الفقهاء لها، فاجتهاداتهم جاءت استجابة للواقع الذي كانوا يعيشونه.

4. تجاهُل أدبيات الاعتراض والثورة في التراث الفقهي:

في المقابل، نلاحظ إهمالاً شديدًا لأدبيات المعارضين والثائرين على الأنظمة السياسية القائمة. فقد جرى تجاهل ما طرحوه من أفكار، أو ذُكروا من باب الانتقاص والتقليل، لا من باب الدراسة الموضوعية. ولم تُناقش طروحاتهم من حيث الجدوى أو القيمة، ولم تُمنح حواراتهم الاهتمام الكافي ضمن سياقها الفكري والسياسي.

وهذا الطابع لا يزال يَسِمُ كثيرًا من الكتابات الفقهية المتداولة إلى اليوم، التي تُعتمد في رسائل الدكتوراه والأبحاث الجامعية، من غير التفات جادّ إلى الآراء المعارضة، أو محاولة تحليلها بتحفّظ علمي متزن.

2. النظرة الفلسفية ومحدوديتها

1. الفارابي والدولة الفاضلة: حين يتولى الحكم فيلسوف:

ظهرت في المقابل استجابة فلسفية لقضية الحكم، متأثرة بالمدخل اليوناني، كما نجد عند الفارابي في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة. فقد قرّر أن الحاكم ينبغي أن يكون فيلسوفًا، على خُطّة الجمهورية لأفلاطون، وأن الذي يقود الحكم هو المعرفة والحكمة، بما يحقق المصلحة العامة.

ويُقدّم الفارابي تصورًا للدولة يجعل السعادة هي الغاية: سعادة الدنيا والآخرة، والسعادة الروحية، والرضا الداخلي. وتكون الوسيلة الأساسية لذلك هي التوجيه الأخلاقي والتعليم.

وقد بنى رؤيته على صلاح الحاكم، دون أن يُعطي في نقاشاته مساحة كافية لقضايا التحوّل، والتغيير، والتدافع الطبيعي داخل الدولة.

2. محدودية التأصيل الفقهي لمفهوم الدولة:

في كل ما سبق من كتابات الفقهاء، يظهر أن **مفهوم الشورى**، على الرغم من أهميته، لم يتبدَّ بوضوح، بل بدا وكأنه أمر يُستحسن الأخذ به، لا أكثر. فالشورى عند الجميع كانت "مُعْلِمَة" لا "مُلزِمَة"، ولم تُقسّم المجالات التي تكون فيها مُلزِمَة، وتلك التي يُستأنس بها فقط.

كما أن **الحقوق الفردية** لم تأخذ المساحة الكافية في دراسات الفقه السياسي، ولم يُؤسَّس لها تأصيل يُمكّن من تحويلها إلى ممارسات مؤسسية.

وكذلك لم يُبحث بشكل عميق **مفهوم آليات حسم النزاعات** داخل الدولة، أو **مسألة تركّز السلطة وانتشارها**.

أما **الرقابة على المال العام**، فقد غابت عنها الحدود الفاصلة بين مالية الدولة ومالية الحاكم، إذ كان هناك اختلاط كبير بين الجانبين.

ولم تحظَ **آليات الاعتراض والاحتجاج الشعبي** بدراسة جادة، رغم ما لها من أثر في حياة المجتمعات.

3. هل غابت هذه المفاهيم؟

الجواب يرتبط بطبيعة العصر الذي كُتبت فيه تلك المعالجات؛ إذ لم تكن هذه المفاهيم حاضرة فيه أصلاً. وبما أن **الفلسفة غير موجودة** في تلك البيئة، فقد غابت معها **الأسئلة العميقة التي تحيط بمفهوم الدولة.**

وإذا طالعنا الفكر اليوناني، وجدنا فيه – نتيجة وجود الفلسفة – تقعيدًا للنظم الديمقراطية، ونظم الأقليات، والنظم الاستبدادية، ووصفًا لكل نظام من النظم: ميزاته، مساوئه، إلى آخره.

الكلام عن الدولة من ناحية فلسفية، من ناحية الأسئلة العميقة التي تحيط بها، هذا لم نجده عندنا في البيئة العربية والإسلامية، فالنموذج الذي كان موجودًا والذي تم تناوله هو **شيخ القبيلة أو الملك**، وهذا هو النظام الذي كان معروفًا بالنسبة لنا، **ولم يتجاوزه الفقهاء إلى أشكال أخرى.**

3. نتائج هيمنة النموذج الفقهي

"نموذج عمر بن الخطاب" تجربة راقية في الحكم، لم تتحوّل إلى نموذج نظري يُبنى عليه تصور متكامل للدولة.

دائمًا ما تُستدعى أمثلة من الواقع التاريخي في البيئة الإسلامية لتمثيل الأفكار الكبرى، ومن أبرزها نموذج عمر بن الخطاب ﷺ، الذي يحظى بشعبية كبيرة عند ضرب الأمثلة. غير أن هذا النموذج لم يحظَ بدراسة تأصيلية أو تقعيد يُمكّن من تحويله إلى نموذج بنائي مستقبلي، نَبني عليه مفاهيم الحقوق، والحريات، والعدالة، وسائر القضايا الكبرى المتعلقة بالحكم..

ومن هنا، كان من الضروري أن نبدأ بدراسة الدولة في الفكر الإسلامي، وما تناولته من قضايا وإشكالات، لأننا حتى اليوم لا نزال عالقين في هذا النوع من النقاش، دون أن ندخل إلى الأسئلة الحقيقية المتعلقة بالدولة.

وقد كان ذلك نتيجةً **لنمو المجال الفقهي وضمور المجال الفلسفي** في الحياة الإسلامية. فـ**الفلسفة تفتح الأسئلة** على الموضوعات التي ليست من باب الحلال والحرام، بل على موضوعات **تتعدد فيها الآراء**، ويجري فيها **الموازنة بين الآراء المختلفة**.

خاتمة: تمهيدٌ لما هو قادم

كان من المهمّ جدًا أن نبدأ بالدولة في الفكر الإسلامي، لننظر في القضايا التي عالجها هذا الفكر، والإشكاليات التي واجهها، **لأننا – إلى اليوم – لا نزال عالقين في هذه المساحة من النقاشات، دون أن ندخل إلى قضايا الدولة الحقيقية**. وهي قضايا تشغل التفكير فعلاً، وتُثير التصوّر، وتستدعي منّا أن نحيط بالأسئلة الكبرى المتعلّقة بالدولة.

وفي المباحث القادمة، سنبدأ بعون الله تفصيل هذه القضايا، لنقترب خطوة خطوة من بناء تصور متماسك لمنتظم الدولة.

الدولة في الفضاء الإسلامي
التأصيل الفقهي لمفهوم الدولة
محدودية الطرح الفقهي
الماوردي
الجويني
الفرّاء
الشورى غير ملزمة
لا خليفتين
الشورى معلمة
طاعة المتغلب الصالح
اشتراط القرشية
الكفاءة شرط الحكم
رفض شرعية المتغلب
الشورى معلمة
جواز خليفتين عند تباعد الديار
الحقوق الفردية غير مؤسسة
غياب آليات حسم النزاع
اختلاط مال الدولة والحاكم
غياب تنظيم الاعتراض الشعبي
الخلاصة
غلبة النموذج الفقهي
محدودية الطرح الفقهي
تجاهل أدبيات المعارضين
الفقه تناول الدولة من زاوية شرعية فقط
لا بد من تجاوز النقاشات التقليدية والوصول للأسئلة الحقيقية حول بناء الدولة
نموذج عمر لم يُؤسَّس كنظرية
غياب الفلسفة عطّل بناء تصور للدولة
الحاكم فيلسوف
الدولة تهدف للسعادة
وسيلتها التعليم والتوجيه الأخلاقي
غياب تصور التحول والصراع
لم تُدرس بموضوعية
وردت غالبًا في سياق الانتقاص

المبحث الثالث: أسئلة الدولة المعاصرة وتطور الفكر السياسي

تمهيد: من أين نبدأ؟

نحن اليوم في مواجهة مباشرة مع سؤال الدولة. هذه الدولة التي تحكمنا وتحدّد شروط عيشنا، ما حقيقتها؟ وما مشروعيتها؟ وما وظائفها؟ وما الحدود التي ينبغي ألا تتجاوزها؟ هذه ليست أسئلة نظرية، بل هي قضايا تُلقي بظلالها على تفكير أي مجتمع يسعى إلى النهوض، وأي نخبة سياسية أو فكرية تحاول رسم طريق المستقبل.

وقد بات من الضروري أن نتوقّف عند الأسئلة الكبرى التي فرضتها تجربة الدولة الحديثة على العقل المعاصر. لا بد أن نُدرك حجم التعقيد الذي تنطوي عليه فكرة الدولة، وأثر هذا التعقيد في بنائها، وفي قدرة الشعوب على النهوض من خلال مؤسساتها، لا بالرغبة وحدها.

1. الأسئلة الكبرى التي تطرحها الدولة:

من الطبيعي أن نتوقف أمام الأسئلة الكبرى التي تفرضها فكرة الدولة على العقل المعاصر. فاليوم تُطرح أسئلة جوهرية:

- **ما هي الدولة؟** ومتى يُعتبر كيان ما دولة؟ ولماذا نحتاج أصلاً إلى وجود الدولة؟ لماذا لا يعيش كل فرد حياته مستقلاً، وتنظّم المجتمعات شؤونها فيما بينها دون الحاجة إلى كيان مركزي يُدعى "الدولة"؟

- **ما مصدر مشروعية الدولة؟** هل تستمد مشروعيتها من انتخاب السلطة القائمة؟ أم من القوة التي تمتلكها فتفرض بها حكمها على الناس؟ **ما الأساس الذي يمنح الدولة شرعيتها؟**
- **ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن؟** هل هي علاقة قائمة على التوازن والحقوق المتبادلة؟ أم علاقة مختلة تميل إلى الهيمنة؟
- **ما الأهداف التي ينبغي للدولة أن تحققها؟** وما الغايات التي تسعى إليها في خدمة المجتمع؟
- **ما حدود السلطات داخل الدولة؟** أين تنتهي صلاحيات السلطة القضائية؟ وأين تبدأ وتنتهي صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية؟ وما هي المساحات المشتركة بينها؟
- **ما هو الشكل الأفضل للحكم؟** هل النظام الملكي الدستوري أصلح؟ أم النظام الجمهوري؟ أم أن بعض الدكتاتوريات تحقق استقرارًا وإنجازًا في بعض السياقات؟ **ما النموذج الأنسب لتصل الدولة إلى أفضل أداء ممكن؟**
- **ماذا لو وقعت الدولة في الظلم أو تغوّلت سلطاتها على الناس؟** كيف يمكن معالجة هذا الظلم؟ وما الوسائل المتاحة لمواجهة تغوّل الدولة على مواطنيها؟
- **ما علاقة الدولة بالدين؟** وما الدور الذي يفترض أن تمارسه تجاه الشأن الديني في العصر الحديث؟
- **ما دور الدولة في الاقتصاد؟** هل عليها أن تمتلك مفاصل الاقتصاد وتديره بشكل مباشر؟ أم يقتصر دورها على تنظيم السوق وتركه حرًّا؟
- **ما مفهوم العدالة في الدولة؟** هل تعني العدالة أن تجمع الدولة الثروات ثم توزّعها؟ أم أن العدالة هي في توفير الفرص المتكافئة للناس، ليبلغ كل فرد ما يستطيع بجُهده وقدرته؟

- **ما علاقة الدولة بمحيطها الجغرافي؟** هل هي علاقة تنافس وصراع؟ أم علاقة تعاون وتكامل؟ **وما علاقتها بالمنظومة العالمية؟** وما أثر التشابك الدولي في واقع الدولة الحديثة؟
- **هل من الممكن قيام دولة مثالية؟** أم أن كل دولة، مهما بلغت من الكفاءة، تبقى خاضعة لإكراهات وظروف تَحول دون بلوغ الكمال؟
- **ما علاقة الدولة بالحرية والأمن؟** وهل يمكن تحقيق التوازن بينهما، أم أن أحدهما دائمًا يأتي على حساب الآخر؟

هذه القضايا الكبرى لم تَعُد هامشية أو نظرية، بل باتت تلقي بظلالها على تفكير كل مجتمع يسعى إلى بناء دولة، وكل حزب أو نخبة سياسية تُفكّر بوعي في مشروعها.

من هنا، كان لا بد من التوقف عند كيفية اشتباك الحضارات المختلفة مع هذه الأسئلة: كيف تعامل معها الفقه الإسلامي؟ وكيف ناقشها الفكر الغربي؟ وأين تَركّز الجهد في كل منهما؟

2. الدولة في منظور الفكر الغربي:

في الوقت الذي اشتبك فيه الفكر الإسلامي مع قضية الدولة من زاوية فقهية – في نطاق الحلال والحرام، والجائز والممنوع – كان الفكر الغربي، منذ بداياته، يخوض اشتباكًا فلسفيًّا واسعًا مع فكرة الدولة: في معناها، ومشروعيتها، ووظائفها، وحدودها.

طبيعة الاشتباك في العالم الإسلامي جاءت عبر النصوص والتأصيلات الفقهية، بينما جاءت في الغرب عبر الأسئلة الفلسفية العميقة، والنماذج النظرية، ومحاولات البناء العقلي والتجريبي للأنظمة السياسية.

وقد ظهرت في هذا السياق نماذج متعدّدة، ورافقتها محاولات تنظيرية واسعة، نذكر منها أبرز المحطات:

1. البدايات الفلسفية. اليونان والرومان

- **أفلاطون وأرسطو:** منذ العهد اليوناني القديم، ظهرت نماذج للحكم مثل **الديمقراطية المباشرة** في أثينا، وحكم **الأقلية العسكرية** في إسبرطة. وقد صاحب هذه النماذج تنظير فلسفي كبير، يتجلّى في كتاب **الجمهورية** لأفلاطون، و**السياسة** لأرسطو، حيث ناقشا بعمق شكل الدولة وبنيتها، وما يُعدّ نظامًا صالحًا أو فاسدًا.

- **التجربة الرومانية: الجمهورية والملكية:** عرفت الإمبراطورية الرومانية شكلاً آخر من الحكم، وظهرت فيها فكرة الجمهورية إلى جانب الملكيات. وبدأت تتبلور مفاهيم مثل الانتخاب، وتوازن السلطات، والمجالس التمثيلية، وهي الأفكار التي ستنمو لاحقًا داخل الحضارة الغربية وتُعاد صياغتها.

2. إعادة التفكير في السلطة. عصر النهضة

- **نيكولو ميكافيلي – الأمير (1532م):** في ظل تمزّق الدويلات الإيطالية إلى كانتونات صغيرة، كتب ميكافيلي كتابه الشهير **"الأمير"**، ليبيّن للحاكم كيف يحكم الدولة ويمسك بزمامها، ولو تطلّب الأمر استخدام أدوات قائمة على النفعية والاستبداد. كان الهدف حينها تحقيق الوحدة وتجاوز الفوضى.

3. نشأة العقد الاجتماعي. القرن السابع عشر

- **توماس هوبز – الليفياثان (1651م):** في سياق الاضطراب السياسي في بريطانيا، كتب هوبز كتابه **الوحش**، أو **الليفياثان**، ليُبرّر فيه تنازل الناس عن بعض حقوقهم لصالح السلطة، ولو كانت استبدادية، مقابل تحقيق الأمن

والنظام. وقدّم تصورًا مبكرًا للعقد الاجتماعي يقوم على حفظ الذات من فوضى الطبيعة.

- **جون لوك – رسالتان في الحكومة (1689م):** في مقابل تصور هوبز، كتب لوك **رسالتين في الحكم المدني**، مؤكدًا على الحرية وحقوق الفرد، ومؤسسًا لرؤية معتدلة للعقد الاجتماعي، تضع سلطة الحاكم في خدمة الشعب، لا فوقه.

4. بناء الدولة الحديثة. القرن الثامن عشر

- **مونتسكيو – روح القوانين:** تحدث مونتسكيو عن ضرورة فصل السلطات، موضحًا أن تجميعها في يد واحدة يقود إلى الطغيان، وأن التوازن بين السلطات الثلاث هو أساس العدالة والاستقرار.
- **جان جاك روسو – العقد الاجتماعي:** شدّد روسو على الإرادة العامة والعدالة الاجتماعية، ورأى أن الشعب هو مصدر الشرعية، وأن الدولة يجب أن تعبّر عن الإرادة الجماعية، لا عن مصالح فئة محددة.
- **إيمانويل كانط – الأسس الميتافيزيقية للأخلاق (1785م):** ربط كانط بين الدولة والأخلاق، وطرح تصورًا للمسؤولية الأخلاقية كقاعدة لعلاقة الفرد بالقانون، بعيدًا عن المصلحة والمنفعة، مؤسّسًا بذلك مبدأ الكرامة والاحترام داخل المجال السياسي.

5. نقد الدولة الرأسمالية. القرن التاسع عشر

- **كارل ماركس – بيان الحزب الشيوعي:** في ظل طغيان الرأسمالية وظلمها للطبقة العاملة، كتب ماركس **بيان الحزب الشيوعي**، مؤسسًا لرؤية جديدة في الدولة والمجتمع، تقوم على الصراع الطبقي، وإلغاء الملكية الخاصة، وتمكين العمال من أدوات الإنتاج.
- **جون ستيوارت ميل – عن الحرية:** مع صعود الحديث عن الفردانية والحقوق، كتب ميل كتابه **"عن الحرية"**، مؤكدًا على مركزية حرية الفرد في وجه الدولة، ومنبّهًا إلى خطر الاستبداد باسم الأغلبية أو النظام العام.

6. إعادة التفكير في الحرية والعدالة. القرن العشرون

- **فريدريك هايك – الطريق إلى العبودية (1944م)**: حذّر هايك من تدخل الدولة المفرط، مؤكدًا أن التخطيط المركزي، ولو بنيّة حسنة، قد يقود إلى الاستبداد. ورأى أن الحرية الاقتصادية شرط لحماية الحرية السياسية.
- **جون رولز – نظرية العدالة (1971م)**: قدّم رولز واحدة من أكثر الصياغات تأثيرًا لمفهوم العدالة في القرن العشرين، مقترحًا إطارًا عقلانيًّا لتوزيع الحقوق والفرص داخل الدولة، يستند إلى مبدأي الإنصاف وكرامة الإنسان.

3. الوعي بالدولة: بين التراث والمعاصرة

لدينا اليوم تراث غني جدًّا، وكتابات وفيرة تناولت موضوع الدولة في سياقات مختلفة، لكن من يُقبل على دراسة الدولة في عصرنا، وخصوصًا من الشباب المسلم والباحثين الإسلاميين، لا يصحّ له أن يكتفي بالجانب التراثي وحده، بل ينبغي عليه أن ينفتح أيضًا على ما أنجزته البشرية من اجتهادات، وما تراكم من معارف وخبرات في القرون الأخيرة، لأن تشكُّل الدولة الحديثة ليس أمرًا بسيطًا أو مكتمل الصورة، بل هو مخاض طويل، ولا تزال الدولة في حالة تحوّل دائم، ومن غير الدقيق النظر إليها كصورة فوتوغرافية ثابتة أو شكل قارّ لا يتغير.

هذا الميكانيزم الهائل الذي يحيط بفهم الدولة – بما يتضمّنه من تطورات معرفية، وتجارب إنسانية، وأسئلة فلسفية عميقة – ينبغي أن يكون حاضرًا في وعي كل من يشتغل بهذه القضية؛ حتى يتسنى له فهم المشهد بدرجة عالية من العمق. ففهم الدولة يتطلّب إدراكًا لتشابك مستوياتها، واستيعابًا للأسئلة الكبرى التي تثيرها، واطلاعًا على الكتابات التي تناولتها في مختلف السياقات، سواء في بيئتنا الإسلامية أو في الفكر الإنساني الأوسع.

كما أن من الضروري إدراك السياقات التي أُنتج فيها التراث الذي بين أيدينا، ومعرفة أين توقف، وما الأسئلة التي لم يُجب عنها بعد، حتى نكمل البناء على بصيرة، ونتجاوز التكرار والاجترار.

فهذه كلها قضايا أساسية في مسار بناء الوعي الراشد بقضية الدولة.

أسئلة الدولة المعاصرة

الأسئلة الكبرى

- ما الدولة ولماذا نحتاجها؟ ما مصدر مشروعيتها؟
- ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن؟
- ما أهداف الدولة وحدود سلطاتها؟
- ما أفضل أنظمة الحكم: ملكي، جمهوري، ديمقراطي، مركزي؟
- كيف تُحقّق الدولة العدالة وتدير الاقتصاد؟
- ما علاقة الدولة بالدين، وهل لها دور فيه؟
- هل التوازن بين الحرية والأمن ممكن؟
- كيف تتعامل الدولة مع محيطها والعالم؟
- هل الدولة المثالية ممكنة أم مستحيلة؟

الدولة في الفكر الغربي

- فهم الدولة بدأ فلسفيًا منذ أفلاطون وأرسطو (الجمهورية، السياسة)
- تطورت في روما: جمهوريات، مجالس، توازن سلطات
- ميكافيلي: السلطة المركزية لتحقيق الوحدة
- هوبز ولوك: العقد الاجتماعي بين الحاكم والشعب
- مونتسكيو: فصل السلطات لمنع الاستبداد
- روسو: الإرادة العامة والعدالة الاجتماعية
- كانط: الدولة والأخلاق، الكرامة والواجب
- ماركس: الدولة والصراع الطبقي
- ميل وهايك: الحريات الفردية ضد هيمنة الدولة
- رولز: العدالة كإنصاف وتوازن الفرص

بين التراث والمعاصرة

- لا يكتمل فهم الدولة بالفقه وحده
- نحتاج إلى استيعاب منجز البشرية وأسئلتها العميقة
- الدولة كيان متحوّل يتطلب وعيًا مرنًا ومعرفة متعددة الأبعاد

المبحث الرابع: ما الذي يجعل الدولة ممكنة

تمهيد:

في هذا المبحث، سنتناول سؤالاً محوريًّا: **ما الذي يجعل الدولة ممكنة؟** وما هو مفهوم **السلطة السياسية؟** وما هي **الآفات التي قد تعتري هذه السلطة؟**

إنها قضية بالغة الأهمية؛ فكما أن وجود السلطة أمرٌ لا غنى عنه في بناء الدولة وتنظيم شؤونها، فإن هذه السلطة قد تتعرّض لآفات خطيرة تهدد كفاءتها وعدالتها.

الفكر السياسي العملي هو الذي يبحث في آفات الحياة السياسية ويسعى لمعالجتها

ومن هنا، يأتي دور الفكر السياسي في معالجة هذه الآفات، التي تظهر بشكل متكرر في الحياة السياسية، مثل **الاستبداد**، و**البيروقراطية المعقّدة**، وغير ذلك من الاختلالات المؤسسية التي تواجهها الدول في مسيرتها.

يحاول الفكر السياسي أن يقدّم إجابات عميقة لهذه الإشكالات، بينما يسعى الفكر السياسي العملي إلى صياغة **قواعد إجرائية وعملية** تهدف إلى الوقاية من الاستبداد، وتقليل أضراره إلى أدنى حد، بما يكفل بقاء الدولة على أسس من العدالة والرشادة والحُسن في إدارة السلطة.

1. مفهوم السلطة السياسية

أولى القضايا التي نتناولها في هذا المبحث هي **مفهوم السلطة السياسية**، فإذا كانت الدولة – كما هو معروف – تقوم على ثلاثة أركان: الإقليم، والشعب، والحكومة ذات السيادة، فإن هذه **الحكومة ذات السيادة** لا تُوصف كذلك إلا إذا كانت تملك سلطة فاعلة تمارسها على هذا الإقليم.

ومن هنا، نحتاج إلى تعريف السلطة السياسية بدقة، فالسلطة السياسية هي: **القدرة على اتخاذ قرارات ملزِمة، وتنفيذ هذه القرارات داخل مجتمع معيّن**؛ أي أن تكون هناك جهة تمتلك **الحق في إصدار القرارات**، ولديها **الأداة التنفيذية** التي تمكّنها من **إلزام الناس بتطبيق هذه القرارات** ضمن نطاق إقليمي محدّد. وعند توفر هذا الركن التنفيذي الملزم، نكون أمام سلطة سياسية حقيقية.

السلطة السياسية هي القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة داخل مجتمع معين

2. مكونات السلطة السياسية:

للسلطة السياسية مكوّنات أساسية لا يمكن أن تُمارس من دونها، وأهمها أربعة:

1. **القوة:** فالسلطة لا تكتفي بإصدار القرارات، بل لا بد أن تمتلك القدرة على تنفيذها. فإذا لم تكن قادرة على إنفاذ قراراتها، تحوّلت تلك القرارات إلى مجرّد حبر على ورق.
2. **الشرعية:** وهي ما يُضفي على السلطة قبولاً عامًا داخل المجتمع. وقد تستند الشرعية إلى **قوة مادية قائمة**، أو إلى **انتخاب شعبي حرّ**، أو إلى **مرجعية تاريخية** تمكّنت من ترسيخ موقعها عبر الزمن. وفي جميع الحالات، تحتاج السلطة إلى شكل من أشكال الشرعية لضمان الاستقرار والاستمرار.
3. **السيادة:** أن تتمتع السلطة بحق اتخاذ القرار النهائي داخل رقعة جغرافية محددة، دون خضوع لإرادة خارجية. وقد تستند هذه السيادة إلى تفويض شعبي (عبر دستور أو انتخابات)، أو إلى اعتراف إقليمي ودولي، أو إلى كليهما معًا، بما يعزز من شرعية هذا الاستقلال في القرار..
4. **الإقناع:** فليس كل شيء يُفرض بالقوة وحدها. تحتاج السلطة إلى أن تبرّر أفعالها، وتُقنع الناس بعدالتها، وأن تُنتج خطابًا عقلانيًّا واضحًا، يشرح أهدافها، ويؤسّس لمشروعيتها الأخلاقية والثقافية.

وبناءً على هذه المكوّنات، تتفرّع السلطة السياسية داخل الدولة إلى أقسام رئيسية تُعرف بـ:

1. **السلطة التشريعية** (التي تسنّ القوانين)،
2. **والسلطة التنفيذية** (التي تطبقها)،
3. **والسلطة القضائية** (التي تفصل في النزاعات).

ويُضيف بعض المفكرين نوعًا رابعًا غير رسمي، هو **سلطة الرقابة العامة**، وتتمثل أساسًا في الإعلام الذي يراقب أداء الدولة ويكشف مواطن الخلل فيها.

هذه التقسيمات تُشكّل البنية المؤسسية للسلطة في الدولة، لكن السؤال الأهم هو: **كيف تتفاعل هذه السلطات؟ وهل تُمارَس بشكل متوازن؟**

3. العلاقة بين السُّلُطات:

بعد الحديث عن السلطات الثلاث الأساسية في الدولة، يبرز سؤال مهم: **ما هي العلاقة التي تضبط التفاعل بينها؟**

وأيّ هذه السلطات تحتاج إلى التقييد والضبط أكثر من غيرها؟

إن **السلطة التنفيذية** هي الأكثر حاجة إلى الرقابة، لأنها الجهة التي تمتلك **القوة الفعلية** في الدولة: القوة العسكرية، والشرطة، وأدوات التنفيذ المباشر. فإذا تغوّلت هذه السلطة، وامتد نفوذها خارج حدودها المؤسسية، أصبحت تهديدًا مباشرًا للتوازن والعدالة داخل المجتمع.

ومن هنا تبرز **أهمية مبدأ توازن السلطات**، الذي يُعدّ أحد الأسس الحاكمة للدولة الحديثة. فهو الذي يضمن ألا تطغى سلطة على أخرى، وألّا تُختزل الدولة في يد جهة واحدة، مهما بلغت قوتها.

4. مصادر مشروعية السلطة السياسية:

تستمد السلطة السياسية مشروعيتها من عدد من المصادر التي تختلف بحسب السياق التاريخي والسياسي لكل دولة. ومن أبرز هذه المصادر:

1. **الدستور:** في كثير من الدول، تُستمد مشروعية السلطة من الدستور المتوافق عليه بين أفراد المجتمع، الذي يُعد المرجعية القانونية العليا. فتقوم الدولة وأجهزتها بالاحتكام إلى هذا الدستور، وتستند إليه في تبرير شرعية قراراتها وممارساتها.
2. **الشعبية:** قد تستمد السلطة مشروعيتها من القاعدة الشعبية الواسعة، كما حصل مع حزب الوفد في مصر في زمن سابق، حيث كانت شعبيته طاغية لدرجة أن الناس قالوا: "لو رشّح الوفد كلبًا لانتخبناه". ومثال آخر على ذلك: شعبية نيلسون مانديلا وحزب المؤتمر الوطني في جنوب أفريقيا، حيث منحتهم الجماهير شرعية قوية مستندة إلى نضالهم وتاريخهم.
3. **التقاليد:** في بعض الحالات، تستند السلطة إلى التقاليد الاجتماعية أو التاريخية، كما في الأنظمة الملكية التي يرى فيها الناس أن الحكم حقّ طبيعي موروث في سلالة معينة، بحكم قدمها في الحكم وارتباطها بتاريخ الأمة.
4. **القوة:** أحيانًا تأتي السلطة بسبب استخدام القوة؛ فمن يملك السلاح ويسيطر على مفاصل الأمن في البلد يُصبح هو الجهة الحاكمة بحكم القوة، دون الاستناد إلى دستور أو انتخابات أو تقاليد. وهذا ما يحدث في كثير من الانقلابات،

فمنطلق الحكم ليس نابعاً من الدستور أو الشعب أو القانون، بل من السيطرة العسكرية المباشرة.

5. وظائف السلطة السياسية في تنظيم الحياة العامة:

1. **حفظ النظام والأمن:** فالناس لا تستقرّ حياتهم من دون نظام يضبط العلاقات، وأمن يحفظ الأرواح والممتلكات. وهذه من أولى المهام التي تُناط بالسلطة في أي دولة.
2. **تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية:** فمن خلال مؤسسات الدولة، تُنظَّم شؤون المعيشة، مثل توفير فرص العمل، والمسكن، والمأكل، والرعاية الصحية، والتعليم، وغيرها من متطلبات الحياة الإنسانية.
3. **إقامة العدل:** وذلك من خلال سنّ قوانين عادلة، وتطبيقها على الجميع، بما يحقق الشعور بالأمان، ويمنع الظلم، ويعطي كل فرد حقّه ضمن منظومة قانونية واضحة.
4. **تمثيل الشعب خارجيًّا:** تقوم السلطة أيضًا بتمثيل الشعب والكيان السياسي للدولة في المحافل الدولية، والتعبير عن مصالحه وهويته، والتفاوض باسمه في القضايا الإقليمية والعالمية.

6. العلاقة بين السلطة والمجتمع:

العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع علاقة **تأثير متبادل**؛ فالمجتمع يؤثر في السلطة، والسلطة بدورها تؤثر في المجتمع، لكن داخل هذه العلاقة تظهر قضيتان أساسيتان تُشكّلان محور التفاعل بين الطرفين، هما: **الطاعة والمساءلة**؛ فالدولة تطلب من الناس أن يطيعوا قراراتها ويلتزموا بقوانينها، بينما يسعى المجتمع – في المقابل – إلى مساءلة السلطة عن قراراتها وأفعالها، خصوصًا حين يشعر بعدم الرضا أو غياب الشفافية.

وتنظيم هذا الفضاء بين **الطاعة** و**المساءلة** ليس بالأمر البسيط، ففي بعض المجتمعات، تُعطى **الطاعة** الأولوية المطلقة، فتُقيَّد المساءلة، ويُعطَّل دور المجتمع في الرقابة. وفي مجتمعات أخرى، حين تزداد جرعة المساءلة وتضعف الطاعة، **تعمّ الفوضى** وينهار النظام العام.

ولهذا، يبقى التحدّي الأكبر في بناء نظام سياسي قادر على تحقيق **توازن دقيق** بين الطاعة المنظمة، والمساءلة الفاعلة، بما يحفظ كرامة المجتمع، ويصون هيبة الدولة في آنٍ معًا، وهذا التوازن، حين يتحقّق، يصبح ضمانةً أساسيةً لشرعية السلطة واستقرار الدولة على المدى الطويل.

7. مشكلات السلطة السياسية:

من الضروري في نهاية هذا المبحث أن نتوقف عند ما يمكن أن نُسميه **مشكلات السلطة** أو **آفاتها البنيوية**، فالسلطة، مهما كانت مرجعيتها، تظلّ عرضة لانحرافات كبرى إذا لم تُضبط بضوابط راسخة، ومن أبرز هذه الانحرافات:

1. **الاستبداد**: حين تنفرد السلطة بالقرار، وتُقصي المجتمع، وتغيب المشاركة، يَظهر الاستبداد الذي يُفسد الحياة السياسية ويهدم الثقة.
2. **الفساد**: حين تتحوّل السلطة إلى أداة لتحقيق المصالح الخاصة على حساب الصالح العام، تُفقد العدالة، وتُهدَر الموارد، وتضعف المؤسسات.
3. **فقدان الشرعية المجتمعية**: حين تبتعد السلطة عن إرادة الناس، أو تُهمل قيمهم ومصالحهم، تتآكل شرعيتها، حتى لو كانت قائمة دستوريًّا أو قانونيًّا.

هذه الآفات لا تقتصر على نظام دون آخر، بل قد تصيب **أي نظام سياسي**: شيوعيًّا كان أو قوميًّا أو إسلاميًّا أو غير ذلك. فالدولة، بحكم طبيعتها، **معرّضة لهذه الانزلاقات** ما لم تُبْنَ على رؤية واعية تضبط السلوك السلطوي، وتضع آليات لتقليل آثار الفساد والاستبداد، وتحافظ على الشرعية السياسية والاجتماعية في آنٍ معًا.

وللأسف، فإنَّ كثيراً من المجتمعات **تفتقر إلى فلسفة واضحة في إدارة هذه الآفات الثلاث** أو الحدّ منها، ما يجعلها تدور في دوائر الانهيار والتكرار، بدلاً من الإصلاح والبناء، ولهذا، لا بد من إعادة بناء الوعي السياسي على أسسٍ تضمن سلامة الدولة واستقرارها وعدالتها.

في الختام: لماذا نحتاج إلى فهم السلطة؟

إنّ ما يجعل الدولة ممكنة هو وجود سلطةٍ قادرةٍ على تنظيم الحياة داخلها، لكنّ هذه السلطة، حتى تكون فاعلةً ومشروعة، لا بد أن تجيب عن أسئلة معقّدة تتعلّق بطبيعتها، ووظائفها، وحدودها، وعلاقتها بالمجتمع، فضلاً عن سُبل الوقاية من آفاتها البنيوية.

ففهم هذا الكيان الذي نُطلق عليه اسم "الدولة" ضرورةٌ لكل من يسعى إلى إصلاح الأنظمة، أو تأسيس الدول، أو معالجة الاختلالات حين تفشل. فالدولة ليست لغزًا مغلقًا، لكنها في الوقت نفسه ليست بناءً بسيطًا يمكن التعامل معه بالسليقة.

ومن أراد أن يشتغل جِديًّا بهذا الحقل، فلا بد له من وعيٍ عميقٍ بطبيعة الدولة، وتاريخها، وآليات عملها، والأسئلة الكبرى التي تطرحها.

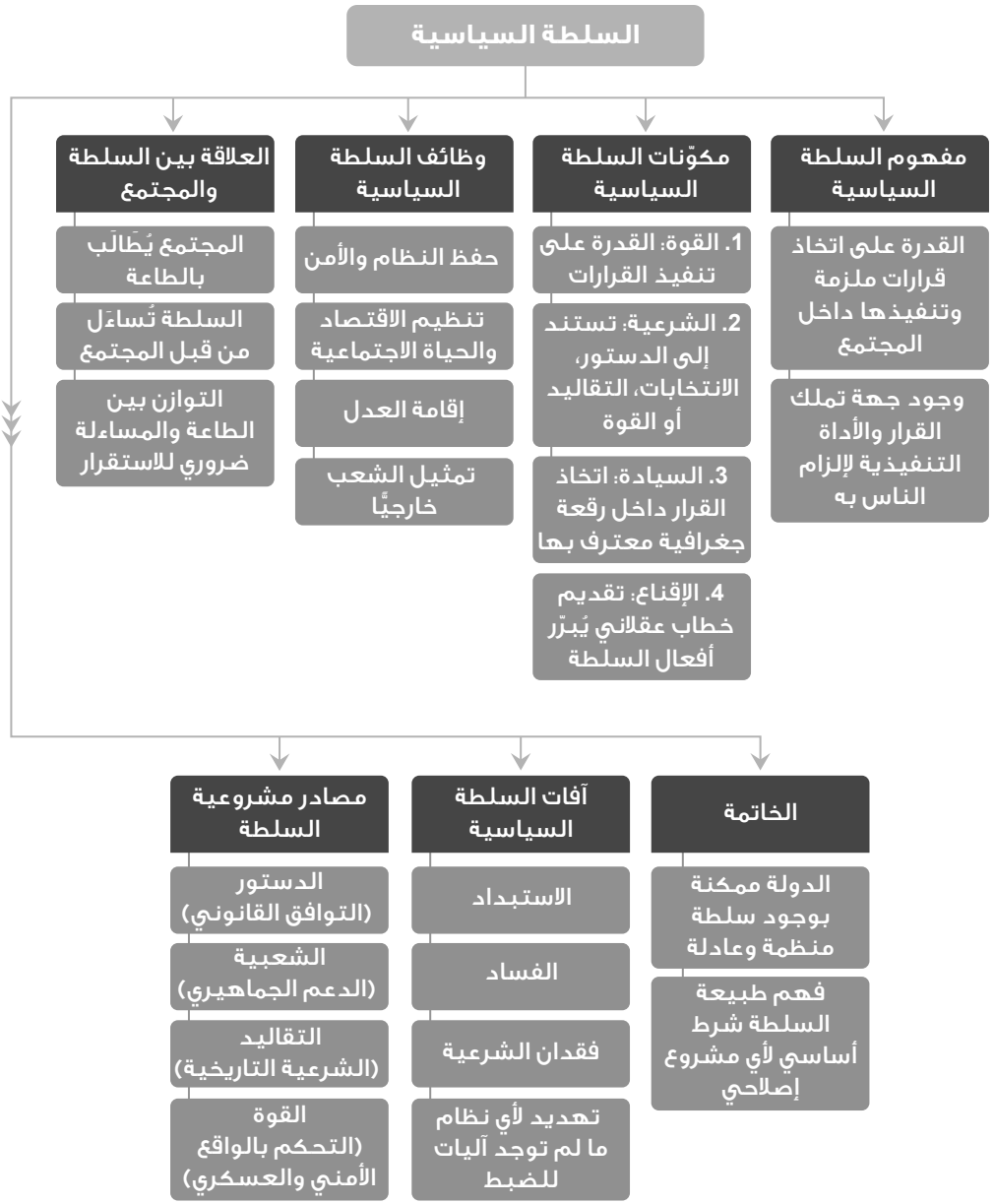
السلطة السياسية
مفهوم السلطة السياسية
القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة وتنفيذها داخل المجتمع
وجود جهة تملك القرار والأداة التنفيذية لإلزام الناس به
مكوّنات السلطة السياسية
1. القوة: القدرة على تنفيذ القرارات
2. الشرعية: تستند إلى الدستور، الانتخابات، التقاليد أو القوة
3. السيادة: اتخاذ القرار داخل رقعة جغرافية معترف بها
4. الإقناع: تقديم خطاب عقلاني يُبرّر أفعال السلطة
وظائف السلطة السياسية
حفظ النظام والأمن
تنظيم الاقتصاد والحياة الاجتماعية
إقامة العدل
تمثيل الشعب خارجيًّا
العلاقة بين السلطة والمجتمع
المجتمع يُطَالَب بالطاعة
السلطة تُساءَل من قبل المجتمع
التوازن بين الطاعة والمساءلة ضروري للاستقرار
الخاتمة
الدولة ممكنة بوجود سلطة منظمة وعادلة
فهم طبيعة السلطة شرط أساسي لأي مشروع إصلاحي
آفات السلطة السياسية
الاستبداد
الفساد
فقدان الشرعية
تهديد لأي نظام ما لم توجد آليات للضبط
مصادر مشروعية السلطة
الدستور (التوافق القانوني)
الشعبية (الدعم الجماهيري)
التقاليد (الشرعية التاريخية)
القوة (التحكم بالواقع الأمني والعسكري)

المبحث الخامس: أسس السلامة في وعي المؤسسين للدولة

تمهيد: لماذا نبدأ من الوعي؟

إذا كانت الدولة – كما رأينا في المباحث السابقة – تحتل هذه المكانة المركزية في تنظيم الحياة العامة، وإذا كانت الأسئلة المرتبطة بها بالغة التعقيد والتداخل في الواقع العملي، وإذا كان فشل الدولة أو فسادها يؤدي إلى آثار مدمّرة تمسّ حياة الناس كافة، وتترك بصماتها على مستقبل المجتمعات والبشرية بأسرها... **فالسؤال الذي لا مفرّ منه هو:**

- ما أسس السلامة في وعي من يتصدّون لبناء الدول؟
- وما القضايا الكبرى التي ينبغي أن تكون واضحة ومستقرة في أذهان أولئك الذين ينشئون الدول، أو يعيدون ترميمها بعد انهيار، أو يسعون إلى إصلاح اختلالاتها؟

ذلك أن الذين يتولّون مهمة بناء الدولة أو إعادة تأسيسها لا يبدؤون من فراغ، بل يحمل كلٌّ منهم في داخله تصورات ومفاهيم ومواقف، بعضها نابع من قناعات راسخة، وبعضها الآخر نتيجة سياقات ثقافية واجتماعية ودينية عاشها. وهذه التصوّرات هي التي تنعكس لاحقًا في السياسات، وتُترجم إلى دساتير وقوانين ومؤسسات.

فإن كان الوعي الذي يحمله هؤلاء المؤسسون وعيًا سليمًا، متّزنًا، عميقًا في نظرته للإنسان، للزمن، للعلم، وللقيم والمصالح الكبرى... أمكن للدولة أن تُبنى على أسس راشدة. أما إذا كان وعيهم مختلّاً، مشوّهًا، أو محمّلاً بإرث من التحيّز أو الإقصاء أو الغفلة عن

حقائق الاجتماع الإنساني، فإن هذا الاختلال سينتقل إلى كيان الدولة نفسه، ويصيبها بعطبٍ في بنيتها الأولية.

ولهذا، فإن مراجعة أسس الوعي لدى من ينهضون بمشروع الدولة هي من أهمّ ما ينبغي التوقف عنده، قبل الخوض في تفاصيل البناء التشريعي أو المؤسسي أو الإداري. فما يُكتب في الدساتير، وما يُقرَّر من أنظمة، وما يُبنى من أجهزة، كل ذلك إنما هو ترجمة لما استقر في عقول المؤسسين من تصوّرات كبرى.

سيحاول هذا المبحث أن يقدّم إجابة أوليّة من خلال ثمانية مناظير كبرى، تُعدّ بمنزلة معايير أساسية لبناء وعي سليم بمفهوم الدولة، ووظيفتها، وحدودها.

1. المناظير الثمانية: كيف يتشكّل وعي صانعي الدولة؟

1. النظرة للإنسان:

أولى القضايا التي ينبغي التوقّف عندها في وعي من يُنشئون الدول هي كيفية النظر إلى الإنسان. فإذا كان الإنسان يُرى على أنه مكرَّم في ذاته، فستنعكس هذه الرؤية على

شكل الدولة ومضمونها؛ إذ تُصبح الأخلاق ركيزة أساسية في البنية العامة، ويُصبح العدل قيمة حاكمة في القانون، ويقف الناس أمامه سواسية، لا فرق بينهم في الحقوق والواجبات.

كما ستغدو البيئة التي يعيش فيها الإنسان جزءًا من هذا التصوّر؛ فلا يُقبل حينها أن تعمّ الفوضى في الشوارع، أو تنتشر القذارة في المجال العام، لأن الإنسان المكرَّم لا يليق به أن يُحاط بعشوائية أو إهمال. فسلامة النظر إلى الإنسان تفرض احترامًا عامًا في كل ما يتعلق به: في التعامل، وفي النظام، وفي القانون، وفي البيئة التي نريد أن ننشئها له.

حين يُبنى الوعي السياسي والاجتماعي على هذه الرؤية، تتّجه الدولة نحو مزيد من الإنصاف والكرامة، ويصبح احترام الإنسان أساسًا يُبنى عليه كل شيء..

2. النظرة إلى الطبيعة:

حين يُقدِم الناس على تأسيس دولة، فإنّ نظرتهم إلى الطبيعة تكون من القضايا الحاسمة في تشكيل هذا الكيان الجديد. فهل تُرى الطبيعة على أنها مجرد إطار خارجي للحياة؟ أم يُنظر إليها على أنها موضع الحياة ذاته، الذي إذا تعطّل أو فُقد، **ماتت الدولة، ومات معها المجتمع الذي يعيش فيها؟**

وحين يُنظر إلى الطبيعة على أنها **كنز من الأسرار** لا يُفتح إلا بالعلم، تُصبح العلاقة بها علاقة وعي واكتشاف، تُعين الدولة على الفوز في سباق البشرية، وتعزز قدرتها على البقاء والتطور. أما إذا غابت هذه النظرة، فإن التعامل مع البيئة سيتحوّل إلى عبء وإهمال، يُهدد الكيان من جذوره.

فالنظرة السليمة للطبيعة لا تتعلق فقط بالحفاظ البيئي، بل تؤسس لعلاقة رشيدة مع الموارد، تُراعي الاستدامة، وتربط بين العلم والعمران، وتُقدّر البيئة بوصفها شرطًا وجوديًّا للدولة والمجتمع.

3. النظرة للعلم:

من القضايا المفصلية في عقل من يسعى إلى بناء دولة: كيف ينظر إلى العلم؟ هل يعتبره زينة معرفية يتفاخر بها، أم ضرورة وجودية لا تقوم الدولة الحديثة إلا بها؟ فالدولة لا تُبنى بمجرد القدرة على القراءة والكتابة، بل تحتاج إلى من يمتلك أدوات اكتشاف هذا العالم، ويفهم قوانينه، ويستخرج كنوزه، ويتقن التفاعل معه.

النظرة الحيّة إلى العلم لا تكتفي بتكرار ما هو مكرّر، ولا بتمجيد ما مضى، بل تسعى إلى تمكين الإنسان من أدوات الفهم والإبداع والابتكار. فالعقل الذي ينشئ الدولة ينبغي أن يكون محمّلاً بقناعة راسخة بأن العلم هو الأساس لكل تقدّم، وأصل لكل حضارة، وبغيره تبقى المؤسسات خاوية، تعيد إنتاج التخلّف بدلاً من تجاوزه.

وهنا يبرز السؤال الجوهري: أيُّ نظرةٍ للعلم يحملها صانع الدولة في وعيه؟

4. النظرة للزمن:

هل يُنظر إلى الزمن على أنه سائب، لا يحتاج إلى تخطيط أو تنظيم؟ أم يُنظر إليه على أنه ثروة تحتاج إلى إدارة دقيقة وتنمية مستمرة؟

الزمن في عقل من يبني الدولة ليس مجرد وقت يُستهلك، بل موردٌ يجب استثماره بعناية، لأنه متى ما أُحسن توظيفه، تراكمت به الخبرات، وتنامت فيه الخيرية داخل المجتمع، وازدهرت به مسارات التقدّم.

فالسؤال الجوهري هنا: كيف ينظر صانع الدولة إلى الزمن؟ هل يراه عابرًا لا يُلتفت إليه، أم يراه أصلاً من أصول البناء، ومجالاً للتخطيط والرؤية بعيدة المدى؟

5. النظرة للعمل:

هل تقوم النظرة إلى العمل على الكفاءة والجدارة؟ أم أن المكانة الاجتماعية الموروثة، وما يُعرف بالشرف المحتد، هي المعيار في إسناد المهام وتحمّل المسؤوليات؟

تختلف المجتمعات في هذا الباب اختلافًا كبيرًا؛ فبعضها يجعل الكفاءة أساسًا للتقدّم، فيستقطب الطاقات من داخل المجتمع وخارجه، ويُوسّد الأعمال إلى أهلها، ويفتح المجال

أمام كل من يملك القدرة على العطاء. وفي المقابل، بينما هناك مجتمعات تحرم أصحاب الكفاءة من أدوارهم، وتُقصيهم عن مواقع التأثير، لأنّ النظرة إلى العمل فيها مشوّهة، والوعي بقيمته غائب، وعندها، يُوسّد العمل إلى غير أهله، وتُدار المؤسسات بلا جدارة، فتُهدر الطاقات وتفشل الدولة في أداء وظائفها الحيوية.

ولهذا، فإنّ النظرة العادلة إلى العمل، وإسناد المسؤوليات على أساس الجدارة لا النسب أو الولاء، تُعدّ من الشروط الأساسية لأي مشروع دولة يُراد له النجاح والاستمرار..

6. النظرة للدين:

هل يُنظر إلى الدين في المجتمع على أنه دعوة قائمة على الإقناع، أم على أنه قسر وإجبار؟

فحين يتحوّل الدين إلى أداة قسرية، يفرّ الناس من المجتمعات، ويقلّ فيها العطاء، وينخفض الأداء، وتضعف كل القوى الفاعلة في الداخل. أما إذا كان الدين مبنيًّا على القناعات الذاتية، وعلى الإقناع الذي يحرّك الإنسان من داخله، فإنه يؤدي وظيفته الحقيقية؛ لأن الإنسان يصبح حينها منضبطًا بذاته، مراقبًا لنفسه، دون حاجة دائمة إلى سلطة خارجية تراقبه أو تزجره..

7. النظرة للقريب:

هل يسعى المجتمع إلى تحقيق المساواة بين أفراده، وإرساء مفهوم المواطنة المتساوية؟ أم أن هناك طرفًا يستعلي على الأطراف الأخرى، فيُقصيها أو يُهمّشها؟

إنّ هذه النظرة غير المتوازنة تُنتج، دائرةً مغلقةً من الصراعات الداخلية، لا تلبث أن تستدعي الحضور الأجنبي داخل المجتمعات، وتفتح الباب أمام الفوضى والتفكّك.

8. النظرة للبعيد:

كيف ينظر المجتمع إلى المجتمعات الأخرى؟ هل هو محمّل بفكرة بناء الجسور، وفهم الآخرين، وتبادل المنافع معهم، والاستفادة مما عندهم، وإيصال الخير إليهم؟ أم أنّ رؤيته

تقوم على بناء الحصون، وإغلاق المنافذ، والانكماش على الذات، وقطع الصلات مع العالم الخارجي؟

إنّ هذه النظرة تشكّل الأساس الذي تُبنى عليه سياسات الدولة الخارجية، وتُحدّد طبيعة تفاعلها مع العالم: فهل ستكون دولة حوار وتكامل وتواصل؟ أم أنها ستنحو نحو القطيعة والانغلاق والانكماش؟ تلك خيارات حاسمة، تبدأ جذورها من وعي المؤسّسين ونظرتهم إلى "الآخر" خارج حدودهم.

2. سلامة الوعي المؤسِّس: من التصوّر إلى التشريع:

إذاً هناك أسس لا بد من سلامتها في الوعي قبل الشروع في إنشاء الدول. فالذين يضعون الدساتير، إن كانوا محمّلين بآفات في التصوّر، سينقلون هذه الآفات إلى الدساتير نفسها، وبالتالي يُبنى المجتمع على تشوّه جيني مبكّر يُؤهّله لاحقًا لمزيد من الإشكالات. أما إذا كانوا يحملون في وعيهم عناصر الصلاح الأساسية، فسيُنشئون دستورًا على شاكلتهم، وتعاقدًا يعكس رؤيتهم، يسمح بنمو المجتمع وتطوّره، ويقلّل من الآفات والانحرافات البنيوية التي قد تظهر في المستقبل..

الخاتمة: حين يُبنى وعي الدولة أو يُشوَّه

إذاً أول قضية رئيسية ينبغي النظر فيها هي: **كيف تتشكّل الدولة في وعي من يُنشئونها؟** وما هي القضايا الرئيسية الكبرى التي تحكم تصرّفاتهم؟ فالدستور بوصفه السلطة العليا، والقوانين، وتنظيم العلاقات داخل المجتمع، والحقوق والواجبات، والتعليم، والصحة، والصناعة، والزراعة، والتجارة، والإجراءات الإدارية، بل حتى نظافة الشوارع... كل ذلك مرتبط بسلامة الوعي والنظرة عند أولئك الذين يُنشئون الدول، أو يقودونها، أو يرمّمونها بعد فشل.

ولهذا، فإن هذه المساحة – أي **أسس السلامة في وعي المؤسسين** – تُعدّ من أهم المساحات التي يجب الوقوف عندها. فإن غابت، نشأت تشوّهات "جينية" متسقة مع التشوّه الموجود أصلاً في وعي المؤسسين في لحظة الإنشاء والتكوين.

وهكذا، فإنّ سلامة الوعي لدى من يُنشئون الدول تُعدّ منطلقًا لا غنى عنه لبناء مشروع سياسي متوازن وعادل. ومن دون هذه الأسس، تغيب البوصلة، وتتكرّر الإخفاقات، ويُعاد إنتاج العطب نفسه في كل تجربة جديدة.

أسس السلامة في وعي المؤسسين

1. النظرة للإنسان	◄ الأخلاق + القانون + البيئة
2. النظرة للطبيعة	◄ كنز أسرار + علاقة عناية
3. النظرة للعلم	◄ أفق لأمتنا، أم هي من الكشف؟
4. النظرة للزمن	◄ ثروة أم عبء؟
5. النظرة للعمل	◄ الكفاءة أم الشرف؟ ← المكانة والدور
6. النظرة للدين	◄ الدعوة أم السيطرة؟
7. النظرة للقريب	◄ المساواة أم الاستعلاء؟
8. النظرة للبعيد	◄ بناء جسور أم القلاع والحصون؟

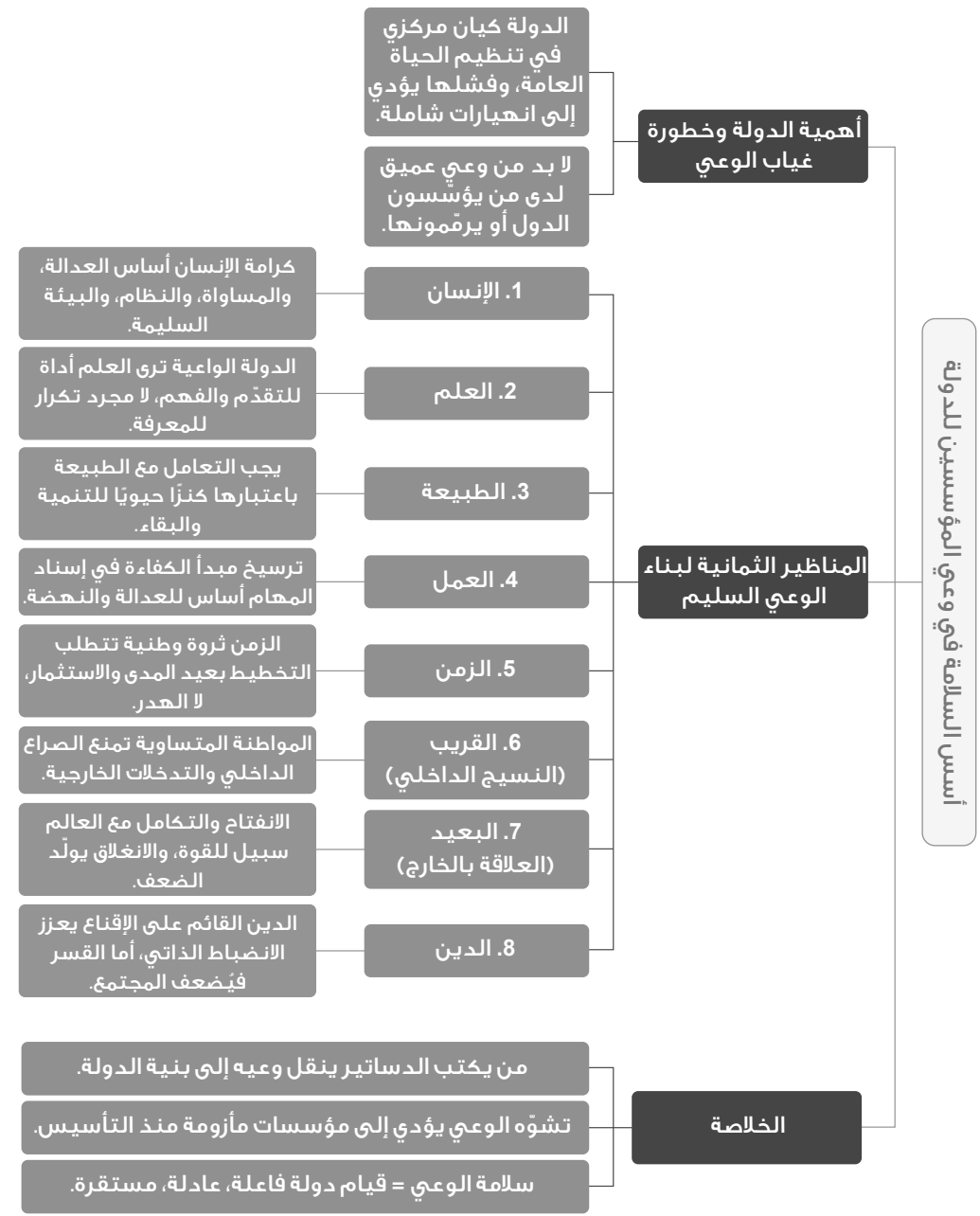
أسس السلامة في وعي المؤسسين للدولة
أهمية الدولة وخطورة غياب الوعي
الدولة كيان مركزي في تنظيم الحياة العامة، وفشلها يؤدي إلى انهيارات شاملة.
لا بد من وعي عميق لدى من يؤسّسون الدول أو يرمّمونها.
المناظير الثمانية لبناء الوعي السليم
1. الإنسان
كرامة الإنسان أساس العدالة، والمساواة، والنظام، والبيئة السليمة.
2. العلم
الدولة الواعية ترى العلم أداة للتقدّم والفهم، لا مجرد تكرار للمعرفة.
3. الطبيعة
يجب التعامل مع الطبيعة باعتبارها كنزًا حيويًا للتنمية والبقاء.
4. العمل
ترسيخ مبدأ الكفاءة في إسناد المهام أساس للعدالة والنهضة.
5. الزمن
الزمن ثروة وطنية تتطلب التخطيط بعيد المدى والاستثمار، لا الهدر.
6. القريب (النسيج الداخلي)
المواطنة المتساوية تمنع الصراع الداخلي والتدخلات الخارجية.
7. البعيد (العلاقة بالخارج)
الانفتاح والتكامل مع العالم سبيل للقوة، والانغلاق يولّد الضعف.
8. الدين
الدين القائم على الإقناع يعزز الانضباط الذاتي، أما القسر فيُضعف المجتمع.
الخلاصة
من يكتب الدساتير ينقل وعيه إلى بنية الدولة.
تشوّه الوعي يؤدي إلى مؤسسات مأزومة منذ التأسيس.
سلامة الوعي = قيام دولة فاعلة، عادلة، مستقرة.

المبحث السادس: صناعة الدولة ورؤية الإسلام (النسق القرآني ومشروع الإنسان)

تمهيد: كيف ينظر العقل المسلم للدولة:

تُعدّ مسألة الدولة من القضايا المركزية التي تحتاج المجتمعات العربية والإسلامية إلى إعادة النظر فيها، لا سيّما في ضوء علاقتها برؤية الإسلام. فالإسلام، حين يتشكّل بعمق في وعي الإنسان المسلم، لا يفرض صورةً واحدةً للدولة، بل يترك المجال مفتوحًا لاجتهادات متعدّدة في تجسيد مبادئه في الواقع السياسي والاجتماعي.

لقد رأينا في العصر الحديث نماذج شتّى لتجسيد الإسلام في صورة دولة: رأينا نموذج "داعش"، ورأينا "طالبان" في أفغانستان، ورأينا ماليزيا التي عبّرت عن تجربة مختلفة تمامًا في دمج القيم الإسلامية ضمن نموذج تنموي حديث، ورأينا كذلك أشكالاً مختلفة في الدول العربية.

ومن هنا يتبيّن أن الإسلام، وإن كان واحدًا في جوهره، فإن الصورة التي يتّخذها في تنظيم العلاقات الداخلية للدولة تتعدّد، تبعًا للظروف والسياقات والنماذج الفكرية التي تنظّم تلك العلاقات..

النسق القرآني ومشروع الإنسان

من ضمن سلسلة من الإصدارات الفكرية، قدّمنا كتابًا بعنوان "**النسق القرآني ومشروع الإنسان**"، وهو مقترَح لإعادة تصوّر الفكرة الكلّية للإسلام: ما الذي يدعو إليه؟ وكيف ينظّم الحياة بين الإيمان كمعتقدٍ فردي، وبين مقتضيات التعايش داخل المجتمع؟ وكيف تتّسق الآيات مع بعضها بعضًا لتُنتج رؤية متماسكة؟

يسعى هذا التصوّر إلى فهم كيف تنتظم آيات القرآن الكريم ضمن نسق معرفي متكامل، بحيث تتآلف فيما بينها لتشكّل رؤية حضارية منسجمة، لا يطغى فيها بُعدٌ على آخر.

وهذا ما نحاول عرضه بإيجاز في هذا المبحث المختصر...

1. مفاهيم العمق:

1. أركان الإيمان والعمل في حياة المسلم

عند التأمّل في المفاهيم العميقة التي يقوم عليها الإسلام، نجد ثلاث ركائز كبرى تشكّل أساس الحياة الإيمانية؛ ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 62]:

أ. الإيمان بالله

ب. الإيمان باليوم الآخر

ج. فكرة العمل الصالح

وهذه الركائز ليست مجرّد شعارات أو مفاهيم معلّقة، بل هي أسس تبني شخصية الإنسان، وتوجّه سلوكه ومواقفه، وتحدّد علاقته بالحياة والعالم.

2. القسط مقصد بعثة الرسل وإنزال الكتب

ويُبيّن القرآن الكريم أن الرسل لم يُبعثوا لمجرد الدعوة إلى الشعائر أو إقامة العبادات، بل لتحقيق القسط بين الناس؛ كما قال تعالى: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25].

ففي هذا النص القرآنيّ يتجلّى أن هناك **مطلبًا كونيًّا أساسيًّا إسلاميًّا**، يقوم على **نشر القسط والعدالة في العالم كله**، وعلى **إيجاد نظام عادل يتقبّله البشر في كل مكان**، على اعتبار أنّه نظام **عادل للجميع**، لا لطائفة دون أخرى، ولا لأمّة على حساب أمّة.

3. مهمّة المسلم: الرحمة للعالمين

مهمّة المسلم في هذا المشروع تقوم على أن يكون حاملاً لرسالة الرحمة، كما قال الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين﴾ [الأنبياء: 107].

فالإسلام ليس مشروع قهر أو هيمنة، بل مشروع إنساني يروم بسط الرحمة، ونشر الخير، ورفع الظلم، في دوائر الحياة كلها.

4. قابلية الإنسان للتعلّم وتجاوز الفساد

يتحدث القرآن الكريم بوضوح عن الطبيعة المختزنة في الإنسان، والمتمثّلة في قابليته للفساد وسفك الدماء، كما في قول الملائكة: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: 30].

غير أن ما يمنع هذا الإنسان من الانحدار الكامل إلى هاوية الإفساد هو قابليته الفطرية للتعلّم. فهو يتعلّم من تجاربه، ويأخذ العبرة من أخطائه، كما في قصة ابنَيْ آدم، حين قتل أحدهما أخاه، فندم وتعلّم كيف يكرّم جسد الميت، ويُدرك فظاعة ما اقترفه.

إن هذه القابلية للتعلُّم تمنح الإنسان الأمل في الإصلاح، والقدرة على تجاوز أخطائه، فتتحوّل التجربة إلى نضج، والخطأ إلى مدخل للفهم وإعادة البناء.

5. الاختلاف جزء من طبيعة الإنسان

ولا تقتصر الطبيعة الإنسانية على قابلية الفساد وسفك الدماء، بل هي مبنيّة في أصلها على اختلاف العقول، وتباين القرارات، وتعدّد زوايا النظر. وهذا الاختلاف ليس أمرًا طارئًا، بل هو شيء أساسي في حياة الناس، لا يمكن تجاهله أو تجاوزه. وإذا فُهم كما ينبغي، يمكن التعايش معه، بدلاً من أن يتحوّل إلى صدام مستمر أو فوضى في العلاقات.

2. مفاهيم التعايش في الإسلام

إذا كانت الطبيعة الإنسانية تحمل في طيّاتها قابلية الفساد وسفك الدماء، إلى جانب الاختلاف في العقول والمواقف، وكان المطلوب منها – رغم ذلك – أن تبسط الرحمة وتحقق العدالة في العالمين، فإن سؤالاً جوهريًّا يطرح نفسه: ما النظام القادر على تحقيق هذا التوازن؟ وما هي البنية أو التركيبة التي تتيح لهؤلاء المختلفين، رغم طبائعهم المعقدة، أن يتعايشوا بسلام؟

يقدّم القرآن الكريم رؤية واضحة للتعايش البشري، تقوم على **ثلاث ركائز كبرى** يمكن أن ينتظم بها الاجتماع الإنساني، وتتحقّق بها الطمأنينة داخل أي مجتمع، مهما تنوّعت معتقداته وهويّاته. يقول تعالى: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8].

1. فالركن الأول هو **البِرّ**: الإحسان في المعاملة والنية، حتى مع من يختلفون معنا في الدين، ما داموا لم يعتدوا علينا.
2. والثاني هو **القِسط**: إقامة العدل في السلوك والمعايير، دون تحيّز أو إقصاء.
3. أما الثالث، فهو **احترام التعاقدات**؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾، فالثقة بالتزامات الناس ووفائهم بالعهود ركيزة لا يستقيم المجتمع بدونها.

إذا توفّرت هذه الأركان الثلاثة في أي مجتمع، فإن الإنسان سيشعر فيه بالطمأنينة والكرامة؛ حيث يُعامل بأخلاق حسنة، ويحتكم إلى قانون عادل، ويثق بأن حقوقه مصونة بتوافق عام. حينئذٍ لن يُخدع، ولن يُغدر به، لأن الجميع ملتزمون بما ارتضوه من تعاقدات ونُظُم، ما يجعل العيش المشترك ممكنًا ومستقرًّا.

3. مفاهيم الدعوة

حتى إذا اجتمع الناس على قواعد البر، والقسط، واحترام التعاقد، فإنّ التباين لا يزول بالضرورة؛ لأنّ البشر مختلفون بطبعهم، ويتباينون في الأديان والمذاهب والطوائف والمرجعيات. وهذا الاختلاف ليس حالة استثنائية، بل هو جزء تأسيسي في الحياة الإنسانية، ينعكس على الحوارات والنقاشات اليومية بين الناس. ولهذا، فإنّ القرآن الكريم يقدّم منهجًا متكاملاً للتعامل مع الآخر المختلف، يراعي طبيعة التعدّد، ويوجّه العقل المسلم إلى كيفية إدارة هذه المساحة الحسّاسة. ويتكوّن هذا المنهج من ستة أسس رئيسية:

1. **نفي الهيمنة وبناء القناعة الذاتية:** أوّل ما يفعله القرآن في هذا السياق هو تحرير المؤمن من وهم السيطرة على عقول الناس وضمائرهم، فيقول

﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: 22]، و﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾ [ق: 45]، و﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: 107]. فهذه الآيات تُسقط عن المؤمن دعوى الوصاية المطلقة، وتؤسس لموقف داخلي منفتح على الآخر، يُدرك أن الهداية لا تُفرض بالقسر، وإنما تُبنى بالحوار والبرهان.

2. **تأسيس الحوار المتواضع:** بعد تحرير النفس من ادّعاء السيطرة، يوجّه القرآن إلى الدخول في الحوارات بذهن منفتح، وتواضع معرفي، واستعداد للاستماع، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: 24]. وليس الحَكَم في هذا السياق الشعور بالتفوق، بل البرهان العقلي، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: 111].

3. **الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة:** لأن الحوار وحده لا يكفي، يؤسس القرآن لأسلوب دعويّ يقوم على التلطف في إيصال الفكرة، واختيار أحسن السبل في البيان، كما في قوله: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125].

4. **التوقّف عند الجهالة والانحراف:** وحين تنحرف الحوارات عن مسارها وتتحوّل إلى جهالات وعداوات، يُوجّه القرآن إلى الانسحاب حفاظًا على السلم المجتمعي، كما في قوله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 108]، وفي قوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199].

4. مفاهيم الحرب

وماذا إذا قرّر الطرف الآخر أن يخرج من دائرة الحوار، ويرفع السلاح ليقاتل ويعتدي؟

1. **القتال المشروع عند العدوان:** لا يطلب القرآن من المسلم أن يُقابل العنف بالخضوع أو الاستكانة، بل يُقرّ له حق الدفاع المشروع، كما في قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: 39].

وهكذا تُفتح دائرة جديدة تتعلّق بالاستعداد، والإعداد، وتنظيم شؤون الدفاع، بما يضمن حماية المجتمع وصدّ العدوان ضمن قواعد أخلاقية واضحة لا تنفصل عن مقاصد العدل والرحمة.

2. **العودة إلى السلم متى أمكن:** وإذا اختار الطرف الآخر أن يتراجع عن العدوان، ويجنح إلى السلام، فإن القرآن لا يسمح بالاستمرار في التصعيد، بل يأمر بالاستجابة، كما قال تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: 61].

وهكذا، يُغلق ملف المواجهة، وتعود الحياة إلى مسارها الطبيعي، حيث تنتظم العلاقات من جديد على أساس البر، والعدل، واحترام التعاقدات. فالسلم ليس استثناءً، بل هو الأصل الذي نرجع إليه بعد أن نضطر إلى القتال، إذا فُرض علينا.

5. الفهم الكلّي للإسلام والتفاعل مع العالم

إنّ الفهم الكلّي الذي يقدّمه الإسلام لعلاقات البشر، وللتفاعل بين المختلفين، يسمح للمسلم أن يعيش ويتفاهم مع العالم من حوله، سواء أكان في دولة ذات أكثرية مسلمة، أو في مجتمع يشكّل فيه المسلمون أقليّة. فحين يتشرّب المسلم هذا النسق المتكامل، ويفهم القواعد الكبرى التي يحتكم إليها القرآن في تنظيم الحياة المشتركة، يصبح قادرًا على التعامل مع العالم بثقة واتّزان، مرتكزًا إلى ثلاث قواعد أساسية تُعدّ عصب العلاقة بين الناس: **البرّ، والقِسط، واحترام التعاقدات..**

6. تمييز العلاقة بين دائرتي الحقوق والعقائد

تُعدّ مسألة التمييز بين دائرة العقائد ودائرة الحقوق من القضايا الأساسية التي كثيرًا ما يقع فيها الاضطراب وسوء الفهم.

فالعقائد، بطبيعتها، دائرة حدّيّة؛ فيها أحكام فاصلة من قبيل الصواب والخطأ، والإيمان والكفر. وقد قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: 73].

بل نرى في واقع الأديان أن في أتباع كل مِلّة هناك من يُكفّر بعضُهم بعضًا: سواء عند النصارى، أو اليهود، أو المسلمين، وذلك لاختلاف العقائد وتباين مساراتها، وهو أمرٌ متوقَّع في دائرة مبنيّة على الحسم والقطع.

لكن هذه الحدّة في الأحكام العقديّة **لا يجوز أن تُقحم في دائرة الحقوق**. فدائرة الحقوق تقوم على البرّ، والقسط، واحترام التعاقد، وهي تُتيح للناس أن يعيشوا معًا، وأن يتعاملوا وفق مقتضيات العدل، دون النظر إلى معتقداتهم.

ولهذا، فإنّ المسلم – مثلاً – يستطيع أن يتزوج من كتابية (نصرانية أو يهودية)، وتُصبح خؤولة أولاده من غير دينه، وتصبح أسرة زوجته جزءًا من نسيجه الاجتماعي، دون أن يتناقض ذلك مع عقيدته.

إنّ التمييز بين دائرة العقائد ودائرة الحقوق أمرٌ بالغ الأهمية، لأنه **يُقيم التوازن الاجتماعي ويحمي المجتمعات من الانقسام**، كما يمنع تحميل العقيدة ما لا تحتمله من تبِعات سياسية أو اجتماعية. وهذا التمييز من **الأسس الضرورية في بناء الدول**، وفي ترسيخ أنظمة العدالة والتعدد داخلها.

خاتمة

إنّ بناء الدولة في التصوّر الإسلامي لا ينطلق من شعارات عامة أو قوالب مسبقة، بل من فهمٍ عميق للإنسان، وللعلاقات الاجتماعية، وللفضاء الذي يتشكّل فيه التعدّد والاختلاف. وقد بيّن القرآن الكريم هذا الفهم من خلال نسقٍ محكم، يجمع بين العقيدة، والعدالة، والتعاقد، ويُرسّخ قيم الرحمة والقسط والتفاهم مع الآخر.

وحين يدرك من يتولّون مسؤولية الدولة هذه القواعد الكبرى، ويُفرّقون بين ما هو عقدي وما هو حقوقي، يصبح بمقدورهم بناء دولة تستوعب الجميع، وتصون كرامة الإنسان، وتنهض على أساس متين من العدالة والتوازن.

صناعة الدولة ورؤية الإسلام
(النسق القرآني ومشروع الإنسان)
1. مفاهيم العمق في التصوّر الإسلامي
الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح أساس حياة المسلم
القسط مقصد بعثة الرسل وإنزال الكتب لتحقيق العدالة
المسلم مُكلّف بحمل رسالة الرحمة للعالمين
الإنسان قابل للفساد، لكنه يتعلّم ويتجاوز الخطأ
الاختلاف طبيعة إنسانية أصيلة، والتعايش معها ممكن
2. مفاهيم التعايش في الإسلام
البرّ: الإحسان في المعاملة مع غير المعتدين
القسط: إقامة العدل دون تحيّز أو إقصاء
المسلم مُكلّف بحمل رسالة الرحمة للعالمين
3. مفاهيم الدعوة
نفي الهيمنة: لا وصاية على عقول الناس
الحوار المتواضع: قبول التعدد والبرهان
الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة
الإعراض عن الجهالة: حماية للسلم المجتمعي
4. مفاهيم الحرب
القتال المشروع: للدفاع عند الظلم والعدوان
السلم هو الأصل: العودة إليه متى أمكن
خلاصة:
– رؤية الإسلام للدولة تقوم على فهم عميق لطبيعة الإنسان، وتحقيق القسط، وتنظيم
التعايش، وإدارة الاختلاف بالحكمة، وحماية المجتمع بالعدل والسلم.
6. التمييز بين العقائد والحقوق
العقائد: دائرة يقينية تقوم على التمييز بين الحق والباطل
الحقوق: تقوم على البر، والقسط، والتعاقد
الفصل بينهما يحفظ التعدد والعدالة الاجتماعية
5. الفهم الكلّي للإسلام والتفاعل مع العالم
المسلم يتفاعل بثقة واتزان مع العالم
العلاقة قائمة على البر، القسط، واحترام التعاقدات

المبحث السابع: صراع التصوّرات حول الدولة

تمهيد: الدولة وسؤال التصوّرات

في الحديث عن الدولة، نجد أنفسنا أمام صراعٍ بين عدد من التصوّرات والحلول التي تُطرح حول شكل الدولة ومضمونها. هذا التعدّد لا يعكس فقط اختلافًا في وجهات النظر، بل يكشف عن اضطرابٍ أعمق في الوعي، إذ يُقبل الناس على التفكير في الدولة دون إدراكٍ واضح للفوارق الجوهرية بين هذه التصوّرات. فلا يوجد تمييز كافٍ بين النماذج المتباينة، ولا وعيٌ بخلفياتها الفكرية ومساراتها المختلفة. ولهذا، حين يُطرح موضوع الدولة، يبدو الأمر كأننا متفقون، لكن ما إن نقترب من لحظة التأسيس العملي، حتى تتكشف الانقسامات، لأن التصوّرات التي نحملها عن الدولة ليست واحدة، بل هي متباينة جذريًّا في رؤيتها لماهية الدولة، وللشكل الذي ينبغي أن تكون عليه في الواقع.

1. الاتجاهات الكبرى حول الدولة

1. الاتجاه العلماني الإقصائي:

يرى هذا الاتجاه أن لا حلّ لاستقرار الدول وبنائها إلا بإقصاء الدين من المجال العام. فبقاء الدين، في نظرهم، يُبقي المجتمع منشغلاً بثنائية "الكفر والإيمان"، بينما تقوم الدولة – في رأيهم – على مبدأ "المواطنة المتساوية"، لا على العقائد. ولهذا، فإن المعتقدات تُعد شؤونًا خاصة، لا مكان لها في الساحة السياسية أو التشريعية. وقد مثّلت العلمانية الفرنسية هذا الاتجاه بوضوح، وظهرت له امتدادات في دول مثل تونس وتركيا

في مراحل معينة. ويُعرف هذا النمط بـ"العلمانية اللائكية"، التي تُقصي الدين بشكل كامل من النظام العام.

2. الاتجاه الاستبدادي (الاستقرار بالقوة):

في مقابل ذلك، هناك من يطرح الاستبداد كحلّ. فالدولة – في رأيهم – لا تُبنى إلا على سلطة مركزية قوية، تمارس شكلاً من أشكال الاستبداد الذي يَحول دون الفوضى والصراعات الداخلية. وأحيانًا يُسمّى هذا بـ"المستبد العادل"، وأحيانًا يُطرح الاستبداد كما هو، بوصفه ضرورة لا بد منها لحفظ الدولة. فمع غياب البدائل القادرة على تحقيق التوازن، يُقدَّم الاستبداد باعتباره خيارًا أفضل من التشرذم.

3. الاتجاه الإسلامي: بين "إسلام الحدود" و"إسلام القيم"

في الساحة الإسلامية، يبرز اتجاهان متباينان في فهم الدولة وتطبيق الإسلام فيها:

- **الاتجاه الأول**: يقدّم ما يمكن تسميته بـ"**إسلام الحدود**"، وهو الغالب على الفكر الإسلامي المعاصر، حيث يتمحور الوعي حول تطبيق العقوبات الشرعية أو الحدود، مثل قطع يد السارق، ورجم الزاني، وقتل المرتد. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدولة لا تُعدّ إسلامية إلا إذا طبّقت هذه الحدود بشكل واضح، وأن غيابها يعني أن الدولة ليست إسلامية، وبالتالي يجب تغيير نظام الحكم فيها. وتُعدّ **تجربة طالبان** أبرز مثال على هذا التصور، حيث يُختزل المشروع الإسلامي في تطبيق قانون العقوبات، وتُقيّم الدولة من خلال هذه الزاوية دون اعتبار لعناصر أخرى مثل التنمية أو العدل الشامل.
- **الاتجاه الثاني**: يتبنّى "**إسلام القيم**"، ويرى أن جوهر الإسلام يكمن في إقامة العدل، وصون الكرامة، وتحقيق النظام والنظافة والتنمية. ويُعدّ **النموذج الماليزي** مثالاً عمليًّا لهذا التصور، حيث تُقاس إسلامية الدولة بمدى التزامها بهذه القيم الكبرى التي تُحقّق للناس الحياة الكريمة، ولو لم تُطبّق الحدود بالمعنى التقليدي.

هذا الصراع بين "إسلام الحدود" و"إسلام القيم" لا يعبّر فقط عن رؤى فقهية، بل يعكس أزمة أعمق في الوعي الإسلامي الحديث، ويؤثر في تشكيل دساتير الدول، وفي مدى استقرارها أو هشاشتها. ولهذا، لا بد من تمييز واضح بين هذه الاتجاهات، خاصة عند التفكير في مشروع دولة معاصرة تستمد رؤيتها من الإسلام.

2. أزمة الوعي بين النماذج

لقد وجدنا تجسيدًا واضحًا لهذين النموذجين في التجربة الماليزية، حيث برز الصراع بينهما بوضوح، ليعكس في جوهره أزمة أعمق داخل العالم الإسلامي.

فشخصيات مثل مهاتير محمد، وأنور إبراهيم، وحركة أبيم، قدّموا طرحًا حضاريًّا للإسلام، يرون فيه أن الدولة تُعدّ إسلامية ما دامت تراعي القيم الإسلامية الكبرى، وتقيم حياة الناس على أسس من العدالة، والحرية، والكرامة، والمساواة الوطنية، وما إلى ذلك.

وعلى الجهة المقابلة، برز تيارٌ إسلامي آخر يرى أن الدولة لا تُعدّ إسلامية ما لم تُطبّق الحدود الشرعية، أو ما يُعرف بـ"قانون العقوبات الإسلامي"، وأنّ غياب هذه الحدود يُفقد الدولة مشروعيتها، ويستدعي تغييرها وفق هذا التصوّر.

3. الحاجة إلى وضوح في وعي الدولة

وبين هذين التصوّرين، كثير من الناس يُقْبِلونَ على فكرة الدولة وليس في أذهانهم وضوحٌ كافٍ حول طبيعة هذه التصوّرات المطروحة. فلا يميّزون مثلاً بين العلمانية الإقصائية، كما هو الحال في النموذج الفرنسي، وبين العلمانية الجزئية التي تحدّث عنها الدكتور عبد الوهاب المسيري.

ولا يتبيّن لهم الفرق بين التصوّر الإسلامي الذي يغلب فيه التركيز على الحدود والعقوبات بوصفها معيارًا للدولة الإسلامية، وبين التصوّر الذي يجعل القيم الكبرى

مثل العدل، والنظام، والنظافة، والتنمية، هي المعيار الأساسي لحضور الإسلام في بنية الدولة.

وكذلك لا يفرّقون بين من يطرحون الاستبداد كحلّ لاستقرار الدولة – بغض النظر عن كون النظام ملكيًّا أو جمهوريًّا – وبين من يتبنون خيارًا آخر أكثر توازنًا.

فإذا لم تتضح هذه القضايا الرئيسة في ذهن من يتناول شأن الدولة، سيظل الحديث عنها عامًا غائمًا بلا بوصلة: عن أيّ إسلام نتحدث؟ أهو إسلام الحدود والعقوبات، الذي يغلب في النقاشات؟ أم هو إسلام القيم، الذي يجعل العدل، والحرية، والمساواة، والنظام، والنظافة، هي المعايير الحاكمة لسلامة الدولة، وحضور الإسلام فيها؟

الخاتمة

لدينا اليوم نماذج قائمة بالفعل: لدينا نموذج **ماليزيا**، ولدينا نموذج **طالبان**، وهما نموذجان مختلفان في كلّ شيء تقريبًا، ومع ذلك ينسب كلٌّ منهما نفسه إلى الإسلام، ويقدّم نفسه على أنّه المعبّر عن "الدولة الإسلامية".

وهنا يبرز السؤال الجوهري: **أيُّ نموذج نقصد حين نقول "نريد دولة إسلامية"؟** لأنّ كلّ واحد من هذه النماذج سيأتي بمنظومته الفكرية والسياسية، بما لها وما عليها، وسينتج عنه دستور مختلف، وقانون مختلف، ودرجة من الاستقرار أو الاضطراب، بحسب هذا الاختيار.

ومصير المجتمعات، واستقرار الدول أو فشلها، **لا يتوقّف على الشعارات**، بل على هذه **الاختيارات الكبرى** التي تُشكّل **وعي الناس**، وتُحدّد **قراراتهم** في لحظة التأسيس.

والشباب المسلم، الذي تُطرح أمامه هذه التصوّرات والنماذج، **محتاجٌ إلى أن يُميّز بينها بوضوح**، ويُدرك **أيُّها أصلح لإنشاء الدولة في هذا العصر**، وأيُّها يجعل من قيام الدولة **أمرًا ممكنًا**، لا مجرد حلمٍ معلّق.

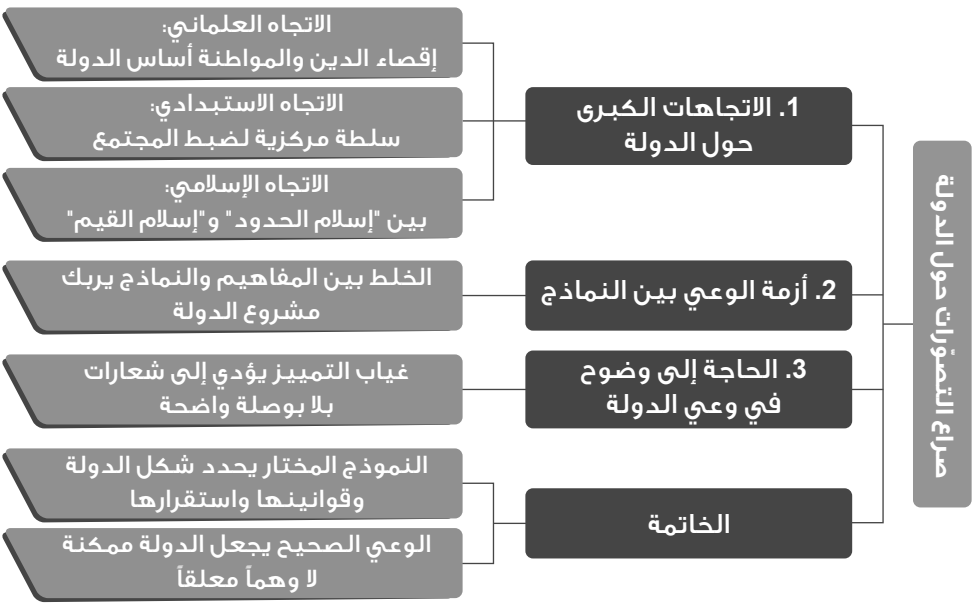
صراع التصورات حول الدولة
1. الاتجاهات الكبرى حول الدولة
الاتجاه العلماني:
إقصاء الدين والمواطنة أساس الدولة
الاتجاه الاستبدادي:
سلطة مركزية لضبط المجتمع
الاتجاه الإسلامي:
بين "إسلام الحدود" و"إسلام القيم"
2. أزمة الوعي بين النماذج
الخلط بين المفاهيم والنماذج يربك مشروع الدولة
3. الحاجة إلى وضوح في وعي الدولة
غياب التمييز يؤدي إلى شعارات بلا بوصلة واضحة
الخاتمة
النموذج المختار يحدد شكل الدولة وقوانينها واستقرارها
الوعي الصحيح يجعل الدولة ممكنة لا وهماً معلقاً

المبحث الثامن: التحديات الكبرى أمام الدولة- المشروع الصهيوني أنموذجًا

تمهيد:

لا يمكن لأي مشروع دولة في منطقتنا العربية والإسلامية أن يُكتب له النجاح، ما لم يضع في اعتباره التحديات المصيرية التي تواجهه، وفي طليعتها التحدي الصهيوني، الذي يمثّل منذ عقود عائقًا كبيرًا أمام التنمية والاستقرار، ويُشكّل تهديدًا بنيويًّا لمسار النهوض. هذا التحدي يستدعي منّا أن نتعامل معه بوعي جديد، يتجاوز الرؤية التقليدية للصراع، ويفتح أفقًا لفهم جذوره الكونية، وآثاره الممتدة على حاضر الدولة ومستقبلها.

1. الصهيونية وعقبة النهضة

تواجه الدولة في المنطقة العربية والإسلامية تحديًا كبيرًا يستحق كثيرًا من التأمل والتفكير، ولا يمكن الحديث عن الدولة في هذه المنطقة دون التطرق إليه، وهو **تحدي وجود الكيان الصهيوني**.

فمنذ نكبة عام 1948، مرورًا بالعدوان الثلاثي عام 1956، وحرب 1967، ثم حرب 1973، وما أعقبها من مواجهات متكررة حتى حرب 2006، وأحداث 2018، وما بعدها، نجد أنفسنا – إلى اليوم – في حالة اشتباك مستمر مع هذا المشروع، الذي يُعرف بالمشروع الصهيوني.

وقد شكّل هذا المشروع عائقًا حقيقيًّا أمام مسار التنمية والتقدّم في المجتمعات العربية والإسلامية، وارتبطت به إعاقة بنيوية في مسيرة النهوض. ولهذا، فإن الحديث عن الدولة، ومسألة بنائها واستقرارها، لا يمكن أن يكون جادًّا دون النظر الجذري والعميق في هذا التحدي المركزي.

2. رؤية جديدة للصراع

إنّ الحديث عن الدولة لا يمكن أن يمرّ دون النظر إلى تحدي الوجود الصهيوني، فهذا التحدي يستدعي **إعادة هندسة المخيال العربي** في كيفية التعامل مع هذا المشروع، باعتباره **مشروعًا كونيًّا**، لا مشروعًا محليًّا ضيق الأفق. وهو يتطلّب منّا أن ننظر إليه من **زوايا متعددة**، لا من زاوية واحدة.

لقد انشغل العالم العربي، طويلاً، بقضية الإعداد العسكري، ولما لم تُحقّق الجيوش ما كان متوقَّعًا منها، تحوّل المسار إلى العمل المسلّح الذي قادته التنظيمات، فنشأت في الأردن ولبنان، ثم لاحقًا في فلسطين، مستندة إلى هذه الحالة القائمة.

وبعد هذه الرحلة الطويلة، تبيّن أن هذا النهج ليس حلًّا. **فالحلّ أوسع بكثير** من تلك المعالجات الجزئية التي حصرت القضية في حمل السلاح والقتال وحده.

3. قضايا محورية في إدارة الصراع

حين نتأمّل مشهد الصراع مع المشروع الصهيوني، نكتشف أن هناك ملفات أساسية لا يمكن تجاوزها، إذا أردنا أن نتعامل مع هذا التحدي بشكل فعّال. هذه الملفات ليست تفاصيل جانبية، بل هي في قلب المعركة، وتشكل مفاتيح حقيقية لأي تقدّم. وفيما يلي، نستعرض أبرز هذه القضايا التي تحتاج إلى معالجة واعية وجماعية.

1. وحدة الداخل الفلسطيني

فأول قضية رئيسية، هي **إدارة ملف الوحدة للشعب الفلسطيني**. هذه تحتاج إلى إدارة جديدة، وتصور جديد، ورؤية جديدة، وعقلية جديدة، تسمح بالتقاء المختلفين حول

مستقبل القضية الفلسطينية، والرؤية الموحدة لها. فمن دون هذه الوحدة، يبقى التشرذم قائمًا، وتبقى الفرص ضائعة..

2. وحدة الخطاب:

ثم تأتي المسألة الثانية، وهي **إدارة ملف وحدة الخطاب**. فالكل – بطبيعة الحال – يتمنى أن ينال كل ما يريد، لكن الواقع لا يمنح الناس سوى بعض ما يتمنّون. وأحيانًا لا يكون الحل العادل متاحًا، ولكن يمكن التوافق على حلّ عاقل. ومن هنا، يصبح من الضروري توحيد الخطاب الموجّه إلى العالم، وتركيزه على القضايا الجوهرية التي يمكن أن تترك أثرًا، وتُقنع الرأي العام الدولي بعدالة المطلب. لأن العالم الذي نطلب مساندته لن يتجاوب مع خطابات متضاربة. فمن دون خطاب موحّد، لا يمكن التفاوض الجاد، ولا تمثيل هذه القضية العادلة تمثيلاً مؤثرًا..

3. إدارة ملف الكفاح في الداخل

الاستكانة للظلم ظلمٌ في ذاته، والخضوع للظالمين مرفوض شرعاً وعقلاً. لكن المقاومة وحدها لا تكفي ما لم تُحسن إدارتها. فكما أن الكفاح حق، فإن إدارته مسؤولية لا تقل أهمية.

المقاومة قد تتخذ صورًا متعددة: سلاحًا أو عملاً مدنيًّا أو قانونيًّا أو إعلاميًّا، لكن العبرة ليست بالشكل، بل بمدى فاعليته في خدمة الهدف السياسي للقضية. فلا يجوز أن تبقى الجهود مبعثرة، ولا أن يُترك العمل المقاوم بلا تنظيم؛ لأن العمل غير المنظم، مهما كان صادقًا أو بطوليًّا، قد يفقد أثره، أو ينحرف عن مساره.

ولهذا، فإن إدارة ملف الكفاح الداخلي تحتاج إلى تنظيم دقيق وتنسيق واضح بين الوسائل المختلفة، بحيث تُوجَّه جميعها لخدمة الهدف السياسي للقضية. فبدون إدارة جيدة، يفقد الكفاح أثره، مهما كانت التضحيات كبيرة.

4. إدارة ملف الحضور العالمي للقضية:

اليوم، لا يمكن النظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية محلية أو معزولة عن بقية العالم؛ فهي في قلب العالم، وفي صلب اهتمامه، وصداها يصل إلى كل مكان. والمتدخلون فيها يأتون من مختلف أنحاء العالم، والمؤثرون في مسارها من شتى الجهات،

لذلك، ينبغي أن يكون تمركز الفاعلين من أجل القضية الفلسطينية في العقد والمفاصل الأساسية التي تتطلبها القضية الفلسطينية. ويتطلب ذلك نوعًا من الذكاء: ذكاءً استراتيجيًّا، وذكاءً قانونيًّا، وذكاءً ثقافيًّا، يُتيح إعادة التمركز في العالم بطريقة تخدم هذه القضية المباركة.

5. نهضة الشرق:

حلّ القضية الفلسطينية لا يمكن أن يتمّ بدون نهضة شاملة في الشرق. فلا بد من إيجاد توازن في القوة مع الآخرين، في مجالات العلم، والمعرفة، والصناعة، والزراعة، والتجارة. وبهذا فقط يكون للقضية الفلسطينية، وللشرق عمومًا، وزن يمكن الاعتماد عليه عند التفاوض. فمن دون قوة مادية حقيقية، لا يمكن تحقيق أي تفاوض ناجح يخدم مستقبل المنطقة وأهلها.

4. ضرورة مراعاة الأبعاد الكاملة للصراع

إنّ الدولة في منطقتنا العربية ستظلّ، بحكم الواقع الجغرافي والسياسي، في مواجهة دائمة مع هذا الملف الشائك. وإذا لم تُؤخذ جميع أبعاده بعين الاعتبار، وظلّ التعاطي معه محصورًا في زاوية واحدة أو مقاربة جزئية، فإنّ فرص النجاح ستبقى ضئيلة. وقد أثبتت التجارب أنّ الحلول المنقوصة والعلاج المجتزأ لا يمكن أن يقدّما استجابة حقيقية لهذا التحدي المركزي في المنطقة، الذي يُبقيها في حالة دائمة من التوتر والاحتكاك بين القوى الفاعلة محليًّا ودوليًّا.

خاتمة: نحو معالجة شاملة ومسؤولة

إذاً، لا بد من إنجاز هذه الملفات جميعًا:

- **ملف الوحدة الداخلية**، الذي يجب أن يتحقّق لضمان التقاء الصف الفلسطيني على مشروع مشترك.
- **ملف وحدة الخطاب الخارجي**، الذي لا بد أن يتّحد ليعبّر عن رؤية واحدة واضحة للعالم.

- **ملف الكفاح في الداخل**، الذي ينبغي أن يُنظَّم بين العمل المدني والعسكري، بحيث يأخذ كلٌّ منها حجمه الطبيعي، ويصبّ في خدمة الهدف السياسي للقضية.
- **ملف التمركز في العقد الأساسية في العالم**، وهو ملف أساسي لا غنى عنه لتحقيق أي اختراق فعلي على الساحة الدولية.
- **ملف نهضة الشرق**، وهو ضرورة لتشكيل توازن تفاوضي، يمكن أن يُنتج حلاً عاقلاً – إن لم يكن عادلاً – لهذا الصراع الطويل.

وبالتالي، يمكن للمنطقة، إن هي أحسنت التعامل مع هذه الملفات، أن تنعم بالسلام، وأن تمضي نحو التقدّم، وتُقيم فيها دول راسخة، قادرة، ونافعة للمجتمعات التي تمثلها.

المبحث التاسع: الدين والدولة: نحو فقه جديد للواقع المتغير

تمهيد:

تواجه الدولة في منطقتنا سؤالاً جوهريًا لا يمكن تجاهله: كيف نُعيد التعامل مع النصوص الدينية في ظل احتياجات الدولة المعاصرة؟ فالنصوص التي وجّهت حياة المسلمين قرونًا طويلة، تحتاج اليوم إلى اجتهاد جديد يُراعي تعقيد الدولة الحديثة، ويَفهم أن القرارات الكبرى لا تُقاس بمقاييس الفقه الفردي التقليدي. إن هذا المبحث يتناول الفجوة بين الفقه التقليدي ومتطلبات صناعة القرار السياسي، ويعرض نماذج مثل التجربة الإيرانية، ويُبيِّن كيف يمكن أن تبقى قيم الإسلام الكبرى حاضرة، مع ضرورة اجتهاد مستمر، يجعل النص في حوار دائم مع الواقع، لا بعيدًا عنه.

1. الفقه التقليدي واحتياجات الدولة المعاصرة

من أبرز الإشكاليات التي تواجه الدولة في منطقتنا هي "سؤال الدين"، وعلاقة النصوص الدينية بقضية الدولة. وهذه المسألة شديدة الأهمية، لأنها تمس جوهر التشريع والتدبير العام في مجتمعاتنا.

التجربة الإيرانية: اجتهاد الدولة خارج الفقه التقليدي

يقدّم النموذج الإيراني مثالاً عمليًا على هذا التحدي؛ فعندما أراد الإيرانيون إقامة الدولة بعد الثورة، كان من أوائل الأسئلة التي واجهوها: ما الفرق بين الفقه التقليدي واحتياجات الدولة المعاصرة؟ وكيف يمكن للنظام السياسي أن يجيب على الأسئلة التي تتجاوز وعي الفقه التقليدي؟

فهذا الفقه تعوّد أن يتعامل مع القضايا بشكل فردي، وأن ينظر إلى النصوص في إطار الحلال والحرام، من غير النظر إلى سائر الاعتبارات التي تحيط بتطبيق النص.

أما في موضوع الدولة، فكل شيء يأخذ حجمه، والخطأ في هذا المجال كارثي. ولتجاوز هذا التحدي، أنشأ الإيرانيون ما يُعرف بـ"**مجلس تشخيص مصلحة النظام**"، وهو جهة تُحال إليها القضايا الفقهية التي يعجز الفقه التقليدي عن التعامل معها في إطار الدولة. هذا المجلس يصدر الفتاوى بناءً على ما تقتضيه مصلحة الدولة، وليس فقط بناء على أحكام فردية مستقاة من النصوص المجردة.

هذه الفجوة ليست مجرد مسألة جزئية، بل تعود إلى منهجية التعامل مع النصوص نفسها، فالفقه التقليدي لا يُعالج قضايا الدولة كما هي، بل يحتاج إلى اجتهاد أوسع، يُدرك طبيعة القرارات الكبرى، ويُراعي ما يترتب عليها من آثار في واقع الناس.

2. القيم الكبرى وصناعة القرار السياسي

في الإسلام، هناك قيم كبرى تُوجّه حركة الإنسان المسلم، سواء في سلوكه الفردي أو في اتخاذ القرار السياسي. من هذه القيم: طلب العدالة، والرحمة للعالمين، والبر والقسط مع الآخرين، والتوزيع العادل للثروة، ورفض الغدر والظلم.

وهذه القضايا الدينية الكبرى التي توجِّه المسلم لا يجوز إغفالها في صناعة القرار السياسي، بل يجب أن تكون حاضرة دائمًا، لأنها أساس في بناء الوضع السياسي السليم..

3. اشتباك الوضع السياسي بالسؤال الفقهي

لكن التحدي يبدأ عندما يشتبك الوضع السياسي مع سؤال فقهي محدد. وهنا يُطرح السؤال: ما هي الاحترازات التي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار عند النظر إلى هذه القضايا؟ وما الذي يجب أن نستحضره حتى لا نقع في فتاوى تُخطئ تقدير الواقع أو تُسيء تنزيل النصوص في سياق الدولة؟

1. واقع تنزيل النص الأول وتحوّلات الواقع

أولى القضايا المنهجية التي ينبغي التنبّه لها هي **سياق تنزيل النصوص الشرعية، والواقع الذي صدرت فيه**. فعلى سبيل المثال، إذا تناولنا نصًّا يتعلّق بتوزيع الغنائم وتخميسها، وناقشنا تطبيقه في الواقع المعاصر، يتّضح لنا أن مفهوم الغنيمة قد شهد تحوّلاً جذريًّا؛ فلم تعد الغنائم خيلاً وسيوفًا كما في العصور الأولى، بل باتت تشمل ممتلكات معقّدة مثل الدبابات والطائرات، بل وربما منشآت صناعية أو مفاعلات نووية.

كما أن البنية العسكرية قد تغيّرت بالكامل؛ إذ كانت الجيوش في صدر الإسلام غير نظامية، يقوم القتال فيها على أُسس قبلية، ويُعوَّض المقاتلون من الغنائم مباشرة. أما اليوم، فالجيوش نظامية، والمقاتلون موظفون رسميون، تُعنى الدولة برواتبهم وإدارة شؤونهم.

إذًا، عندنا الواقع الأساسي الذي تنزّل فيه النص، وعندنا الواقع المعاصر الذي تغيّر تغيّرًا جذريًّا عن ذلك الواقع الأول. فهذه أول قضية ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في النصوص، خاصّةً عندما نصل إلى مستوى الدولة.

2. المقاصد الشرعية

ثم تأتي المقاصد الشرعية لتفتح لنا أفقًا جديدًا في النظر، فهي التي تُعيننا على التحقق من صحة ما استنتجناه من مقارنة الواقع الأول بالواقع المعاصر. فإذا كان الواقع قد فسد، فإن المقاصد تضبط ما فيه من صلاح، وتوجّه البوصلة في الاتجاه الصحيح، حتى لا نخطئ في قراراتنا ونحن نظن أننا نحسن صنعًا.

3. الاتساق الأخلاقي

عند اتخاذ القرارات السياسية، لا يجوز أن نضرب بالقيم الكبرى في الإسلام عرض الحائط؛ فلا يصح الغدر، ولا الظلم، ولا مخالفة العدل، مهما كانت المبررات. فالالتزام بهذه القيم ضرورة في كل قرار، وهي من صلب السياسة الرشيدة في الإسلام.

4. الاتساق المنطقي

المسألة الأخيرة هي **الاتساق المنطقي**. فلا يصحّ – في ظل النظر المقاصدي – أن نتخذ اختيارًا شرعيًا يصطدم مع اختيارات شرعية أخرى، فيبدو الأمر كما لو أن الشريعة تدفع في اتجاهين متناقضين. هذا التشويش في الفهم يُضعف وضوح المقصد، ويشوّش على فاعلية القرار، ويُظهر الدين وكأنه غير منسجم في توجيهاته.

4. كيف نتعامل مع القرار الخاطئ؟

وهنا تبرز قضية بالغة الأهمية: ماذا لو اتخذنا قرارًا سياسيًا أو تشريعيًا، استند إلى القواعد الكبرى التي ذكرناها (الواقع، المقاصد، القيم، المنطق)، لكن عندما نزل إلى الواقع لم يُثمر، أو جاءت نتائجه سلبية؟

هل نظلّ محبوسين داخله، ونصرّ عليه بحجّة أنه اجتهاد شرعي، أم نعود إلى **حوار جديد مع النص**؟ نعيد النظر في فهمنا، وفي السياق الذي أنتجنا فيه ذلك القرار، ونسعى لاجتهاد جديد يتناسب مع الواقع الذي نعيش فيه؟

هذه المرونة الفكرية والاجتهادية هي ما يُبقي النص حيًّا، ويجعل الشريعة فاعلة في الحياة، لا حبيسة الصيغ الجامدة.

5. التمييز بين مستوى القرارات

من القضايا المفصلية التي يجب الانتباه لها: **التمييز بين مستوى القرارات الفردية ومستوى القرارات التي تتخذها الدولة**. فقرارات الأفراد، مهما كانت خاطئة، فإن أثرها يبقى محدودًا. أما القرارات التي تخص الدولة، فهي تمس حياة المجتمع بأكمله، وتطال مصير الناس في معيشتهم وأمنهم وكرامتهم، وأي خطأ فيها قد يكون مدمّرًا.

ولهذا، لا يُمكن التعامل مع هذه القرارات الكبرى بالعقلية التقليدية، أو بالاجتهاد الفردي المعزول. بل تحتاج إلى **مجامع علمية**، وإلى **علماء متخصصين**، وإلى **موجهين واعين**، وإلى **منهجيات جديدة** في فهم النصوص والاشتباك معها، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدولة وتعقيداتها، وحجم المسؤولية الواقعة على من يتخذ القرار.

6. جدل النص مع الواقع

من الأفكار المهمّة في هذا السياق أن **الفقه الإسلامي بُني على قاعدة أن الاستثناء مرتبط بالضرورة**، والضرورة في هذا التصوّر تكون محدودة بزمان قصير وحالة طارئة.

وغالبًا ما يُضرب لها المثال الشهير: رجل تاه في الصحراء وعطش، ولم يجد ماء، فوجد قارورة خمر فشرب منها بقدر حاجته ليستبقي حياته. في هذه الحالة، كانت الضرورة هي التي برّرت الاستثناء.

غير أن التحوّلات التي يشهدها هذا العصر لا تُشبه تلك الضرورات الآنية التي اعتاد الفقه التعامل معها؛ فهي ليست طارئة، بل مستمرة ومتزايدة. فالعولمة مثلاً ليست أمرًا عابرًا سينتهي، حتى نضعها في باب الضرورات، بل هي من التغيرات الكونية المتصاعدة التي تفرض نفسها على الجميع. وكذلك التطور التكنولوجي، والتحولات في الطب، وفي الصناعات، وفي الشأن العسكري، كلّها تغيّرات دائمة لا تتوقف.

ولهذا، لا يجوز أن نتعامل معها بمنطق الاستثناء المؤقت، بل لا بد من اجتهاد مستمر يواكب هذه المستجدات، ويتفاعل معها. وإلا، فإننا سنجد أنفسنا خارج السياق، نُغالبُ واقعًا لا يستجيب لنا، ولن يلتفت إلينا أحد..

الانتقال

من فكرة الضرورة ⟪ **إلى الجدل المستجد والتجريبي**

الخلاصة

تبيّن من خلال هذا المبحث أن صناعة الدولة في السياق الإسلامي المعاصر تستلزم مراجعة جذرية للمناهج التي نتعامل بها مع النصوص الشرعية، وفي مقدّمتها إعادة النظر في مفهوم "الضرورة" الذي طالما استُخدم كاستثناء ظرفي، بينما الواقع الذي نواجهه اليوم تحوّل إلى حالة دائمة من التحوّل والتعقيد، وهي أصيلة ومتصاعدة، ولا ترجع إلى الخلف.

فالتكنولوجيا، والطب، والعسكرية، ومجالات الحياة كافة، تشهد تغيرات مستمرة ومتسارعة، لا يمكن التعامل معها بأدوات تقليدية أو اجتهادات فردية منعزلة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى **منهج مرن ومتجدد**، قادر على استيعاب هذه التحوّلات، وضبط البوصلة باستمرار باتجاه **المقاصد الشرعية الكبرى**، مع الإبقاء على النص حاضراً حيًّا ومتفاعلاً مع الواقع.

الدين والدولة:
نحو فقه جديد للواقع المتغير

التحديات الرئيسية
1. الفجوة بين الفقه التقليدي ومتطلبات الدولة الحديثة.
مثال: التجربة الإيرانية (مجلس تشخيص مصلحة النظام).

القيم الكبرى في صناعة القرار
1. العدالة، الرحمة، التوزيع العادل للثروة.
2. رفض الظلم والغدر.

منهجية التعامل مع النصوص
1. سياق تنزيل النصوص الشرعية والواقع المعاصر.
مثال: تحول مفهوم الغنائم من الخيول إلى الدبابات.

المقاصد الشرعية
1. ضبط القرارات وفق المقاصد (العدل، المصالح العامة).
2. تجنب التناقض في التطبيق.

المرونة الاجتهادية
1. التعامل مع القرارات الخاطئة (مراجعة الاجتهاد).
2. التمييز بين القرارات الفردية وقرارات الدولة.

إعادة تعريف "الضرورة"
من استثناء طارئ إلى تحول دائم (مثل العولمة والتكنولوجيا).

الخلاصة
1. الحاجة إلى منهج مرن ومتجدد.
2. التفاعل المستمر بين النص والواقع.

المبحث العاشر: عالم متشابك (نظرية الدومينو)

تمهيد: الدولة لم تعد جزيرة

لم يعد من الممكن لمن يشتغل في موضوع الدولة أن يتعامل معها ككيانٍ معزول، يعيش منفردًا عن بقية العالم. فالدولة اليوم لم تعد جزيرة منفصلة عن محيطها، كما كان الحال قديمًا حين كان الاقتصاد قرويًا مكتفيًا بذاته. العالم تغيّر، ولم يعد بالإمكان الاستغناء عن العلاقات الإقليمية والدولية، سواء في مجالات التنقل، أو التجارة، أو الأمن والدفاع، أو سائر شؤون الحياة.

نحن نعيش اليوم في عالم شديد التشابك، حيث تتداخل المصالح والتحديات، وتتبادل التأثيرات بسرعة غير مسبوقة. فإذا وقعت حرب في أقصى الأرض، اهتز الاقتصاد العالمي بأسره، وهذا ما يُعرف بفكرة "الدومينو": فتحريك قطعة واحدة يحرّك بقية القطع، سلبًا أو إيجابًا.

ونرى هذا التشابك بوضوح حينما تحدث، مثلاً، أزمة مالية في بلدٍ ما، فسرعان ما تمتد آثارها إلى الأسواق العالمية كافة. بل إن خللاً طارئًا في أحد الخوادم الإلكترونية قد يُربك حركة الطيران، ويعطّل المطارات، ويؤثر في البورصات، ويشوّش على حركة السير، وسائر تفاصيل الحياة اليومية. هذا هو العالم الذي نعيش فيه اليوم: عالم متصل لا تنفصل أجزاؤه، وكل اضطراب في زاوية منه ينعكس أثره على زوايا أخرى بعيدة.

1. الدولة في قلب الشبكة العالمية:

لم تعد الدولة اليوم كيانًا معزولاً يمكنه أن يتصرّف كما يشاء بمعزل عن محيطه؛ فهي جزء من إقليمها، والإقليم جزء من العالم، والعالم بات شبكة مترابطة تتداخل فيها المصالح والأحداث. فما يحدث في أقصى الأرض قد يمتدّ أثره إليك مباشرة، وقد تجد دولاً بعيدة تتدخل في شؤونك بفعل هذا التشابك العالمي، الذي يجعل من المستحيل أن تنأى أي دولة بنفسها عن تأثيرات الآخرين..

2. أثر الدومينو ومهارة التموضع:

هذا هو منطق "الدومينو": تحريك قطعة واحدة يحرك البقية. ولهذا، تحتاج الدولة دائمًا إلى أن تكون "**مهندس علاقات**"، تدرس المخاطر المحيطة بها، كما ترصد الفرص المتاحة أمامها. فالعالم لا يحمل التهديدات فقط، بل يتيح أيضًا إمكانات كبرى للتقدّم. ومن هنا، تُبنى دراسة عناصر القوة والضعف، وتُسد الثغرات، وتُستثمر الفرص في آنٍ واحد.

3. السياسي الماهر وعالم الدومينو:

السياسي الذي يشتغل على شأن الدولة، لا يغفل أبدًا عن أثر الدومينو العالمي. فهو دائم اليقظة تجاه التحولات، يرى المخاطر والفرص معًا، ويحرص على تحقيق توازن يحمي دولته من الاضطراب، ويدفعها في الوقت نفسه إلى النمو والتقدّم.

4. فنّ التوقُّع والتموقُع

الدولة باستمرار تعيش في حالة **توقّع وتموقع**. واليوم لا يمكن لأي دولة أن تُغفل التحوّلات التي تحدث في العالم: قوة جديدة مثل الصين، أو الهند، أو روسيا البازغة، وحتى تركيا. كل هذه التحوّلات تغيّر من موازين القوى، وتفرض على الدول أن تراقب ما

يحدث من حولها.

لماذا قد تحتاج الدولة إلى معرفة هذه التطوّرات؟ لأنها تريد أن تُحسن التموقع في المستقبل، وتُقيم علاقات جديدة، وتغتنم فرصًا للنمو، وتتلافى المخاطر التي قد تنشأ من تقاطع مصالح هذه القوى مع مصالحها.

فمن لا يرى هذه التطوّرات، ولا يراقب العالم، ولا يتوقّع ما الذي سيحدث، سيفقد قدرته على التموقع الصحيح.

ولهذا، فإن الدولة المعاصرة تقوم على **"فنّ التوقّع"** و**"حُسن التموقع"**، حتى تُحسن إدارة مصالحها في عالم تتحكّم فيه قاعدة الدومينو، حيث أي حركة في أي مكان تُحدث أثرًا في كل مكان.

التمركز حول الموارد والممرات:

العالم الذي نعيش فيه اليوم مكوَّن من مناطق موارد، وممرات مائية، وأنهار، ومعابر استراتيجية. وكل قوة في هذا العالم تحاول أن تتمركز في هذه المناطق الحيوية، لتُحكم السيطرة عليها، وتمنع غيرها من الوصول إليها، وتُضاعف فرصتها وقوّتها من خلال امتلاك هذه المواقع.

5. الجبهات المتعددة في عالم متشابك

من لا ينظر إلى العالم كـ"دومينو"، ويدرك أن كل جبهة تؤثّر في الأخرى، فإنه سيفقد قدرة دولته على التمركز الفاعل في العالم. وهذا يعني ضرورة النظر إلى التحالفات الإستراتيجية، والتحالفات التكتيكية الظرفية، ويحتاج إلى أن ينظر إلى أن هذا الصراع هو على جبهات متعددة ومترابطة. فهناك جبهة العلم، وجبهة التقنية، وجبهة الاقتصاد، وجبهة القوة العسكرية، وجبهة الموارد الطبيعية والمائية، وجبهة الإعلام والتغير الثقافي، وجبهة التعليم والتطوير. ومن أراد أن يؤسّس دولة محترمة، لا بد أن يحضر في كل هذه الجبهات. فالغياب عن إحداها يعني خللاً في بقية الجبهات، لأن العالم لا يرحم الضعفاء.

الخاتمة: التموقع هو مفتاح الدولة المعاصرة

إنّ فكرة "الدومينو" العالمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدولة على التوقّع والتموقع. فنجاح الدولة المعاصرة لا يتوقف على ما تمتلكه من إمكانات داخلية فحسب، بل على مدى قدرتها على اختيار موقعها في خارطة العالم المتشابكة، بما يتيح لها الاستفادة من الفرص وتجنّب المخاطر.

فالتمركز الذكي في قلب التحولات الكبرى، وقراءة مواقع القوى المؤثرة، واختيار موقع استراتيجي يخدم مصالح الأمة، هو اليوم مفتاح التقدّم والتأثير في عالم تتحرك فيه الأحداث بسرعة، وتنعكس فيه كل حركة على سائر النظام.

عالم متشابك (نظرية الدومينو)

1. تشابك الدولة بالعالم
- الدولة لم تعد كيانًا معزولاً
- العالم شبكة مترابطة؛ أي اضطراب يؤثر في الجميع

2. أثر الدومينو والتفاعل الذكي:
- تحريك حدث واحد يغيّر التوازنات
- الدولة بحاجة لفهم المخاطر واستثمار الفرص معًا

3. مهارات القيادة في عالم مترابط:
- السياسي الماهر يتابع التحولات
- يحمي الدولة ويقودها نحو النمو

4. التمركز في المواقع الحيوية
- الصراع يدور حول الموارد والممرات
- القوى الكبرى تتسابق للسيطرة على المفاصل الاستراتيجية

5. ضرورة الحضور المتعدّد للجبهات
- الدولة الفاعلة تحضر في: العلم، والتقنية، والاقتصاد، والدفاع، والإعلام، والتعليم
- الغياب عن جبهة يهدد توازن الدولة

الخاتمة:
- التموقع الذكي في خارطة العالم هو مفتاح القوة
- الدولة المتقدمة تتقن التوقّع وتُحسن التموضع

المبحث الحادي عشر: الدولة كمنتظم. مقاربة جسم الإنسان

تمهيد

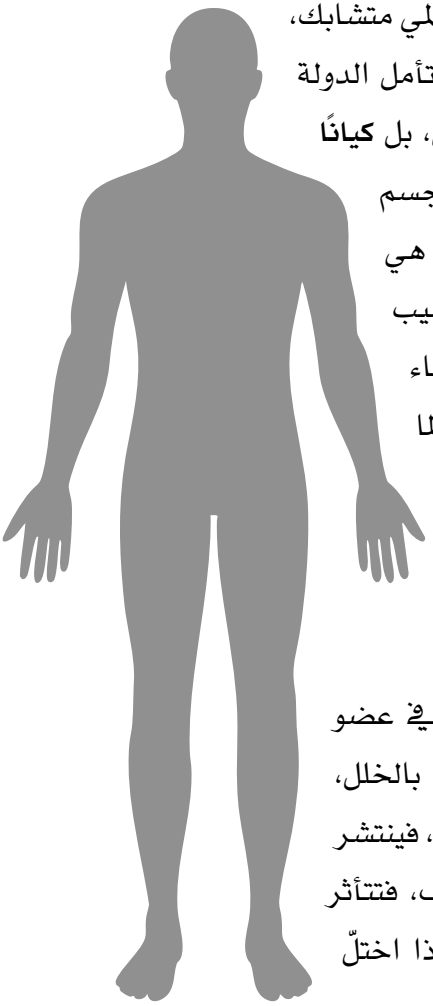

بعد أن نظرنا إلى الدولة بوصفها جزءًا من نظام عالمي متشابك، تتفاعل معه وتتأثر به وتؤثر فيه، لا بد أن ننتقل إلى تأمل الدولة من الداخل، لا باعتبارها مجرد جهاز سياسي منفصل، بل **كيانًا حيًّا متكاملاً**، تتفاعل أجزاؤه كما تتفاعل أعضاء الجسم البشري. فالدولة ليست مجموعة أنظمة معزولة، بل هي "**منتظم**" مترابط، يؤثر بعضه في بعض. وكل خلل يصيب جزءًا منه ينعكس أثره على الكيان كله. ومن هنا جاء تشبيه الدولة بجسم الإنسان، لا من باب البلاغة، بل لما فيه من وضوح يكشف طبيعة هذا التفاعل العميق بين مكوّناتها.

1. لماذا نشبّه الدولة بجسم الإنسان؟

يُشبَّه حال الدولة بجسم الإنسان، لأن أي إصابة في عضو منه تؤثر على بقية الأعضاء. فإذا أصيب عضو واحد بالخلل، ينعكس ذلك على الجسد كله. كأن يصاب إصبع بالتهاب، فينتشر الألم والحمّى في كل الجسد، أو يتعرض القلب لضعف، فتتأثر الكلى والرئتان وباقي الأعضاء. وهكذا حال الدولة، إذا اختلّ فيها جانب، فسد ما حوله.

فالدولة مجموعة نُظُم مترابطة، لا يعمل بعضها دون الآخر. فإذا فسد نظام، سرى الخلل إلى بقية الأنظمة. ومن هنا وُصفت الدولة بأنها "منتظم"، أي منظومة من النظم الفرعية التي يؤثر بعضها في بعض.

ويمكن أن نفهم مكوّنات الدولة على النحو التالي:

- **النظام التعليمي** هو "**عقل الدولة**"، بما يضطلع به من توجيه وتفكير.
- **النظام القضائي والقانوني** يقوم مقام "**الجهاز العصبي**"، ينقل إشارات الضبط والتصحيح.
- **الحدود الجغرافية** تمثّل "**جلد الدولة**" الذي يحميها من الاختراقات.
- **الحكومة** التي توزّع الموارد هي "**قلب الدولة**"، تضخّ الحياة إلى سائر الأجزاء.
- **الاقتصاد** يشبه "**الرئتين**"، بما يوفّره من موارد تُبقي الكيان حيًّا.
- **النظام الزراعي والصناعي** يُعادِل "**الجهاز الهضمي**"، الذي يوفّر الغذاء والموارد الأساسية.
- **البنية التحتية وشبكات النقل** تعمل كـ "**الجهاز الدوري**"، تنقل السلع والخدمات وتربط الأجزاء ببعضها.
- **النظام الإداري والرقابي** يشبه "**الكبد والكلى**"، في تصفية الفساد وتنقية العمليات من الشوائب.
- **الجيش والأمن** هما "**الجهاز المناعي**"، الذي يحمي الدولة من التهديدات والعدوان.

ويأتي هذا التشبيه للدولة بجسم الإنسان لتأكيد نقطة جوهرية؛ بأن **الخلل في جانب واحد من الدولة ينعكس على سائر أجزائها**. ولهذا وُصفت الدولة بأنها "**منتظم**"؛ فهي مجموعة من النظم الفرعية المترابطة، لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل باستمرار.

فإذا فسد نظام واحد، انسحب الخلل إلى ما يجاوره من أنظمة، وامتد تأثيره إلى كيان الدولة ككل.

2. الدولة منتظمٌ داخلي في بيئة متغيّرة

لكن هذا "**المنتظم**" لا يعيش في فراغ، بل يتحرك في محيط دائم التفاعل. وكما أن جسم الإنسان محاط بعوامل خارجية – من هواء وماء وميكروبات وملوّثات – تؤثر على صحته، فإن الدولة أيضًا محاطة بقوى وظروف مختلفة ومتغيّرة: إقليمية، واقتصادية، وأمنية، وثقافية، وحتى مناخية. وهي ليست بمنأى عن هذه المؤثرات، بل تتأثر بها وتتفاعل معها، سلبًا أو إيجابًا.

وكل تغيير في المحيط الخارجي يفرض استجابة داخلية. فظهور قوى جديدة في المنطقة قد يفتح أمام الدولة فرصًا للتقدّم، لكنه في الوقت ذاته قد يجلب معها تهديدات. ولهذا، لا غنى عن رصد المتغيرات، وتوقّع المخاطر، واغتنام الفرص، حتى تتمكّن الدولة من حماية نفسها من جهة، والنهوض بنفسها من جهة أخرى.

التفاعل مع العالم: صراع مصالح لا مشاعر

الصراع القائم في هذا العالم ليس صراع حبٍّ وكره، بل هو **صراع وجود**. وهذا الصراع يفرض على الدولة يقظةً مستمرة، وانتباهًا دائمًا، وإدراكًا واعيًا لموقعها في هذا العالم المتشابك.

وحين نشبّه الدولة بجسد حيّ، فإننا نؤكد أنها كائن يتفاعل مع بيئته الخارجية، يرصد ما يضره وما ينفعه، ويتخذ قراراته على أساس ميزان المصالح والمفاسد الناتجة عن علاقاته مع الآخرين.

وكما أن سلامة الجسد الداخلي لا تكفي ما لم يُحمَ من الأخطار الخارجية، كذلك لا يكفي أن تبني الدولة مؤسساتها من الداخل دون وعيٍ بالمحيط الذي تتحرك فيه.

إن تماسك الداخل وانضباطه، مع فَهم ما يجري في العالم من تحولات، هو الذي يوفّر للدولة شروط السلامة، والبقاء، والتقدّم.

وهذا ما تفعله النظم العاقلة في هذا العالم: تربط بين أجزائها بوعي، وتضبط صلتها بالعالم الخارجي على أساس إدراك دقيق لمواقع القوة والضعف، والفرص والتهديدات، وتتحرك وفق معطيات الواقع، لا أوهام الأماني.

الدولة كمنتظم – مقاربة جسم الإنسان

الرئتان	القلب	الجلد	جهاز عصبي	عقل
الاقتصاد الذي يوفّر الموارد	الحكومة التي توزع الموارد	الحدود وحمايتها	النظام القانوني والقضائي	نظام التعليم

الجهاز المناعي	الكبد والكلى	الجهاز الدوري	الجهاز الهضمي
الجيش والأمن	النظام الإداري والرقابي	البنية التحتية والنقل	النظام الزراعي والصناعي

- **أيّ خللٍ في واحدٍ من هذه النظم الفرعية، يؤثّر على الكيان ككلّ، أي: على مجموع النظم؛ ولذلك سمَّيناه: منتظماً**
- **كل تغيّر في المحيط الخارجي، يستلزم ردة فعلٍ من الجسم**

المبحث الثاني عشر: الدولة كمنتظم – الصورة الكلية

تمهيد: لماذا نحتاج إلى رؤية كلية للدولة؟

في المبحث السابق، شبّهنا الدولة بجسم الإنسان لنفهم كيف تتماسك أجزاؤها وتتفاعل فيما بينها. أما الآن، فإننا ننتقل إلى الحديث عن **الدولة بوصفها منتظمًا يعمل كوحدة متكاملة.**

غالبًا ما تكون نظرتنا إلى الدولة مجتزأة؛ فكل طرف يراها من زاويته، ويظن أنه يملك الصورة الكاملة. وقد ضربنا سابقًا مثلاً بقصة الفيل، حين ينظر كل واحد إلى جزء منه ويظنه الكل. كذلك هو الحال في فهم الدولة: البعض يركّز على النظام السياسي، أو الاقتصادي، أو التعليمي... دون أن يرى الترابط العميق بين هذه الأنظمة.

فالسؤال الجوهري هنا هو: كيف نرى الدولة كجسم واحد؟ كمنتظم تتفاعل أجزاؤه وتشتغل معًا؟

1. الدولة كمنتظم هرمي متكامل

حين ننظر إلى الدولة من الداخل، لا بد أن نراها كمنتظم هرميّ متكامل، تتفاعل طبقاته بعضها مع بعض، وتتأثر بما يحيط بها من عوامل خارجية. هذا المنتظم يتأسّس على قاعدة فكرية وثقافية وسلوكية، تُبنى فوقها النظم المؤسسية التي تُسيّر الحياة اليومية، وتُتوّج بهياكل عليا للحماية والضبط والسيادة. كل طبقة في هذا الهرم تُغذّي مَنْ فوقها، وتستمدّ من مَنْ تحتها، ولا تعمل أيٌّ منها في عزلة عن الباقين. ومن هنا نفهم أن الدولة ليست مجرد مؤسسات منفصلة، بل كيان حيّ، تعمل أجزاؤه بتناغم أو تتداعى بانهيار أحدها.

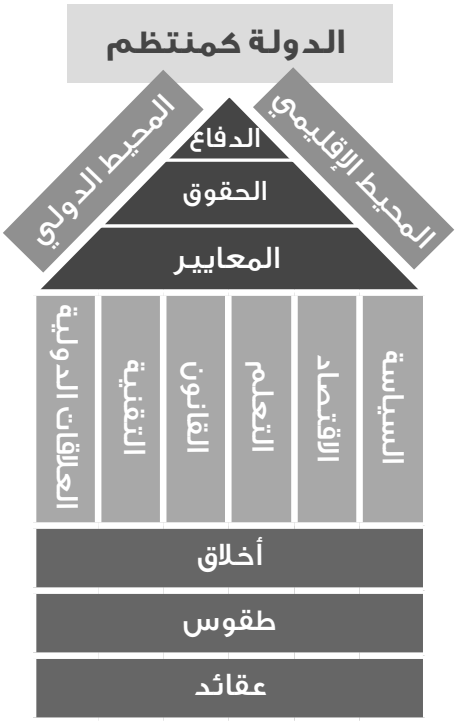

1. قاعدة منتظم الدولة: العقائد، والطقوس، والأخلاق

يتأسس المنتظم الداخلي للدولة على مجموعة من الطبقات المترابطة، تُشكّل القاعدة التي تُبنى فوقها النظم والمؤسسات. وهذه الطبقات الثلاث الأولى تشكّل ما يمكن تسميته بـ"**القاعدة التحتية للمنتظم**":

1. العقائد (الأسس الفكرية الكبرى):

أول نظام أساسي في هذا المنتظم هو "**نظام العقائد**". وليس المقصود بالعقائد هنا المعتقدات الدينية التفصيلية كأركان الإيمان، ولا القضايا القيمية فقط، بل نعني بها تلك الأفكار الكبرى التي تُبنى عليها سائر الأفكار والنظم.

كل دولة، سواء كانت ذات توجه ديني أو علماني، لا بد أن تقوم على منظومة عقدية كبرى تُشكّل تصورها عن العالم والإنسان والمجتمع. هذه العقائد هي التي تجيب عن

أسئلة جوهرية: ما طبيعة هذا العالم؟ ما موقع الإنسان فيه؟ ما الغيب وما الشهادة؟ كيف نفهم السلطة، والحق، والمعرفة؟

الليبرالية مثلاً، تقوم على رؤية فردانية عقلانية. والشيوعية تنطلق من نظرة مادية تقوم على الصراع. وكذلك المنظومات الدينية، فإنها ترتكز على تصورات خاصة بها حول الخلق، والغاية، والتشريع.

فلا يمكن لأي دولة أن تُدار دون وجود منظومة فكرية كبرى تُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه سائر الأنظمة.

2. الطقوس (الهوية والرمز):

فوق المستوى العقدي، تأتي طبقة الطقوس التي تُجسّد بها الدولة هويتها الجماعية. ولهذا، نجد كل الدول – باستمرار – تنظّم احتفالات باليوم الوطني، ويوم العمال، ويوم التحرير، وتتبنّى رموزًا رسمية، وأزياء وطنية، وأغاني وأناشيد، وشعارات، وغير ذلك من المظاهر الاحتفالية التي تُعبّر عن انتماء المجتمع لكيانه.

وهذا التجسيد الطقوسي يؤدي دورًا وظيفيًّا مهمًّا في حفظ الهوية، وصناعة التماسك الاجتماعي والوطني، وتعزيز الانتماء. وهو ضروري لكل كيان يسعى إلى الاستقرار.

3. الأخلاق (المعايير السلوكية):

ثم تأتي طبقة الأخلاق، وهي المعايير التي يُحتكم إليها في المجتمع، ويُميّز بها الناس بين الصواب والخطأ، وبين السلوك المحمود والمنكر. وهذه المعايير الأخلاقية التي تضعها الدولة لمنظمتها تشكل الفضاء الثالث الذي تتكون منه فكرة الدولة، وإن كانت مستمدّة من المنظومة العقدية، إلا أنها تتخذ شكلاً سلوكيًّا عمليًّا، تضبط به المجتمعات إيقاع حياتها اليومية.

ومضمون هذه القيم يختلف من مجتمع إلى آخر، بحسب التصوّرات التي ينطلق منها. لكنها تبقى عنصرًا أساسيًّا في تشكيل المجال العام، وهي التي تحدّد طبيعة العلاقات بين الأفراد، وبينهم وبين الدولة.

2. رأس منتظم الدولة: الدفاع، والحقوق، والمعايير

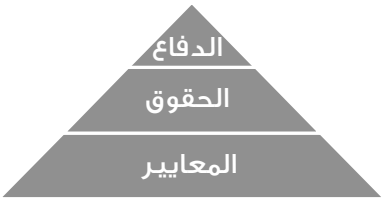

وعندما نأتي إلى قمة هرم الدولة، نجد ثلاث وظائف عليا تُشكّل رأس المنتظم، وهي تمثّل آليات الحماية والسيادة وضبط الأداء في الكيان السياسي:

1. نظام الدفاع:

يقف الجيش عادة في أعلى هرم الدولة، وهو الأكبر في هرم الدفاع، بوصفه الحامي للحدود والسيادة. ولهذا يُطلق عليه في معظم الدول "جيش الدفاع"، لأنه يمثّل الحصن الخارجي الذي يمنع الاعتداء ويحمي الكيان من الانهيار أمام التهديدات الخارجية للمجتمع.

2. الحقوق:

تأتي بعد الدفاع منظومة الحقوق التي تتولى حماية المجتمع في الداخل، وتنظيم العلاقة داخله، بين الأفراد والدولة، وبين الأفراد بعضهم مع بعض. فمن دون هذه المنظومة، تختل العلاقات الداخلية، ويضعف تماسك المجتمع.

3. المعايير (الرقابة والجودة):

ثم تأتي منظومات الرقابة والجودة والمعايير، وهي بمثابة جهاز الإنذار والتنقية داخل الدولة. هذا النظام يتولى مراقبة الأداء، وكشف الفساد، وتصحيح المسارات، ويمنع تآكل المؤسسات من الداخل. فمن دون رقابة، يفقد المنتظم توازنه وتنتشر الاختلالات في مفاصله.

3. النظم الحيّة داخل الدولة

وفي داخل المجتمع، توجد النظم الحيّة التي تُسيّر الشأن العام، وتشمل:

1. **النظام السياسي**
2. **النظام الاقتصادي**
3. **النظام التعليمي**
4. **النظام القانوني**
5. **النظام الإعلامي**
6. **النظام الاجتماعي**

هذه النظم تتفاعل داخليًا مع بعضها، وتتأثر بما تحتها من عقائد وأخلاق وطقوس، وما فوقها من حقوق ورقابة ودفاع. إنها تُشكّل **الوظائف الحيوية اليومية** التي تعيش بها الدولة، وتُقاس بها جودة أدائها.

وهكذا، كمنظور عام:

إذا نظرنا إلى المجتمع، سنجد أمامنا هرمًا يتكوّن من عدة طبقات: في القمة يقع نظام الدفاع، ويتلوه نظام الحقوق، ثم يليه نظام المعايير والجودة، وبعدها تأتي هذه النظم الداخلية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها.

وتقع تحتها طبقة القواعد الأخلاقية التي تنظّم المجتمع، ثم تأتي قضية الطقوس والمراسم التي تسود فيه، ثم تُبنى هذه كلها على قاعدة العقائد التي تُشكّل الأساس الفكري للمجتمع.

4. السلطة بين إدارة الداخل واستيعاب المحيط

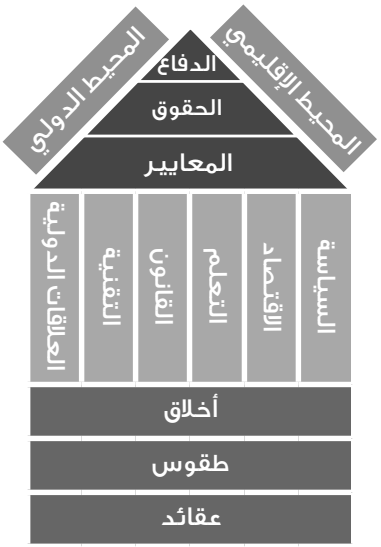

إلى هنا نكون قد رسمنا هيكل الدولة بوصفها منتظمًا هرميًّا متكامل البنية. لكن هذا الهيكل لا يعمل في فراغ؛ فالدولة ليست كيانًا معزولاً عن العالم، بل تعيش في قلب محيطين متداخلين:

- **محيط إقليمي** يتكوّن من الدول المجاورة والبيئة الجغرافية القريبة.
- **محيط دولي** يشمل القوى الكبرى والمنظمات العالمية والسوق العالمية.

هذان المحيطان لا يؤثران على الدولة من الخارج فقط، بل يتداخلان بعمق مع نظمها الداخلية، ويشكّلان جزءًا من المعادلة التي يجب أن تُفهم وتُدار.

4. من يدير الدولة؟

أما الجهة التي تتولى إدارة هذا المنتظم المعقّد، فهي "**الحكومة**". فالحكومات هي التي تتخذ القرارات التي يتأثر بها الجمهور، ويتأثر بها كيان الدولة، سواء في وجودها أو استقرارها أو تنميتها. فإن كانت السياسات التي تتبعها ناجحة، فإن الشعب يمنحها دعمه، فتستمر في الحكم. وإن كانت فاشلة، فإن المعارضة تستغل هذا الفشل، ويهتز كيان الدولة، وقد تنشأ حكومة جديدة في المجتمع.

وهكذا، نجد أن هناك تفاعلات أساسية تحكم العلاقة بين الحكومة والشعب والمحيط الإقليمي والدولي. وهذه العلاقة ليست بسيطة، بل تقتضي فهمًا دقيقًا لتعقيد الدولة من الداخل، ولموازين القوى في الخارج.

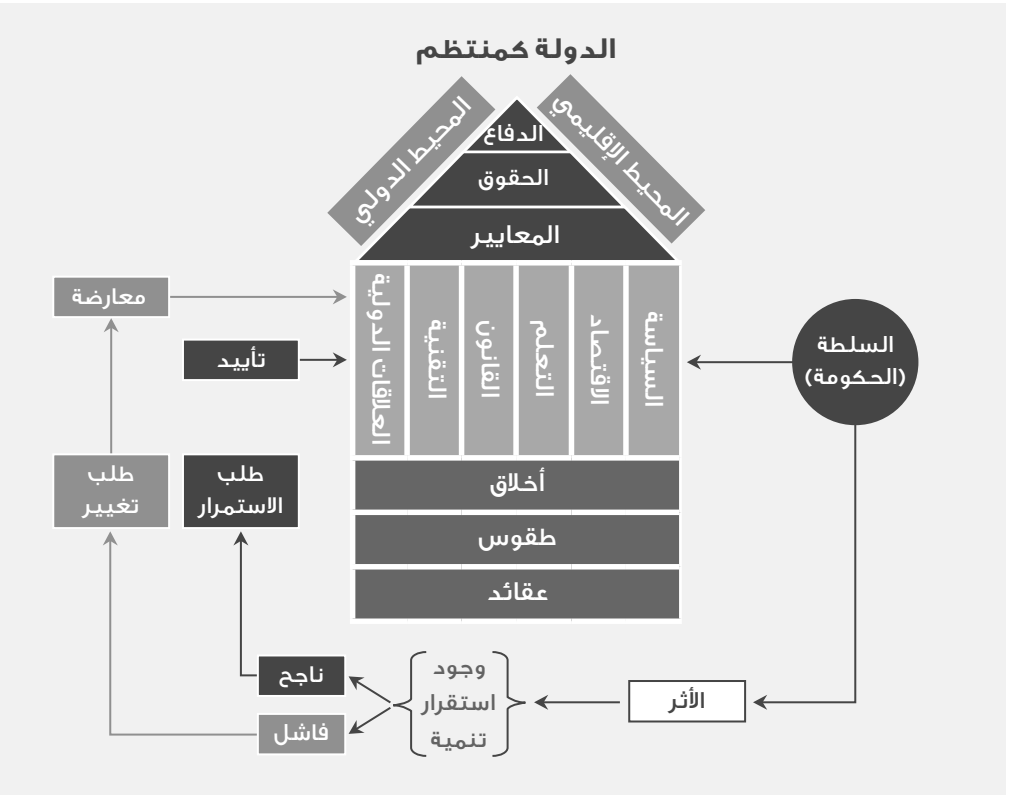

5. لماذا سمّينا الدولة منتظمًا؟ وماذا يعني ذلك فعليًّا؟

سمّينا هذا الكيان منتظمًا لأنه يعمل كنظام مترابط في بنيته الداخلية؛ حيث تتفاعل بنيته الداخلية مع بعضها البعض، ثم كيف تتأثر هذه البنية بقرارات الحكومة؛ فإن نجحت هذه القرارات، منحها الشعب دعمه، وإن أخفقت، سحب هذا الدعم، مما قد يؤدي إلى اهتزاز كيان الدولة. وليس هذا التفاعل قاصرًا على الداخل وحده، بل يتأثر كذلك بالمحيط الإقليمي والدولي، اللذين ينعكسان بدورهما على النظم الداخلية، تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا.

وإذا نظرنا إلى هذا التعقيد الذي تتسم به الدولة، فهذا سيجعلنا نحسِّن طريقة تفكيرنا بمفهوم الدولة. لماذا؟ لأن بعض الناس يظنون أن الأمر لا يتجاوز رفع شعار من قبيل: "الإسلام هو الحل"، أو "الليبرالية هي الحل"، أو "الاشتراكية هي الحل"، دون أن

يروا التعقيد الكامن في ماكينة الدولة، ودون أن يضعوا في اعتبارهم حساب هذا التعقيد، وكأن المسألة لا تتعدى رفع شعار فحسب.

لكن الدولة ليست فكرة مجردة، بل بنية متكاملة يجب أن تنزل تفصيلاً على كل مستوى من مستوياتها. فإذا قلنا: "الإسلام هو الحل"، أو "الإشتراكية هي الحل"، فماذا يعني هذا على مستوى "الطقوس" في بنية الدولة؟ وماذا يعني على مستوى الأخلاق والمعايير؟ وماذا يعني إجرائيًا في النظام السياسي؟ وفي النظام القضائي؟ وفي النظام التعليمي؟ وفي الحقوق؟ وفي الدفاع؟ وفي العلاقات الإقليمية والدولية؟

فالمسألة التي تبدو أحيانًا بسيطة في أذهان البعض، حيث يظن الواحد أنه بقول كلمة واحدة قد أجاب عن المشكلة، لا يرى في الحقيقة حجم التعقيد الذي تنطوي عليه هذه المسألة...

فالدولة ليست مجرد نوايا طيبة، ولا أفكار نظرية، بل هي آلة دقيقة، تحتاج إلى تصميم دقيق، وبرمجة معرفية واضحة، وتفاعل مدروس بين داخلها وخارجها.

خاتمة: الدولة ليست بهذه البساطة

الموضوع الذي يبدو بسيطًا في أذهان بعض الناس، حين يظن الواحد منهم أن كلمة واحدة تكفي ليجيب عن مشكلة معقدة، إنما يعكس عدم إدراكه لتعقيد المسألة التي يتحدث فيها.

ولهذا، نجد كثيرين يُقبلون على موضوع الدولة، ويصلون إلى مرحلة الحكم، ثم يصطدمون بهذا التعقيد، فتخرج منهم العبارة المشهورة: "لم نكن نعلم"، ثم يقولون: "أُفشِلْنَا ولم نَفْشَل".

والواقع أن هذا المشهد ليس غامضًا لمن يتأمل في عِلْمِ الدولة، بل هو معروف وواضح لمن يرى عمق هذه القضايا، ويدرك ما فيها من تركيب، وكيفية الإبحار في هذا العالم، الذي لا يمكن خوضه إلا بمعرفة حقيقية بطبيعته وتعقيداته..

المبحث الثالث عشر: التساند بين الأنساق وأهميته

الأجزاء وحدها لا تصنع نظاماً:

في هذا المبحث، نواصل فهم تعقيد الدولة، ونتناول مسألة محورية، وهي: التساند بين الأنساق.

لقد بيّنا أن الدولة ليست نظامًا واحدًا، بل هي منظومة من النظم المتعددة: السياسية، التعليمية، الدفاعية، الاقتصادية، الإعلامية، وغيرها. لكن، هل تعمل هذه الأنساق كوحدة متناغمة؟ أم أنها مجرد أجزاء متفرقة لا يجمعها نسق حيّ؟

ولتقريب المعنى، تخيّل أن شخصًا جمع أفضل قطع غيار سيارة في العالم، فوضع البطارية، والعجلات، والمحرّك، والمقود، والهيكل، كلٌّ منها على رفٍّ مستقل.

هل يمكن أن نطلق على هذه المجموعة أنها "سيارة"؟

الجواب: لا. ما نراه هو مجرد قطع متجاورة، لكنها لا تشكّل نظامًا. ولن تتحوّل إلى سيارة، **إلا إذا رُكِّبت هذه الأجزاء تركيبًا دقيقًا ومنسجمًا**، بحيث يتكامل كل جزء مع الآخر ليؤدي وظيفة واحدة: أن تسير السيارة وتصل إلى وجهتها.

1. التفكير في النظم (System Thinking)

وهذا ما يُعرف بـ **التفكير في النظم**؛ فالقيمة ليست في وجود الأجزاء ذاتها، بل في طريقة انتظامها وتساندها.

فليس المطلوب أن تكون الأجزاء موجودة فحسب، بل أن تُركّب معًا تركيبًا صحيحًا، بحيث يكون كل مخرج من مخرجات جزءٍ ما هو مدخل لجزء آخر، يعمل معه ليؤدي

وظيفته، ثم ينتقل الأثر إلى الجزء الذي يليه، وهكذا... حتى تتحقق النتيجة النهائية: أن يتحرك المحرّك، وتتحرك السيارة إلى الأمام، ونتقدّم نحو الهدف..

2. حين تتعطّل حلقة واحدة... يختل النظام كله

الدول التي نعيش فيها تنقسم غالبًا إلى نوعين:

1. دول استطاعت أن تُنظّم أجزاءَها الداخلية بكفاءة عالية، فعملت أنظمتها في تناغم وحققت نتائج قوية.
2. ودول جمعت أفضل الأنظمة، لكنها لم تُحسن **تركيبها وتنسيقها معًا**، فبقيت تدور في حلقة من التخلف وضعف الفاعلية.

فلا يكفي، مثلاً، أن تستورد دولة أفضل نموذج تعليمي في العالم، بينما الأسرة في هذه الدولة لا تقوم بدورها في **تنشئة الطفل وتأهيله** لدخول النظام التعليمي، وإلا فإن الطفل حين يدخل المدرسة دون أن يملك المهارات الأولية، فستضطر المدرسة حينها إلى **خفض مستواها** لتتناسب مع هذا القصور، فتنخفض المرحلة الابتدائية، وتُجبر الإعدادية والثانوية والجامعة على التراجع في مستواها أيضًا. وهكذا، تنحدر جودة الدولة كلها، لأن هناك **خللاً في حلقة واحدة** عطّل بقية الحلقات.

هذا نموذج حيّ على أن **تعطّل أحد الأنساق** يجرّ معه البقية نحو الضعف، ويُظهر كيف أن التساند بين النظم ليس رفاهية، بل ضرورة لبقاء الدولة ونهوضها.

3. تركيب الأنساق في دول الوفرة

تزداد أهمية التساند بين الأنساق حين ننظر إلى دول الوفرة المالية؛ مثل دول الخليج، والجزائر، وليبيا، وغيرها من الدول التي توفرت لها ثروات ضخمة من الموارد الطبيعية.

فهذه الدول استطاعت أن تستقدم أفضل النظم: نظم تعليمية، صحية، إدارية، تقنية، بل حتى استعانت بخبرات عالمية لإدارة بعض مرافقها.

لكن السؤال: هل أحسنت هذه الدول **تركيب الأجزاء** مع بعضها بعضًا؟

هل ربطت بين النظام الاعتقادي، والنظام الطقوسي، ونظام المعايير والأخلاق، مع نظام الدفاع، ونظام الحقوق، والجودة، والتعليم، والإعلام، والصحة، والبنية التحتية، والتشريع؟

هل رُكّبت هذه الأنساق تركيبة صحيحة تُنتج دولة متقدمة؟

أم أننا جلبنا الأجزاء، وربما كانت جيدة، لكننا لم نحسن تركيبها، فلم نصل إلى النتيجة المطلوبة؟

4. الدول المتقدمة هي من تحسن تركيب البنى المختلفة

الشاهد من الموضوع: أن المجتمعات المتقدمة فيها **درجة تركيب أفضل للبُنى المختلفة**.

فالأسرة تصبّ في المدرسة بشكل تلقائي، والمدرسة الابتدائية يُؤسَّس فيها الطفل تأسيسًا صحيحًا، لينتقل إلى الإعدادية، ثم الثانوية، ثم إلى الجامعة أو الطريق المهني، ثم يتصل بسوق العمل، أو الإدارة الحكومية، أو المراكز البحثية، أو القوات المسلحة، أو الشركات الاقتصادية الكبرى، بحسب مساره وكفاءته.

وهذا المنتظم، حين تعمل أجزاؤه بتناغم، يُنتج لنا **النسق المتكامل**، حيث يصبّ كل جزء في الجزء الذي يليه. فلا يحدث انقطاع، ولا يُهدر الجهد، ويصبح التقدّم نتيجة طبيعية لهذا التكامل.

5. الرؤية الحاكمة ومعايرة المخرجات

هذا هو جوهر المسألة: أن يكون للدولة **"رؤية حاكمة"** لشكل المجتمع المطلوب، وما يُنتظر من مخرجاته، ثم تعمل على **تركيب بقية الأجزاء** بما يحقق هذه الرؤية، وتُعاير النواتج النهائية لمعرفة مدى ملاءمتها، وإمكانية تحقيقها للرؤية التي نطمح إليها.

وهذه العملية المركّبة، التي تقوم على **حُسن تركيب الأنساق** وقياس نتائجها، هي **سِمة النُظُم الفاعلة** في هذا العالم.

ورغم أن **فكرة الدولة** تبدو في ظاهرها بسيطة، إلا أنها كثيرًا ما تغيب عن الأذهان. فعندما نقول مثلاً إن سنغافورة متقدمة على دولة مجاورة لها، فإننا نقصد أنها أحسنت بناء **النسق الكلي** للدولة، فبلغت كفاءة أعلى في الأداء من الدولة الأخرى التي لم تُحسن ذلك.

وهكذا يتشكل **التراتب العالمي في فاعلية الدول**، بحسب درجة تركيب الأجزاء مع بعضها بعضًا، وحُسن التنسيق بينها.

وأخطر ما في هذه الظاهرة أن تكتفي بعض الدول بالشكل الخارجي وذلك **بإحضار قطع الغيار الممتازة** أو استيراد النظم الجيدة، دون أن تُحسن **تركيبها وتنسيقها**، أو تُعنى بقياس المخرجات النهائية.

وهنا تضيع النتيجة، وتفقد الدولة قدرتها على التقدّم، رغم وفرة الموارد، وكفاءة المكونات.

قد تحضر كل منتجات التقدم، لكن تغيب الفكرة الناظمة

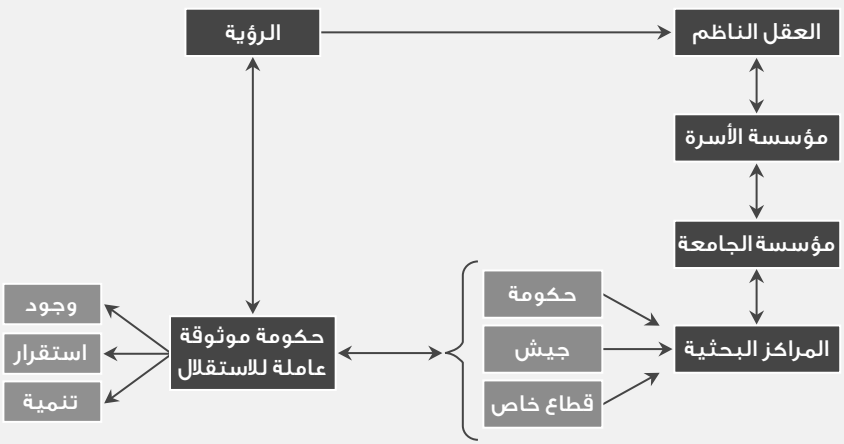

المبحث الرابع عشر: الأفكار الحاكمة عند النخبة (العوائق)

من هي النخبة؟ ولماذا يُعوَّل على أفكارها؟

في كل مجتمع، تنحصر مهمة صنع القرار وإدارة الدولة في فئة محدودة من أفراده. هذه الفئة هي ما يُعرف بـ "النخبة"، وهي التي تمتلك التأثير المباشر في مسارات المجتمع المختلفة. وهذه النخبة تتوزع على مجالات متعددة: فهناك نخبة سياسية تمسك بزمام الحكم، ونخبة اقتصادية تُدير مفاتيح السوق والثروة، ونخبة ثقافية تُوجّه القيم والأفكار، وأخرى فنية وإعلامية ورياضية تترك أثرًا كبيرًا في الوعي العام وسلوك الناس.

لكن من بين كل هذه النخب، تبرز **"النخبة السياسية"** باعتبارها صاحبة القوة والسلطة والقرار التنفيذي، وغالبًا ما يكون تأثيرها حاسمًا على بقية النخب الأخرى، وعلى عموم المجتمع.

وهنا تبرز أهمية **"الأفكار الحاكمة"** التي تؤمن بها هذه النخبة، لأنها تُشكّل البوصلة التي تُوجّه القرارات، وتُحدّد ما إذا كانت الدولة تمضي نحو التمكين والتوازن، أم نحو الاستئثار والانغلاق.

ما الأفكار التي تحكم عقل النخبة؟

بعد أن عرفنا من هي النخبة، ننتقل إلى سؤال جوهري: ما الأفكار التي تحكم عقلها، وتوجّه قراراتها؟ فهي التي تُحدّد مسار الدولة، وتنعكس على الحكم، والاقتصاد، والثقافة.

وفيما يلي، نستعرض أربعة تحوّلات كبرى، تحتاجها النخبة للانتقال من واقع مأزوم إلى وعي ناضج:

1. تمكين المجتمع أم التمكُّن منه؟
2. من القبيلة إلى الأمة
3. من العقيدة المغلقة إلى الأيديولوجيا المرنة
4. من الغنيمة إلى الملكية العامة

كل واحدة من هذه الانتقالات تمثل تحديًا حقيقيًا في مسار بناء دولة متزنة.

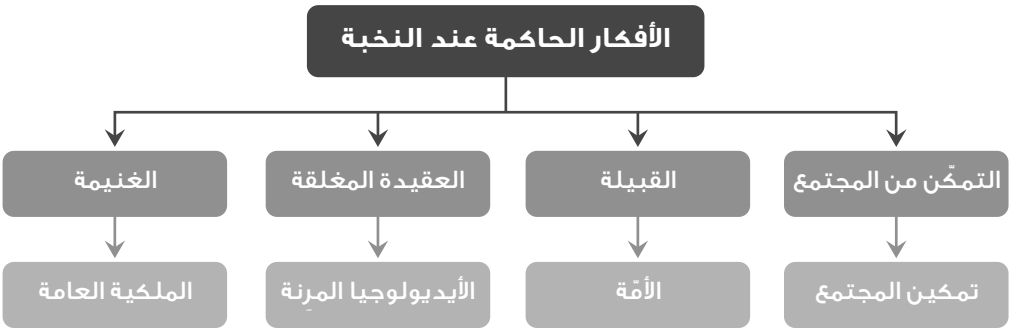

1. تمكين المجتمع أم التمكّن منه؟

أول فكرة خطيرة تُواجهها النخبة الحاكمة هي: **هل تفكر في "تمكين المجتمع"، أم في "التمكُّن منه"؟** فإذا كانت النخبة تفكر في التمكُّن من المجتمع، فنحن أمام نظم ديكتاتورية، تتفاوت في درجاتها، لكنها تشترك في أنها تريد أن تُوجّه العقول، وتُقيّد حركة الناس، وتُحكم قبضتها على كل شيء، فلا تترك مساحة خارج إرادتها، ولا تسمح بخروج رأي عن سيطرتها.

وهذا هو **منطق التيارات الشمولية** حين تصل إلى الحكم، فهي تسعى إلى **قصر الناس على اتجاه واحد**،، وتتحكّم في كل القضايا، وتُحكم السيطرة على المجتمع كله.

وقد قال أحدهم مرة من أصحاب هذا الفكر: "أنتم تغسلون عقول الناس، ولكن نحن لا نغسلها فقط، بل نغسلها، ونكويها، ونضعها على الرفوف، ونُحرّكها متى نشاء". فهذا هو "**التمكُّن من المجتمع**".

أما إذا كانت النخبة تفكر في "**تمكين المجتمع**"، فالمعنى أن **كل أطراف المجتمع تُقَوَّى**، حتى يكون هناك توازن في اتخاذ القرار داخل الدولة، فيشارك الجميع في التنمية والتطور، ويكونون مسؤولين عن الوضع العام للمجتمع.

وهكذا، فإننا نحتاج أن ننتقل من **فكرة التمكُّن من المجتمع** إلى **فكرة تمكينه**، فهما طريقان مختلفان تمامًا، فالتمكُّن من المجتمع يعني تجريده من عناصر قوته، أما تمكين المجتمع، فيعني أن يُزوَّد بكل مقومات القوة، ليكون أكثر وعيًا، وأكثر قدرة على النهوض، بفردٍ أقوى، ومؤسساتٍ مدنيةٍ وحكوميةٍ أكثر كفاءة، ودولةٍ تتقدّم من خلال **تكامل قواها**، لا من خلال استئثار نخبة ضيقة بها.

2. من القبيلة إلى الأمة: أي منطق يحكم الدولة؟

من العقبات الكبرى في عقل النخبة استمرارها في التعامل مع الدولة بمنطق "**القبيلة**". ولا يُقصَد بالقبيلة هنا فقط تلك التي تربط أفرادها برابطة الدم والنسب، بل كل جماعة تحتكر الدولة لمصلحتها الخاصة، وتعتبر نفسها أحقّ بها من سائر الناس. فقد يكون الجيش هو "القبيلة" الجديدة، حين يستولي على الحكم ويجعل من نفسه صاحب الامتياز، ويقصي سائر المجتمع. وقد يكون الحزب الطليعي أو التيار الأيديولوجي هو هذه القبيلة، حين يحتكر القرار، ولا يرى حقًّا لغيره في المشاركة أو النقد.

القبيلة إذًا، هي ذلك التجمّع العضوي الذي يتمحور أفراده حول بعضهم بعضًا، سواء جمعهم دمٌ واحد كما في القبائل التقليدية، أو ربطتهم مصالح مشتركة كالعسكر الذين يحتكرون الدولة لصالحهم، أو الحزب الطليعي الذي يقصي غيره ويعتبر نفسه وحده ممثّل الأمة. فكل هؤلاء يتصرفون بمنطق القبيلة، حين يرون أنفسهم "**المجتمع**"، ويحوّلون بقية الناس إلى أطرافٍ مقصاة من القرار والتأثير، لا مكان لهم في صناعة مصير الدولة.

أما **الانتقال إلى منطق الأمة**، فمعناه أن يكون الحاكم الحقيقي هو **"الأمة"**، وأن تُقوَّى حتى تقوم بهذه المهمة، **فكرًا وتصورًا ومؤسساتٍ وأبنية**. وتصبح وظيفة الحكم الأساسية، ووظيفة من فيه، أن يُحوّل المجتمع من مجتمع يعتمد على شخصٍ واحد، إلى مجتمع يعتمد على بنيته الأساسية.

وحين تنهار النظم الديكتاتورية، ولم يكن المجتمع جاهزًا، فإن المجتمع يشتبك مع ذاته دون أن يدرك أنه كان ضحية أيضًا لذلك الديكتاتور، ويعود فيُنتج دكتاتورًا آخر. لماذا؟ لأنه لم يحصل بعد على المناعة الأخلاقية، والقيمية، والتصوّرية، والتمكين اللازم، ليعيد بناء نفسه بعيدًا عن الفرد.

وهناك في مجتمعات كثيرة، إذا سقط القائد، سقط المجتمع من ورائه. وفي مجتمعات أخرى، تتعاقب عليها القيادات المختلفة، ويستمر نموّها وتطورها، لأنها تحوّلت من مجتمع متمركز حول **"قضية القبيلة"**، إلى مجتمع متمركز حول **"قضية الأمة"**.

فهذه المجتمعات تنمو وتستمر، بغضّ النظر عن القائد الذي يقودها. أما المجتمعات التي تظل متمركزة حول القبيلة، فإنها تنتهي إلى فكرة الشخص الواحد، الذي إذا سقط، انهار المجتمع من بعده. كما حدث في كثير من **النظم الديكتاتورية** في العالم العربي والإسلامي.

3. من العقيدة المغلقة إلى الأيديولوجيا المرنة

نحتاج في عقل النخبة إلى **نقلة كبيرة**: من **"العقيدة المغلقة"** إلى **"الأيديولوجيا المرنة"**.

فالعقيدة المغلقة تقوم على **قسر الناس** جميعًا على **صيغة واحدة** تفرضها الفئة التي وصلت إلى السلطة. فإذا كانت هذه النخبة تؤمن بالشيوعية، فإنها تُجبر الناس كلهم على الدخول فيها. وإذا كانت تعتمد تصورًا معينًا عن الدولة الإسلامية، كتصور **داعش** أو **طالبان** أو غيرها، فإنها تريد فرض هذا النموذج على الجميع، ولا تسمح لأحد بنقده، أو حتى بمناقشته، أو طرح بديل له.

فالعقائد الصلبة، أو الأيديولوجيات الصلبة التي لا تسمح **بفضاء من الحوار**، ولا بمرونة في التصور، تصل إلى درجة من **"التكلُّس"** أو الجمود، وتسقط ذاتيًّا. كما حدث مع **الاتحاد السوفيتي**، الذي سقط من الداخل قبل أن يسقط من الخارج، لأنه بلغ مرحلة من الجمود لا حل لها. بينما **الصينيون**، خففوا قبضتهم على الأيديولوجيا، وأدخلوا عليها عناصر جديدة، فكتب لهم عمر أطول من الاتحاد السوفيتي.

لذلك، نحن بحاجة إلى **قدر من الأيديولوجيا**، ونحتاج إلى أفكار تأسيسية تضبط المجتمع. لكن **دون** أن تتحول هذه الأفكار إلى **إطار مغلق** ومصمت، يُدخِل الناس فيه **بالقسر والحديد والنار**. لأن مثل هذا الإغلاق يُنتج مجتمعًا ينهار من داخله، دون أن يشعر، بسبب غياب **فاعلية الإنسان** داخله.

4. من الغنيمة إلى الملكية العامة

من الأفكار التي تحتاج إلى **نقلة كبيرة** في عقل النخبة هي: الانتقال من **فكرة "الغنيمة"** إلى **فكرة "الملكية العامة"**.

فواحدة من القضايا الخطيرة جدًا في المجتمعات العربية والإسلامية هي أن الدولة لا تزال تُعامَل كأنها **"غنيمة"** لمن يصل إلى السلطة. فلا يوجد فاصل حقيقي بين ممتلكات الأمة وممتلكات من هو في الحكم، بل يختلط الأمر بين الاثنين بشكل خطير. ومن يصل إلى السلطة يرى أن من حقه أن يوزّع موارد الدولة على من حوله، سواء كانوا عسكرًا، أو أسرة، أو قبيلة، أو مجموعة من الأشخاص المقرّبين.

وهذا المنطق سيُولّد بطبيعة الحال إشكالات ضخمة في إدارة المال العام، وفي العدالة، وتوزيع الثروة، ويقود بطبيعة الحال إلى: الظلم، والانقسام، وفقدان الثقة بين الدولة والمجتمع.

التحوّلات الكبرى في عقل النخبة

التحوّلات التي حدثت في العالم في مسار الدول تدور حول **نقلات كبرى**، لا يمكن تجاوزها:

1. من **تمكُّن النخبة** من المجتمع، إلى **تمكين المجتمع** نفسه.
2. من **القبيلة** إلى **الأمة**.
3. من **العقيدة الصلبة** إلى **الأيديولوجيا المرنة**.
4. من **الغنيمة** إلى **الملكية العامة**.

وهذه التحولات لا تعني إفقار أصحاب السلطة أو حرمانهم من حقوقهم داخل المجتمع، لكنها تعني أن يتم **تحرير الدولة** من منطق الاستئثار، وأن تُصبح الدولة مشروعًا يخدم الجميع، وأن تتّسع دائرة الشراكة في القرار والموارد.

لكن حين تسيطر **الأفكار القاتلة**، مثل: **الاحتكار**، و**الإقصاء**، و**الجمود**، ويضيق أفق النخبة فكريًّا ومؤسسيًّا، **ينهار المجتمع** عند أول أزمة، وتصبح **قابليته للتجدد ضعيفة** للغاية.

أما حين تتوفّر في الدولة شروط **تمكين المجتمع**، وتُعطى الأمة مكانها الحقيقي في السلطة، وتُفسح مساحة لأيديولوجيا مرنة، ويُصان المال العام كملكية مشتركة لا كغنيمة، فإن فرص التقدّم والنهوض تكون أكبر بكثير، بالتالي استنبات هذه التصوّرات في عقل النُخب التي تقود المجتمعات هي ما يُحدث الفرق في مستقبل المجتمعات.

خاتمة: تحوّل الأفكار في عقل النخبة

هذه القضايا الأساسية في **إنشاء الدول وسلامتها ونموّها** لا تتحوّل إلى واقعٍ بسهولة، بل تحتاج إلى **مدى زمني طويل**، لأنَّ تخلّي النخب عن هذه المرتكزات المتجذّرة **ليس أمرًا يسيرًا**.

فكثيرٌ من الناس يحبّذون **التمكُّن من المجتمع**، ويجدون راحتهم في التسلّط، لا في **تمكين المجتمع**، ويفضّلون التمركز داخل **دائرة صغيرة** تتحكّم وتوجّه، بدل أن يفكّروا في الأمة ككيانٍ شاملٍ ينبغي أن يكون له موقعٌ في القرار.

وهذه النخبة، التي تريد أن تكون **مركز الفكر**، وتجريد الناس من التصوّر والرأي، تجد **صعوبة بالغة** في التخلي عن هذا التمركز، وفي الاعتراف بأن المال العام **ليس مالها**، بل **مال الأمة** كلها.

وهذه تحوّلات عميقة، لا تتحقق إلا **بمسار ثقافي طويل**، تتراكم فيه القناعة، ويشتغل الناس على **إنشاء هذه التصوّرات** داخل المجتمع، وفي بنائه المؤسسي.

وقد تحضر هنا مقولة **عمر بن الخطاب** ﷺ حين قال للناس: "**لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها**". وفي رواية أخرى: قال رجلٌ لعمر ﷺ: "لو رأينا فيك اعوجاجًا لقوّمناه بسيوفنا". فقال عمر: "**الحمد لله الذي جعل في رعيتي من يقوِّمني إذا اعوججت.**"

إنشاء مثل هذه التصوّرات في عقل النخبة **ليس أمرًا سهلاً**، لكنه **أمرٌ ممكن**، وقد حدث في مجتمعات كثيرة، فقادت إلى **تطوّرها ونهوضها**.

أما المجتمعات التي **لم تستنبت هذه الأفكار**، فلا تزال **تعاني**، وتدور في **حلقة مغلقة** من **الاستبداد والعجز**.

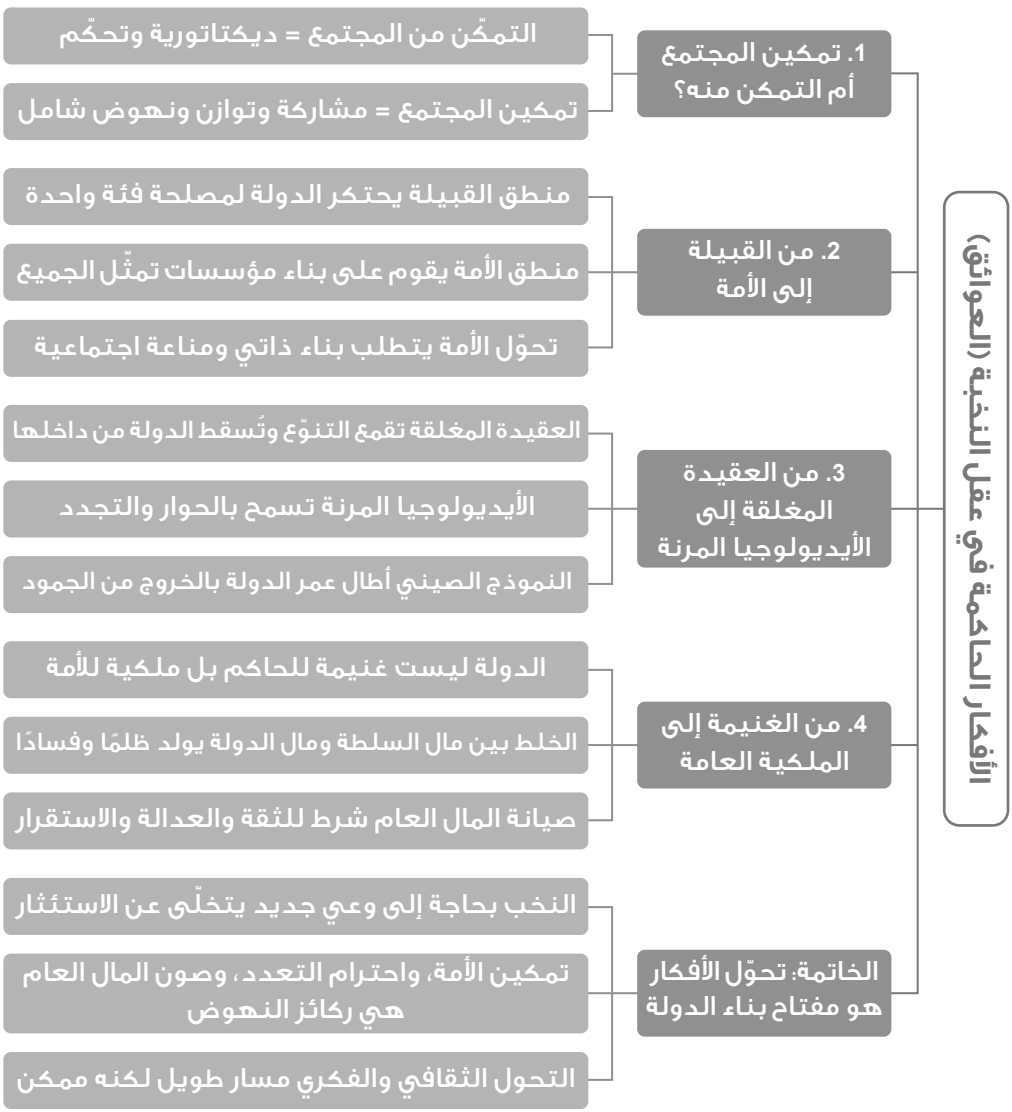
الأفكار الحاكمة في عقل النخبة (العوائق)
1. تمكين المجتمع أم التمكن منه؟
التمكّن من المجتمع = ديكتاتورية وتحكّم
تمكين المجتمع = مشاركة وتوازن ونهوض شامل
2. من القبيلة إلى الأمة
منطق القبيلة يحتكر الدولة لمصلحة فئة واحدة
منطق الأمة يقوم على بناء مؤسسات تمثّل الجميع
تحوّل الأمة يتطلب بناء ذاتي ومناعة اجتماعية
3. من العقيدة المغلقة إلى الأيديولوجيا المرنة
العقيدة المغلقة تقمع التنوّع وتُسقط الدولة من داخلها
الأيديولوجيا المرنة تسمح بالحوار والتجدد
النموذج الصيني أطال عمر الدولة بالخروج من الجمود
4. من الغنيمة إلى الملكية العامة
الدولة ليست غنيمة للحاكم بل ملكية للأمة
الخلط بين مال السلطة ومال الدولة يولد ظلمًا وفسادًا
صيانة المال العام شرط للثقة والعدالة والاستقرار
الخاتمة: تحوّل الأفكار هو مفتاح بناء الدولة
النخب بحاجة إلى وعي جديد يتخلّى عن الاستئثار
تمكين الأمة، واحترام التعدد، وصون المال العام هي ركائز النهوض
التحول الثقافي والفكري مسار طويل لكنه ممكن

المبحث الخامس عشر: صناعة الدستور

1. ما هو الدستور؟

يُعدّ الدستور من القضايا الجوهرية في بناء الدولة الحديثة، إذ يشكّل المرجعية العليا التي يتم التوافق عليها داخل المجتمع لتنظيم الحياة السياسية والقانونية والعامة.

فالدستور يحدّد طبيعة الدولة: هل هي دولة بسيطة موحّدة، أم دولة مركّبة مؤلفة من عدّة كيانات اتحدت في نظام واحد كما في النموذج الفيدرالي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية؟

ويحدّد الدستور أيضًا طبيعة النظام السياسي: هل هو نظام ملكي، أم دستوري، أم جمهوري؟ كما يضبط الدستور شكل الحكم: هل هو رئاسي أم برلماني؟

ويُحدّد الدستور السلطات العامة: تكوينها، واختصاصها، والحدود بينها، ويُحدّد العلاقة بينها: "من، ومتى، وأين، وكيف"؟

وإذا تنازعت هذه السلطات، كيف تشتغل الآلية؟؟

لكن الوظيفة الأسمى للدستور تكمن في تحديد **الحقوق الأساسية للأفراد** داخل المجتمع، وضمانها كركيزة لا يُمكن تجاوزها.

من هنا، فإن الدستور لا يُعدّ مجرد وثيقة قانونية، بل هو تعبير عن التوافق الاجتماعي والسياسي حول المبادئ الكبرى التي تُنظّم حياة الدولة وتضبط حركتها.

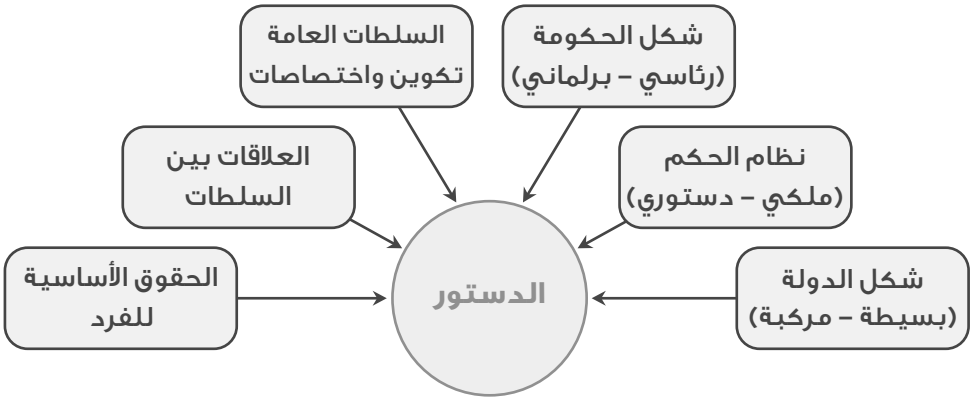

2. إشكاليات نشأة الدستور

1. التوافق:

يواجه وضع الدساتير في الدول الحديثة إشكاليات جوهرية، تبدأ من مسألة **التوافق المجتمعي**. فصياغة الدستور ليست مجرد عمل تقني قانوني، بل هي اتفاق سياسي واجتماعي معقّد بين أطراف متعددة داخل المجتمع.

لنأخذ مثلاً دولة مركبة مثل مصر، حيث نجد طيفًا واسعًا من الفاعلين: الجيش، والقوى السياسية اليسارية، والإسلاميين، والليبراليين، فضلاً عن قوى المجتمع المؤثرة كالإعلاميين، والنقابات، والفنانين، وغيرهم. كل هذه النخب هي أطراف لها مصالح وتصورات متباينة، بل ومتضاربة أحيانًا، ويصعب جمعها في رؤية واحدة. لذا، فإن **إنشاء دستور توافقي** هو في الحقيقة محاولة مضنية لإنتاج تسوية عادلة بين هذه المكوّنات، تضمن بقاء الجميع تحت سقف الدولة.

2. من سيشارك في صياغة الدستور؟

من أبرز الإشكالات كذلك: **من يملك حق المشاركة في صياغة الدستور؟** فهذه ليست مسألة إجرائية فحسب، بل سياسية من الدرجة الأولى، لأن الكلمات والعبارات التي تُوضع في النص الدستوري تُناقش بالحرف، وهي التي ستُترجم لاحقًا إلى قوانين ومؤسسات وسلطات تحكم الحياة العامة لعقود.

وهنا تواجه الدولة **مشكلة كبيرة**: من يحق له أن يكون في دائرة الصياغة؟ وكيف يتم **التوافق** على النصوص التي ستُكتب وتُعتمد، وهي التي ستُرجع إليها الأمة كلها فيما بعد؟

3. التنوع الثقافي والإثني والديني:

المجتمعات بطبيعتها تحمل تنوعًا ثقافيًا وإثنيًا ودينيًا، وهذا التنوع قد يؤدي إلى مواقف متصلّبة أو متكلّسة. فقد يقول أحد الأشخاص: "نحن فئة مظلومة داخل المجتمع، ويجب أن نحصل على تمييز إيجابي في المستقبل"، فيعارضه طرف آخر بادّعاء مظلومية مقابلة. وقد يقول آخر: "عندي ثوابت دينية معينة، ولن أقبل التنازل عنها، ومن لا يعجبه فليضرب رأسه في الحائط"...

هذا النوع من التوتر، الناتج عن التعدد الثقافي والإثني، ووجود تنوع فكري بين ليبراليين، ورأسماليين، وغيرهم، يجعل كل طرف متخوّفًا من الآخر، ويصبح ذلك عائقًا حقيقيًا أمام التوافق على دستور جامع.

4. التدخل الخارجي:

صناعة الدساتير، غالبًا، لا تخلو من التدخل الخارجي؛ فالعالم يتابع عن كثب تأثير التكوين السياسي للدول الناشئة على مجمل المعادلات الدولية. ومن خلال مراقبته لصياغة الدساتير، قد يسعى الطرف الخارجي – خاصة إذا كان يرعى أقليات داخل المجتمع – إلى الضغط للحصول على أفضل صيغة تمثّل مصالح تلك الأقليات في بنية الدستور الجديد.

5. توازن السلطات:

من القضايا التي يواجهها الدستور أيضًا: **مسألة توازن السلطات**، فباستمرار هناك خطر أن تطغى السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

والتحدي هنا هو: **كيف يمكن إنشاء توازن بين هذه السلطات**، بحيث لا يطغى بعضها على بعض، ولا تتحكم جهة واحدة بمفاصل الدولة.

6. حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

يبقى السؤال المطروح: كيف يمكن صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل الاعتبارات الأمنية، ومتطلبات السيادة الوطنية، ومراعاة الاتفاقيات الدولية التي تفرض التزامات معينة على الدول فيما يخص حقوق الإنسان؟ إن تحقيق هذا التوازن الدقيق يُعدّ تحديًا حقيقيًا في صياغة الدساتير.

7. التوازن بين المركز والأطراف:

غالبًا ما يستأثر المركز – أي العاصمة – بمعظم الصلاحيات، وتُركّز فيه المؤسسات الكبرى، ويُضخّ إليه التمويل الضخم.

بينما تعاني الأطراف من شح الموارد، ومن بُعدِهَا عن إدارة السلطة، وغياب المصالح الحكومية عنها، مما يخلق اختلالاً واضحًا في توزيع التنمية والفرص.

لذلك، فإن إيجاد توازن عادل بين المركز والأطراف يُعدّ أمرًا في غاية الأهمية عند صياغة الدساتير، وذلك حتى لا يستأثر المركز بكل الصلاحيات، وتظل الأطراف على هامش التنمية، بل تُصبح شريكًا فعليًّا في إدارة الدولة ومقدّراتها.

8. تعزيز مبدأ سيادة القانون:

لا يكفي وجود دستور لضمان الاستقرار وتطبيق القانون، فثمّة قوى قائمة على الأرض تشكّل تحدّيًا حقيقيًا لهذا المبدأ. فقد تكون هذه القوى نظامية، كالجيوش وقوات الأمن، وقد تكون خارجة عن النظام، كالعصابات المنظمة أو الجماعات المسلحة. وتنظيم هذا الواقع المعقّد وتعزيز مبدأ سيادة القانون ليس أمرًا يسيرًا، لأن من يمتلك السلاح يملك القدرة على الاعتراض، بل وعلى إرباك المشهد السياسي والاجتماعي في أي لحظة. ومن هنا، يصبح ترسيخ سيادة القانون تحديًا لا يُستهان به في سياق بناء الدولة.

9. الاستبداد وأثره على السلطة:

إذا كان المجتمع قد مرّ بتجربة استبداد أو عانى من ماضٍ عنيف، فإن تسوية الحالة النفسية للمجتمع ليست أمرًا يسيرًا. وفي مثل هذه الحالات، تبقى هناك ثارات معلَّقة، ومطالب كثيرة لم تُحل، ويظل الناس يحملون أعباءً نفسية يصعب تجاوزها.

ولهذا، تبرز الحاجة إلى المصارحة مع النفس، ومع الآخرين، ثم إلى المصالحة بين مكوّنات المجتمع، حتى يمكن إعادة بناء الدولة على أسس جديدة.

فإن لم تُعالج هذه القضايا، فإن الانتقال إلى مجتمع دستوري مستقر يبقى هشًّا، وقد تتكرر الأزمات.

10. الثوابت والمتغيرات:

من الإشكالات الرئيسة في صناعة الدساتير ما يتعلّق بتحديد ما هو **"ثابت"** في الدستور، وما هو **"قابل للتعديل"**. فبعض الأطراف قد تصرّ على تثبيت بنود ترتبط بظروف زمانية أو ثقافية معيّنة، رغم أنها بطبيعتها متغيرة. وهذا ما يفتح الباب لنزاعات مستقبلية حول شرعية تعديلها. لذا، فإن وضع حدود واضحة بين المبادئ الدستورية الثابتة وبين البنود التي يجوز تعديلها لاحقًا يُعدّ أمرًا جوهريًا لاستقرار الدستور ومرونته في الوقت ذاته.

11. حقوق الأفراد:

ثم تأتي قضية **تحديد الحقوق الأساسية للأفراد**:

- إلى أي حدٍّ تكون الدولة مسؤولة عن **التعليم**؟ ولأي مرحلة؟
- وما الدور المطلوب منها في **توفير السكن**؟
- وإلى أي مدى تلتزم الدولة بتأمين **الرعاية الصحية**، وضمان **الغطاء الصحي** للناس؟

كل هذه الأسئلة تُطرح عند صياغة الدستور، لتُحدّد بوضوح ما الذي تلتزم به الدولة، وما هي الحقوق التي يجب أن تضمنها لمواطنيها، حتى يُبنى المجتمع على أساس من العدالة والكرامة.

12. إدارة الاستفتاء:

ومن القضايا التي تُطرح بعد صياغة الدستور: **كيفية تنظيم الاستفتاء عليه**، وإدارة هذه العملية بما يعكس الإرادة الشعبية الحقيقية، ويُعطي المجتمع فرصةً للتعبير الحر عن قبوله أو رفضه لما ورد في الدستور.

فلا يكتمل وضع الدستور إلا إذا تمت إجازته من الناس بطريقة عادلة وشفافة.

خاتمة:

قضية "**الدستور**" قضية في غاية الأهمية داخل الدولة، لكنها تواجه إشكاليات كبيرة، وعلى الذين يفكرون في إنشاء الدول، أن ينظروا بجدية إلى مجمل هذه القضايا، لأنها ليست مسألة سهلة.

فالموضوع ليس فقط أن تقوم ثورة، ويهتز النظام القائم، لكن إنشاء نظام بديل ليس أمرًا يسيرًا.

وعلى الذين **يُفكرون في فعل الدولة** أن يُدركوا هذه العقبات التي ستواجههم، **وأن يُفكروا بعمق** في كيفية التعامل معها، قبل أن يقتحموا هذه المساحة من بناء الدولة وتنظيمها.

المبحث السادس عشر: الكفاءة والدولة الفاشلة

تمهيد:

حين نتأمل مفهوم الدولة، نجد أنها في جوهرها كيان يتكوَّن من أرضٍ وشعبٍ وحكومةٍ تمارس سلطتها على هذا الإقليم، وترغب مكوّناته في التعايش المشترك ضمن منظومة واحدة. ولكي تكون الدولة قائمة فعلاً، فإنها تحتاج إلى عناصر أساسية: سيادة داخلية تُفرض عبر القانون، واحتكار لحمل السلاح واستخدام القوة داخل الإقليم، وشرعية داخلية معترف بها من قبل الشعب أو مكونات رئيسة فيه، واعتراف دولي يمنحها وجودًا في المجتمع العالمي.

لكن امتلاك هذه المقوّمات لا يكفي وحده، فلكي تكون الدولة فاعلة وقادرة على الاستمرار، لا بد من الحديث عن ثلاثة مستويات مترابطة: **ضمانات الوجود، وضمانات الاستقرار، وضمانات التنمية.**

1. ضمانات الوجود:

لكي تُعدُّ الدولة قائمة وقادرة على البقاء، فإن أول ما يجب أن يتحقق هو **ضمان وجودها**، وهذا يتطلب توفر أربعة شروط أساسية:

1. السيادة على الأرض:

لا يمكن تصور دولة دون سيادة حقيقية تمارسها على كامل رقعتها الجغرافية. فالحكومة التي تمثّل المجتمع يجب أن تكون قادرة على بسط القانون والنظام على جميع من يعيشون داخل حدودها، دون وجود مناطق خارجة عن السيطرة أو خاضعة لسلطات موازية.

2. الاعتراف الخارجي:

الدولة لا تعيش في فراغ، بل هي جزء من منظومة إقليمية ودولية، لذا فإن الاعتراف بها على المستوى الدولي ضروري لتثبيت وجودها. هذا الاعتراف يُسهّل عليها الدخول في علاقات سياسية واقتصادية، ويساعدها في حل النزاعات الحدودية، وفي تأمين مصالحها الحيوية، مثل المياه، والموارد، والمعابر.

3. القدرة على الدفاع:

من ضمانات الوجود أن تمتلك الدولة أدوات الدفاع والأمن التي تحمي حدودها من الاعتداءات الخارجية، وتفرض الأمن الداخلي. فوجود جيش فعّال، وجهاز شرطة نشط، وقضاء قادر على فرض النظام، كلها عناصر لا غنى عنها لحماية كيان الدولة من التهديدات، سواء الخارجية أو الداخلية.

4. الشرعية الداخلية:

الشرعية الداخلية واحدة من أبرز مقوّمات قيام الدولة واستمرارها. وهي تختلف باختلاف السياقات والأنظمة. فقد تجد من يقول: "نحن ملوك هذه الأرض منذ القدم، وتاريخنا السياسي يَمنحنا شرعية الحكم". وقد يظهر طرف آخر يرى أن شرعيته مستمدة من الإرادة الشعبية، ويقول: "نحن من اختاره الشعب، ونحن من مثّله بعد سنوات طويلة من النضال". وقد يحتج فريق ثالث بالدستور المتفق عليه في مرحلة سابقة، فيقول: "لقد تم انتخابنا وفقًا للدستور، ووفق التوافقات الوطنية، فنحن أصحاب الحق في تمثيل الدولة". بينما قد ترى قوى تفرض نفسها بالقوة، وتقول بوضوح: "نحن من يمتلك السلاح، ونحن من بيده السيطرة، ولذلك نحن من يحكم".

بهذه الصور المختلفة، تتعدّد مصادر الشرعية. ولذلك، من الضروري لأي دولة أن تُدرك جيدًا من أين تستمد شرعيتها في أعين شعبها، لأن شرعية مهتزّة في الداخل كفيلة بأن تُقوّض أركان الدولة مهما بلغت قوتها في الخارج.

2. ضمانات الاستقرار

بعد أن تضمن الدولة وجودها، تحتاج إلى تعزيز استقرارها الداخلي، إذ لا يكفي أن تفرض سيطرتها الظاهرية، بل لا بد من أن تُحافظ على تماسكها من الداخل، وتُحسن إدارة شؤونها بما يضمن لها الاستمرار.

ويقوم استقرار الدولة على مجموعة من المقوّمات الأساسية:

1. حكومة فعّالة:

يتحقق الاستقرار حين تكون الحكومة قادرة على أداء وظائفها بكفاءة، فتخلق فرص العمل، وتُمكّن المواطنين من العيش الكريم، وتوفّر المرافق والخدمات العامة، وتتخذ قرارات عادلة تراعي مصالح الناس وتكسب ثقتهم.

2. سيادة القانون والنظام:

حين تُحسن الدولة فرض القانون بشكل عادل، وتحمي الحقوق، وتُعاقب الظلم، تسود الطمأنينة بين الناس، ويستتب الأمن، ويشعر الجميع بأنهم سواسية أمام العدالة.

3. توازن اجتماعي:

الاستقرار الاجتماعي يتطلب تقليص الفجوة بين الطبقات، وضمان حدٍّ من العدالة في توزيع الثروات. فحين يلمس الناس تحسنًا في أحوالهم، وتكافؤًا في الفرص، ينخفض التوتر، ويزداد التماسك.

4. القدرة على حل النزاعات:

الدولة المستقرة هي التي تمتلك أدوات فعّالة لتسوية النزاعات، وتُشجّع على الحوار والتفاهم، وتؤسس لثقافة سياسية قادرة على احتواء الخلافات قبل أن تتحوّل إلى أزمات.

5. استقرار اقتصادي:

الاقتصاد القوي يرسّخ الاستقرار، إذ يوفّر فرص العمل، ويُخفف الضغط على المدن، ويُقلّل من دوافع الهجرة والاحتجاج. فكلما كان الاقتصاد متينًا، كانت الدولة أكثر قدرة على ضبط إيقاعها الداخلي.

ملاحظة ختامية:

إنَّ بقاء الدولة لا يتحقق بالاستقرار وحده، بل بقدرتها المستمرة على النموّ، واستيعاب المتغيرات، ومواجهة التحديات التي يفرضها المستقبل. فالدولة التي تركن إلى حاضرها، سرعان ما تتآكل تحت ضغط تطلعات شعبها، أو بفعل التحولات الخارجية التي لا تنتظر..

3. ضمانات التنمية

ثمّة قضية جوهرية لا تقلّ أهمية عن ضمان الوجود والاستقرار، وهي أن الدولة ليست كيانًا ساكنًا. فعدد سكانها في تزايد مستمر، وتطلعاتهم لا تكفّ عن التوسع، وتنشأ فيها باستمرار فئات شابة تبحث عن العمل والحياة الكريمة. **وهذا الواقع المتغيّر يفرض على الدولة أن تكون في حالة نمو دائم**، قادرة على استيعاب هذه التحوّلات، ومواكبة ما يطرأ من حاجات.

ولكي تحقق الدولة هذا النمو، لا بد من توافر جملة من الشروط الأساسية، أبرزها:

1. **كفاءة في التخطيط**، تضمن توجيه الموارد والجهود نحو أهداف واضحة.
2. **نظام تعليم وتدريب فعّال**، يُلبي حاجات السوق، ويُعدّ الأفراد لمتطلبات العصر.
3. **بنية تحتية متينة** تدعم مسار التنمية وتُيسّر النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
4. **تشريعات مرنة ومحفّزة للاستثمار**، تسهّل إنشاء الأعمال بدل أن تُعطّلها.
5. **قدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة**، أو إنتاجها محليًا، بما يُعزّز التقدّم.
6. **بناء الثقة مع العالم**، واستقطاب الشراكات والاستثمارات الخارجية.
7. **تحقيق التنمية المستدامة**، من خلال إدارة رشيدة للموارد الناضبة، بما يضمن استمرار التنمية لأجيال قادمة.

فهذه العوامل، مجتمعة، تشكّل ما يمكن تسميته بـ"**ضمانات التنمية**" للدولة.

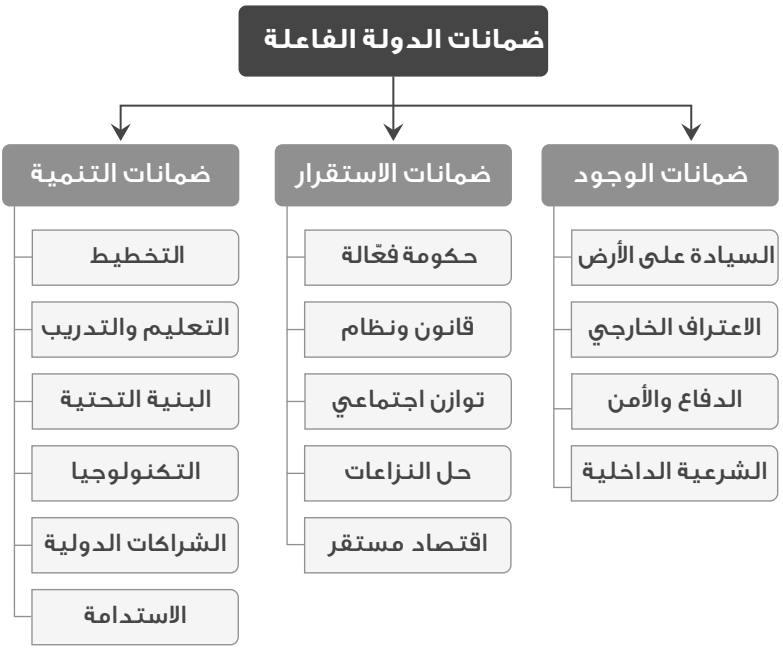

الخاتمة:

ورغم أن ضمانات الوجود والاستقرار والتنمية تبدو وكأنها مراحل متتابعة، إلا أنها في الحقيقة متداخلة ومترابطة. فضعف واحدة منها يُضعف سائرها، ويهدد بقاء الدولة مهما بدا ظاهرها متماسكًا.

إنّ الدولة الفاعلة لا تقوم على وجودها فحسب، بل على استقرارها، وقدرتها على التنمية المتواصلة. فبغياب أحد هذه الأعمدة، تتآكل الدولة من الداخل مهما بدا ظاهرها قويًّا.

ومن يُفكّر في مشروع نهضوي أو يسعى إلى تأسيس نظام جديد، لا بد له من أن يتعامل مع هذه المراحل الثلاث بوعي عميق، وأن يُدرك التحديات التي تعترض كل مرحلة، ويستعدّ لها بمنهجية واقعية، لا بشعارات عاطفية.

المبحث السابع عشر:
الدولة الناشئة والاحتياجات التسعة

تمهيد: الدولة في مساراتها الحرجة

تمرّ الدول في حياتها بمراحل مختلفة من القوة والضعف، وقد تجد نفسها في لحظات حاسمة أمام تحديات تهدّد كيانها أو تضعها على عتبة التأسيس. فبعض الدول قد تفقد قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية، وتدخل في طور "**الدولة الفاشلة**"، بينما تسعى أخرى، خرجت لتوّها إلى الوجود، إلى تثبيت أركانها بصفتها "**دولة ناشئة**". وفي كلا الحالتين، تبرز حاجة ملحّة لفهم طبيعة هذه المراحل، وشروط تجاوزها، واستيعاب الاحتياجات الجوهرية التي تمكّن الدولة من النهوض، والاستمرار، والتطور.

1. الفشل والنشوء: ملامح مرحلتين

"**الدولة الفاشلة**" هي كيان كان قائمًا ويؤدي وظائفه الأساسية، لكنه فقد مع الوقت قدرته على السيطرة على السكان وإدارة موارده، فأصبح وجوده رمزيًّا بلا فعالية حقيقية، كما شهدنا في سوريا أو ليبيا. حينها، تتفكك سيطرة الدولة على الإقليم، وينتشر النزاع على الموارد، وتظهر دعوات انفصال من بعض الأقاليم، فتدخل الدولة في مرحلة ما يسمى "الدولة الفاشلة".

أما "**الدولة الناشئة**"، فهي كيان جديد لا يزال في طور التأسيس، كما في حالة جنوب السودان، حيث تحتاج الدولة إلى بناء كل مقوماتها من الصفر: المرافق العامة، والمواصلات

والاتصالات، والبنك المركزي، والعملة، والقانون الموحد، وتسوية النزاعات، وبناء الجيش والشرطة، وتنظيم علاقاتها الدولية، وتوفير الكوادر البشرية لإدارة مؤسساتها.

وإدراك هذا الفرق الجوهري بين الدولة الفاشلة والدولة الناشئة ضروري لكل من يتعامل مع قضايا النهوض أو التأسيس، لأن لكل حالة متطلباتها، ومساراتها، وأولوياتها المختلفة.

2. الاحتياجات التسعة لبناء الدولة واستقرارها

في مقابل الدول الفاشلة أو الدول الناشئة، نجد دولاً مستقرة، معترفًا بها، وتمتلك الحد الأدنى من مقومات البقاء، وتسعى إلى تحسين شروط التنمية. إلا أن بعض الدول الأخرى تبدأ من مرحلة أدنى، دون بنية مؤسساتية كافية أو اعتراف سياسي مكتمل، مما يفرض عليها مسارًا شاقًا نحو البناء والاستقرار.

وهنا تبرز **الاحتياجات التسعة للدولة**، وهي مرتكزات أساسية لأي دولة ناشئة أو خارجة من حالة انهيار، تُسهم في تثبيت أركانها وبناء قدرتها على الحياة والاستمرار:

1. البنية:

لكي تنهض الدولة الناشئة أو الخارجة من الفشل، لا بد أن تؤسس **بنية سياسية ومؤسسية واضحة**، تقوم على ثلاث ركائز مترابطة:

أ. **الشرعية السياسية داخليًا وخارجيًا:** فلا يكفي أن تنال الدولة اعترافًا خارجيًا بوجودها، بل تحتاج أيضًا إلى شرعية تنبع من الداخل، عبر توافق وطني يمنحها قبولاً شعبيًا حقيقيًا. فالشرعية هي الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي، ويُكسبه الاستقرار.

ب. **بناء المؤسسات:** تحتاج الدولة إلى مؤسسات فاعلة، تتولى إدارة شؤونها، وتجسّد حضورها في المجتمع. فالمؤسسات هي التي تُترجم الشرعية إلى واقع ملموس، وتُنظم العلاقة بين السلطة والشعب.

ج. **صياغة دستور توافقي:** يُعد الدستور حجر الزاوية في قيام الدولة، إذ يحدّد طبيعة النظام السياسي، وينظّم السلطات، ويحفظ الحقوق، ويُجسّد التوافق الوطني في نص جامع.

وقد رأينا مثلاً كيف أن دولة كجنوب السودان، رغم حصولها على الاعتراف الدولي، لم تتمكن من أداء وظائفها الأساسية، بسبب غياب المؤسسات الفاعلة، وتأخر التوافق على دستور دائم. فالشرعية الخارجية لا تكفي ما لم تُبنَ شرعية داخلية تستند إلى بنية قوية ودستور راسخ.

2. الأمن:

لكي تستقر الدولة وتقوم بوظائفها، لا بد من منظومة أمنية متكاملة، تعتمد على العناصر الآتية:

أ. **جيش وشرطة كمًّا ونوعًا:** الدولة تحتاج إلى قوة أمنية فعالة، تتكوّن من جيش وشرطة، ليس فقط من حيث العدد، بل من حيث الكفاءة والجاهزية. فلا تكفي الكثرة العددية إذا غابت القدرة النوعية على ضبط الأمن وفرض النظام.

ب. **آليات لحل النزاعات الداخلية:** وجود وسائل رسمية لحل النزاعات ضروري حتى لا يلجأ الناس إلى الحلول الفردية. فالدولة التي تغيب عن معالجة الخلافات، تترك المجتمع عرضة لاستخدام القوة الذاتية، مما يُضعف سلطتها، ويزيد من فرص الفوضى.

ج. **فرض القانون على امتداد الدولة:** فلا يكفي وجود أجهزة أمنية مركزية؛ بل يجب أن تكون الدولة حاضرة في جميع المناطق، حتى يشعر الناس بوجودها، ويتمكّنوا من اللجوء إليها في كل ما يخصهم من حقوق ونزاعات. فالدولة الغائبة عن أطرافها، تترك فراغًا قد تملأه جهات أخرى.

فكلما ازداد حضور الدولة أمنيًّا، واشتدّ بسطها للقانون على كل رقعتها الجغرافية، وقلّ اعتماد الناس على أنفسهم في حماية مصالحهم، كلما اقتربت الدولة من تحقيق الاستقرار، وتهيأت للانتقال إلى التنمية.

3. التنمية:

لكي تنهض الدولة الناشئة أو الخارجة من الفشل، لا بد أن تضع أساسًا متينًا للتنمية، يقوم على ثلاثة عناصر مترابطة:

أ. **مكافحة الفساد:** الدول الناشئة يدخل إليها المال، لكن إذا لم تُوجد آلية صارمة لمكافحة الفساد، فإن الثروات ستُهدر، وستفقد الدولة قدرتها على إدارة مواردها بفعالية. فالفساد يقوّض كل جهد، ويمنع بناء الثقة في الدولة ومؤسساتها.

ب. **تشجيع الاستثمار:** من دون بيئة آمنة لرؤوس الأموال، لن تتمكن الدولة من جذب استثمارات داخلية أو خارجية. ويجب أن يشعر المستثمرون أن أموالهم مصونة، وأن هناك نظامًا يحميهم من الابتزاز أو التلاعب. وقد نجحت سنغافورة في هذا الجانب من خلال توفير أقصى درجات الأمان القانوني والاقتصادي لرؤوس الأموال.

ج. **تنويع مصادر الدخل:** الاعتماد على مورد واحد، خاصة إذا كان موردًا ناضبًا أو متقلِّبًا، يجعل الدولة عرضة للأزمات. لذلك، تحتاج الدول الناشئة إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية، من خلال تطوير قطاعات متعددة: الصناعة، التجارة، الزراعة، والخدمات، حتى تضمن استدامة النمو وتقلل من المخاطر.

4. العدالة الاجتماعية:

الدولة الناشئة لا تواجه فقط تحديات في البناء المؤسسي، بل تواجه أيضًا انتظارات اجتماعية من الناس الذين يرجون تحسّن أحوالهم. فإذا لم يشعر المواطنون بتغير حقيقي في أوضاعهم، ولم تُوفَّر لهم الخدمات الأساسية، فإنهم سرعان ما يفقدون الثقة، وتبدأ حالات التمرُّد أو العودة للفوضى.

ولهذا، تحتاج الدولة إلى:

أ. **مكافحة الفقر:** وضع سياسات واضحة لرفع المعاناة عن الناس.

ب. **توفير الخدمات:** تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.

ج. **توزيع الثروة:** تحقيق عدالة في توزيع الموارد داخل المجتمع.

فمن دون هذه الركائز، لا تستقر الدولة، ولا تكتمل شرعيتها.

5. التعليم والتدريب:

لكي تنهض الدولة الناشئة أو الخارجة من الفشل، لا بد أن تهتم بالتعليم والتدريب، لأنهما أساس إعداد الكوادر اللازمة لإدارة شؤون الدولة.

أ. **إصلاح التعليم:** لا يمكن بناء دولة بلا نظام تعليمي يُنشئ جيلاً قادرًا على فهم تحدياته، ويُزوّده بالمعرفة التي تخدم المجتمع والدولة.

ب. **التدريب المهني:** تحتاج الدولة إلى قوى عاملة مدرّبة، تملك المهارات اليدوية والتقنية لإدارة المصانع، والخدمات، والحياة الاقتصادية.

فبدون تعليم فعّال وتدريب حقيقي، تضعف قدرات الدولة، وتعجز عن استثمار طاقات شعبها.

6. ترتيب البيئة الدولية:

من التحديات الكبرى التي تواجه الدولة الناشئة أو الخارجة من مرحلة فشل، موقعها في النظام الدولي. فهل يحظى هذا الكيان باعتراف القوى الدولية؟ وهل هو موضع ترحيب واستعداد للدعم والمساندة؟ أم أن هناك تقاطعات سياسية وثقافية تحول دون ذلك؟

ترتيب العلاقة مع العالم، وإدارة الضغوط الخارجية، وتحديد المعايير الثقافية والسياسية التي ستتبناها الدولة في ظل البيئة الدولية، كلها مسائل حاسمة. فكلما أحسنت الدولة تنظيم هذه الأوراق، وتحديد موقعها بدقة في هذا العالم المتشابك، كانت فرص نهوضها وتثبيت وجودها أكبر، سواء كانت ناشئة أو في طور التعافي من انهيار.

7. المصالحة الوطنية:

في قلب عملية إعادة بناء الدولة الناشئة أو المتعافية من الفشل، تبرز الحاجة إلى مصالحة وطنية حقيقية. فمن دون اعتراف الأطراف المختلفة بدورها في الأزمة، لن يكون

هناك أفق لتجاوزها. وغالبًا ما نجد، في الدول الخارجة من نزاعات، أن الأطراف المتصارعة تنكر مسؤوليتها وتتهم الآخرين، دون أن يقر أحد بتقصيره أو بأخطائه.

إن غياب ما يمكن تسميته بـ"التوبة الحضارية" من جانب القوى الفاعلة في المجتمع يُعطّل عملية التوافق الوطني. ولا يمكن تأسيس مجتمع جديد على قاعدة إنكار الأخطاء أو ادعاء احتكار الوطنية، بل على قاعدة الاعتراف المتبادل والانطلاق نحو ميثاق جامع جديد.

8. حماية حقوق الإنسان:

من أولى تحديات الدولة الناشئة أو الخارجة من انهيار، غياب الضمانات الحقوقية للمواطنين. فالإنسان في هذه الحالات غالبًا ما يكون عرضة لانتهاكات جسيمة بسبب انهيار أجهزة الدولة أو غيابها. وضمان حقوق الإنسان ليس ترفًا قانونيًا، بل هو شرط جوهري في بناء الدولة واستعادة ثقة الناس بمؤسساتها. لذا فإن إعادة تأسيس الدولة على قاعدة احترام الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية هو مدماك لا يمكن الاستغناء عنه.

9. التخطيط طويل الأمد:

الدول لا تُبنى بين عشيّة وضُحاها، بل تمرّ بمسار طويل، تَعبُره مرحلةً مرحلة. ولكل مرحلةٍ احتياجاتها، وإيجابياتها وسلبياتها، ومهامها التي يجب إنجازها قبل الانتقال إلى ما يليها. فلا بُدّ من تخطيط خاص لكل خطوة، مع إدراكٍ عميق بأن بناء الدولة عمليةٌ تراكمية، تحتاج إلى صبر، ومعرفة بمراحل التطوّر، وتقدير دقيق لما يُواجه كل مرحلة من تحديات.

ولهذا، تحتاج النخبة إلى وعيٍ دقيقٍ بمسار بناء الدولة، وكيف انتقلت الدول الأخرى من حال الضعف أو النشوء إلى حال الاستقرار والنمو. فليس هناك مسارٌ يُشبه الآخر

تمامًا، لكن الاطلاع على تجارب الأمم يُعين على استكشاف الطريق، والتعامل مع المراحل بوعي، وتجنّب الأخطاء الكبرى.

فالتخطيط المتدرّج هو الضمانة الأهم لاستدامة البناء، وتجنّب التخبّط أو التراجع في لحظات التحوّل.

الخلاصة

يُعدّ مفهوما "الدولة الفاشلة" و"الدولة الناشئة" من المفاهيم المحورية في فهم فكرة الدولة الحديثة. فكل من يسعى إلى التفكير الجاد في شؤون الدولة، أو يتعامل مع قضايا بنائها وتطويرها، لا بد أن يستحضر هذين المفهومين، بما يحملانه من دلالات واقعية وتحديات عملية. فهما يمثلان نقطتي الانطلاق أو الانهيار، وتُبنى عليهما مسارات الإصلاح أو التأسيس، وتُحدّد من خلالهما شروط النهوض وإعادة البناء.

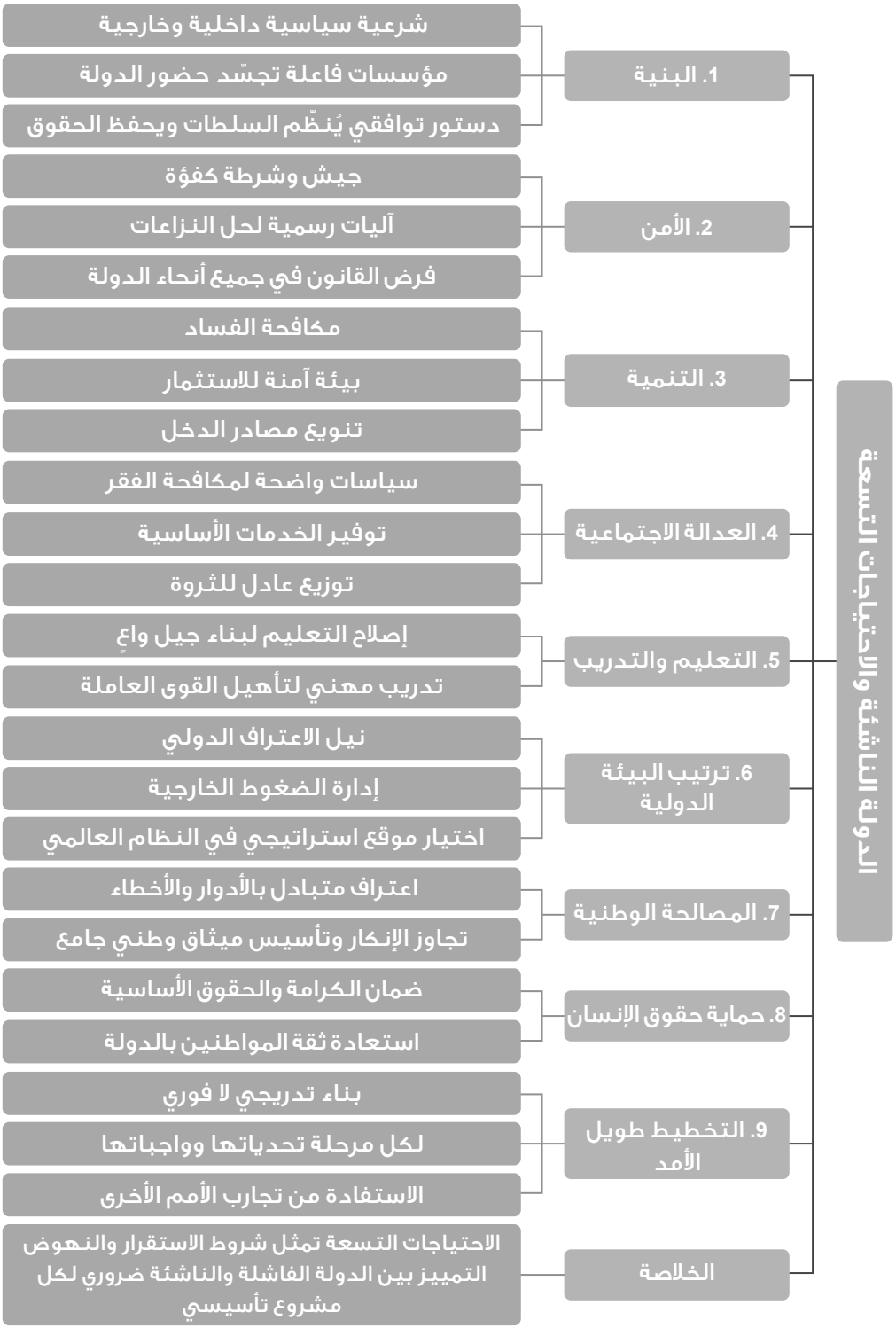
الدولة الناشئة والاحتياجات التسعة
1. البنية
شرعية سياسية داخلية وخارجية
مؤسسات فاعلة تجسّد حضور الدولة
دستور توافقي يُنظّم السلطات ويحفظ الحقوق
2. الأمن
جيش وشرطة كفؤة
آليات رسمية لحل النزاعات
فرض القانون في جميع أنحاء الدولة
3. التنمية
مكافحة الفساد
بيئة آمنة للاستثمار
تنويع مصادر الدخل
4. العدالة الاجتماعية
سياسات واضحة لمكافحة الفقر
توفير الخدمات الأساسية
توزيع عادل للثروة
5. التعليم والتدريب
إصلاح التعليم لبناء جيل واعٍ
تدريب مهني لتأهيل القوى العاملة
6. ترتيب البيئة الدولية
نيل الاعتراف الدولي
إدارة الضغوط الخارجية
اختيار موقع استراتيجي في النظام العالمي
7. المصالحة الوطنية
اعتراف متبادل بالأدوار والأخطاء
تجاوز الإنكار وتأسيس ميثاق وطني جامع
8. حماية حقوق الإنسان
ضمان الكرامة والحقوق الأساسية
استعادة ثقة المواطنين بالدولة
9. التخطيط طويل الأمد
بناء تدريجي لا فوري
لكل مرحلة تحدياتها وواجباتها
الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى
الخلاصة
الاحتياجات التسعة تمثل شروط الاستقرار والنهوض
التمييز بين الدولة الفاشلة والناشئة ضروري لكل مشروع تأسيسي

المبحث الثامن عشر:
حوامل مشروع الدولة قبل نشأتها

تمهيد: من يحمل فكرة الدولة؟

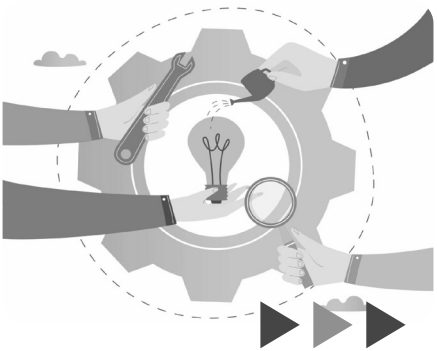

في هذا المبحث نتناول حوامل مشروع الدولة قبل نشأتها، أي: من هم المرشّحون لإنشاء الدول؟ ومن هي الأطراف، والجهات، والمنظمات التي قامت تاريخيًّا بإنشاء الدول؟ هؤلاء جميعًا نُطلق عليهم "**حوامل مشروع الدولة**"، لأن قيام الدولة لا يحدث من فراغ، بل يُمهّد له دائمًا من يحمل الفكرة، ويُناضل من أجلها.

فقبل أن تنشأ الدولة، لا بد أن يكون هناك حاملٌ لها، جهة أو قيادة تفكّر في إنشائها وتسعى لها. **فالحامل هو الذي يُمهّد، ويجذب الأنصار حوله، ويخوض الكفاح لتأسيس الدولة على أرض الواقع..**

حوامل مشروع الدولة:

1. الحركات الثورية

في كثير من التجارب، كانت الحركات الثورية هي الحامل الأول لفكرة الدولة، خاصة حركات التحرر التي واجهت الاستعمار. ففي إفريقيا مثلاً، كانت هذه الحركات هي المقدّمة الطبيعية لإنشاء الدول الإفريقية بعد الاستقلال. وحين نتأمل في نشأة هذه الدول، نجد أن الحركات الثورية، بما تملكه من تنظيم وتجربة نضالية، تمكّنت من قيادة عملية التأسيس، وتحويل كفاحها إلى مشروع سياسي مكتمل.

2. القيادات السياسية

وفي تجارب أخرى، تكون **القيادات السياسية** ذات الرؤية الواضحة هي الحامل لفكرة الدولة. إذ تحمل هذه القيادات في تصوّرها مشروعًا متكاملاً لإنشاء كيان سياسي جديد، وتظل تناضل من أجله حتى تتهيأ الظروف لتحقيقه.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: **المهاتما غاندي** في الهند، و**هو تشي منه** في فيتنام؛ فقد حمل كلٌّ منهما فكرة الدولة، وحشد الأنصار من حوله، وحين أتى الظرف المناسب، قاد بلاده نحو الاستقلال، وأسس معالم الدولة الجديدة.

3. الحركات المسلحة

تُعدّ **الحركات المسلحة** من الفاعلين الأساسيين في تأسيس الدول، **خاصة حين تنهار الدولة القائمة أو تفقد شرعيتها**. ومن الأمثلة على ذلك: **الجيش الأحمر** بقيادة **لينين**، الذي أنشأ الدولة السوفييتية بعد حراك مسلح، وكذلك **الحوثيون** في اليمن، الذين أسسوا كيانًا سياسيًّا رغم عدم اكتمال مقوّمات الدولة فيه بعد. فحين تمتلك الحركات المسلحة التنظيم والدعم، تتحول إلى قوة تفرض مشروعها، وتضع بذور الدولة الجديدة...

4. الأحزاب السياسية

تمثّل **الأحزاب السياسية** أحد أبرز الحوامل الفكرية لمشروع الدولة، خاصة حين تخوض نضالاً طويلاً لتحقيق الاستقلال أو العدالة. ومن أبرز النماذج على ذلك: **حزب المؤتمر الوطني الإفريقي** في جنوب إفريقيا، الذي حمل مشروع الدولة في مواجهة نظام الفصل العنصري، واستطاع بعد سنوات من الكفاح أن ينتقل من المعارضة إلى قيادة الدولة الجديدة بعد الاستقلال. فحين يتحوّل الحزب إلى حامل حقيقي لفكرة الدولة، يصبح مركزًا للقوة السياسية التي تؤسّس النظام، وتعيد بناء مؤسسات الحكم على قواعد جديدة...

5. النخب المثقفة

قد يكون الحامل لفكرة الدولة هو **المثقف** أو **النخبة المثقفة**، الذين يضعون الأساس الفكري والنظري لبناء الدول. ففي كتابات **جون لوك** و**جان جاك روسو** مثلاً، نجد تصورًا

واضحًا لفكرة الدولة، والعقد الاجتماعي، والأسس التي تُقام عليها النظم السياسية الحديثة.

وهذه النخب، وإن لم تمارس العمل السياسي المباشر، إلا أن دورها في تشكيل الفكر السياسي التأسيسي كان محوريًّا، ومهّد الطريق لقيام دول جديدة على أسس فكرية راسخة.

6. التنظيمات السرية

في بعض المراحل، تكون **التنظيمات السرية** هي الحامل لفكرة الدولة. وقد ظهر هذا الدور بوضوح في الثورات الأوروبية، حيث كان للماسونية تأثير كبير في تحريك الأوضاع السياسية، والإسهام في إنشاء الدول الحديثة في الغرب. فهذه التنظيمات، رغم عملها الخفي، لعبت دورًا فعّالاً في زعزعة الأنظمة التقليدية، وتمهيد الطريق لبناء كيانات سياسية جديدة.

7. المجتمع المدني

من الجهات التي تحمل فكرة الدولة، **المجتمع المدني**، بما فيه من **حركات طلابية ومنظمات حقوقية ونقابات**. فهذه الأطراف، من خلال عملها في المجتمع، تدعو إلى التغيير، وتحمل تصوّرًا للدولة التي تحفظ الحقوق وتقوم على العدالة.

وحين يكون المجتمع المدني فعّالاً، فإنه يُمهِّد لفكرة الدولة، ويطالب بوجودها، ويُسهم في تنظيم الحياة العامة على أسس المشاركة والتمثيل.

العشائر والقبائل

في بعض المجتمعات، كانت العشائر والقبائل – بل وأحيانًا الأسر – هي التي حملت فكرة الدولة وسعت إلى إنشائها. ففي الجزيرة العربية، استطاعت بعض الكيانات القبلية أن تبسط نفوذها، وتوحد المناطق المحيطة بها، ثم تنقل هذا التوحيد إلى شكل من أشكال الحكم المنظّم الذي تطوّر لاحقًا إلى دولة معترف بها. فهنا لم تكن القبيلة مجرّد رابطة اجتماعية، بل أصبحت نواة لتأسيس كيان سياسي، ومرجعية تحمل مشروع الدولة وتعمل على تحقيقه.

الدعم الخارجي والدولي

وقد يكون الدعم الخارجي هو الحامل الذي يُمهّد لنشوء دولة جديدة، حين تتقاطع مصالح القوى الدولية عند نقطة معينة. فالولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، لم تكن لتخرج من عباءة الاستعمار الإنجليزي لولا الدعم الفرنسي، الذي رجّح كفة الثوار، وساعدهم على كسر الهيمنة البريطانية. فمثل هذا الدعم، حين يأتي في التوقيت المناسب، يُحدث تحوّلاً سياسيًّا كبيرًا، وقد يُفضي إلى ظهور كيان سياسي جديد، ما كان له أن يرى النور دون هذا التدخل الخارجي.

القيادات الدينية

القيادات الدينية يمكن أن تكون في بعض الأحيان سببًا في إنشاء الدول، حين تتحول من دورها الروحي إلى دور سياسي. ومن الأمثلة على ذلك **الثورة الإيرانية** بقيادة **الخميني**، حيث أصبحت المرجعية الدينية أساسًا لنظام حكم كامل. ففي بعض السياقات، لا يبقى الدين مجرد موجِّه أخلاقي، بل يصير قاعدة لتأسيس دولة تنطلق من رؤية دينية شاملة.

خاتمة: لماذا نحتاج إلى حوامل مشروع الدولة؟

تتعدّد الجهات التي يمكن أن تحمل فكرة الدولة وتدافع عنها، من حركات ثورية، وقيادات سياسية أو دينية، وأحزاب وتنظيمات، وعشائر وقبائل، بل وحتى دعم خارجي في بعض السياقات. وكل هؤلاء يشكّلون ما يمكن أن نسمّيه نواة التفكير في الدولة المستقبلية، أو "حوامل مشروع الدولة"، التي تتبنى فكرة الدولة قبل نشأتها، وتكافح في سبيلها.

إنّ أهمية هذه الحوامل تنبع من أنّ الدولة لا تقوم تلقائيًا، ولا تظهر فجأة من العدم، بل لا بد أن يكون لها من يحمل فكرتها، ويناضل من أجلها، ويهيّئ الأرض لبنائها. فوجود الحامل هو المقدمة الطبيعية لقيام الدولة، وهو الذي يشكّل القاعدة الصلبة التي ينطلق منها مشروع سياسي واجتماعي جديد.

ومن دون هذا الحامل، تصبح فكرة الدولة مجرّد حلم بعيد، لا يجد من يجسّده. أما حين يتوفّر هذا الحامل، ويكون مؤمنًا بفكرته، مستعدًا للكفاح في سبيلها، إن فرصة قيام الدولة تصبح ممكنة، ويغدو بناء المجتمع الجديد أمرًا واقعيًّا لا مجرد طموح عابر.

حوامل مشروع الدولة قبل نشأتها
1. الحركات الثورية
ناضلت ضد الاستعمار وأسّست الدول الحديثة
تحوّلت من كفاح شعبي إلى مشروع سياسي
2. القيادات السياسية
قادت دولها برؤية واضحة ومشروع تأسيسي
أمثلة: غاندي – هو تشي منه
3. الحركات المسلحة
برزت عند انهيار الدولة أو ضعف الشرعية
أمثلة: الجيش الأحمر – الحوثيون
4. الأحزاب السياسية
حوّلت النضال الفكري إلى تأسيس نظام سياسي
أمثلة: حزب المؤتمر الوطني في جنوب إفريقيا
5. النخب المثقفة
قدّمت التصوّر الفكري والنظري للدولة
أمثلة: لوك – روسو – العقد الاجتماعي
6. التنظيمات السرية
عملت على زعزعة الأنظمة التقليدية
لعبت دورًا خفيًا في تأسيس الدول الحديثة
7. المجتمع المدني
طالب بالتغيير ونشر الوعي بالعدالة والتمثيل
ضم نقابات وحركات طلابية وحقوقية
8. العشائر والقبائل
وحّدت مناطق وأسّست كيانًا سياسيًا متماسكًا
تحوّلت من رابطة اجتماعية إلى نواة دولة
9. الدعم الخارجي والدولي
أعاد توزيع موازين القوى ومهّد لولادة الدولة
مثال: الدعم الفرنسي للثوار الأمريكيين
10. القيادات الدينية
قاد بعضها مشروعًا سياسيًا كاملاً
مثال: الخميني والثورة الإيرانية
الخاتمة
الدولة لا تنشأ من فراغ، بل تحتاج من يحمل فكرتها
وجود الحامل = مقدمة طبيعية لقيام الدولة
من دون حامل، تظل الدولة حلمًا لا يتحقق

المبحث التاسع عشر: الأدوار التحضيرية للدولة

تمهيد: الدولة ثمرة التحضير الناجح

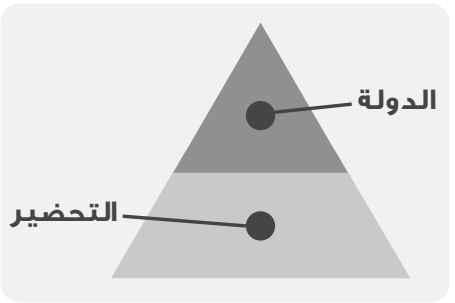

نتناول في هذا المبحث الحديث عن **الأدوار التحضيرية للدولة**، وهي مسألة في غاية الأهمية؛ إذ إن الدولة ليست هي الكيان الذي يظهر إلى الوجود بمجرد تحقق الظروف السياسية، بل هي في حقيقتها **ثمرة عملية تحضير ناجحة**. فقد تأتي الفرصة التاريخية، وتتهيأ الظروف الموضوعية لقيام دولة، لكن إن لم تكن الجاهزية حاضرة داخل المجتمع لاقتناص هذه اللحظة، وتحقيق التوافق الضروري لقيام الدولة وبناء مجتمع منظم، فإن هذه الفرصة تضيع، وتظل الدولة مجرد فكرة معلقة لا تجد طريقها إلى الواقع.

ومن أبرز أسس التحضير لقيام الدولة **العمل الثقافي العميق**. وإذا شبّهنا عملية بناء الدولة بالجبل؛ فالجبل لا يظهر منه للعين إلا جزء صغير، بينما ضِعفَيْ هذا الجزء يكون مخفيًا تحت الأرض على شكل وتد عميق. وهذا الجزء الخفي هو الذي يمثّل **العمل الثقافي الضروري لإنشاء دول ناجحة**. فمن دون هذا العمل الثقافي، لا يمكن لأي دولة أن تقوم على أسس صحيحة، لأن من ينشئونها لا يحملون تصوّرًا صائبًا عنها. ولهذا، لا يمكن تخيل نجاح أي مشروع لبناء دولة دون تأسيس ثقافي راسخ يسبق نشأتها، ويُشكّل القاعدة التي تستند إليها، وإلا فإن مصيرها سيكون الفشل منذ لحظاتها الأولى.

غياب ثقافة الدولة وأثره في فشل قيامها

تواجه مجتمعاتنا اليوم تحديًا عميقًا في جانب جوهري من نشوء الدولة، وهو **ثقافة الدولة**. نلحظ، خاصة بين فئة الشباب في العالم العربي والإسلامي، نوعًا من الزهد في

الاشتغال على هذا الجانب، وكأن الدولة يمكن أن تقوم بدون أرضية فكرية تمهّد لقيامها. والسؤال الذي يفرض نفسه: هل هذه الثقافة موجودة فعلاً في العقل الجمعي؟ أم أنها غائبة تمامًا؟

ولنأخذ مثالاً: إذا كانت ثقافة مجتمع ما قائمة على الخلاف والصراع والنزاع، في حين أن الدولة لا يمكن أن تقوم إلا على الوفاق والاتفاق وتقليل مساحة الاختلاف، فكيف لمجتمع كهذا أن يُقيم دولة؟ هيهات له، حتى لو أُتيحت له ألف فرصة، أن ينجح في ذلك.

وحين نتأمل ثقافتنا العامة في المجتمعات العربية والإسلامية، نجد أنفسنا أمام سؤال حاسم: **هل نحن أمام ثقافة قائمة على الوفاق والوصال؟ أم أمام ثقافة مشبعة بروح الفرقة والانقسام؟** هل هي ثقافة تبحث عن القواسم المشتركة التي تقرّب الناس بعضهم من بعض؟ أم أنها تنزع إلى تضخيم الخلاف، وتسعى لتقسيم ما هو مقسم أصلاً؟

فإذا كانت هذه الثقافة الانقسامية هي السائدة في أعماق المجتمع – في الجذر الذي يمثل وتد الجبل المغروس في الأرض – فإن كل فرصة تلوح للظهور على السطح ستفضي إلى تكرار نفس الخلافات والإشكالات، بل أشد منها. وسرعان ما تتحوّل الدولة، حينها، إلى ساحة صراع، وينقلب النزاع من خلاف فكري إلى صراع مسلح بين أبناء الوطن الواحد.

التحضير الثقافي... الحلقة المفقودة

إن التحضير الثقافي العميق، الذي ينقّي المجتمع والنخب القادمة من الآفات الفكرية، ويزوّدها بالأفكار الأساسية التي تُمكّنها من تحقيق الوحدة والاتفاق، هو الأساس الذي لا غنى عنه لقيام الدولة. وهذا النوع من التحضير هو الحلقة المفقودة التي يزهد كثيرون في الاشتغال عليها.

وكثيرًا ما يُطرح السؤال: ماذا يمكننا أن نفعل في ظل وجود ديكتاتوريات وقوى قمعية تمنع الفعل الحر؟ فيظن البعض أن لا سبيل إلا بالعمل المسلح. غير أن هذا العمل، حتى إذا أوشك على بلوغ غايته، لا يلبث أن يكشف عن هشاشته؛ إذ سرعان ما تتفجر الخلافات بين الأطراف ذاتها، ويتفرّق الناس أيدي سبأ.

وما يزيد الأمر خطورة أن هذا التفتت لا ينبع فقط من ضغوط الخارج، بل من **عمق البنية الثقافية للمجتمع نفسه**؛ فمن السهل أن يتشظى أي مجتمع في اللحظة التي يكون فيها أحوج ما يكون إلى التماسك، إذا كان يفتقر إلى ثقافة الوحدة، ويحمل في أعماقه ثقافة الفرقة والانقسام. ولقد رأينا ذلك في عدد من التجارب التي شهدتها المنطقة؛ حيث انطلقت حركات شعبية من أهداف واضحة ومحددة، لكنها ما لبثت أن تحوّلت إلى جماعات وفصائل متنازعة داخل البيئة نفسها. ولم يكن هذا الانقسام نتاج التدخل الخارجي وحده، بل كان انعكاسًا لثقافة الانقسام الراسخة في البنية الذهنية لتلك المجتمعات.

وهذا الحال لا يقتصر على تجربة بعينها، بل ينتشر في معظم البيئات العربية والإسلامية، مما يجعل من الأدوار التحضيرية التأسيسية ضرورة قصوى لفهم احتياجات الدولة، ومتطلبات بناء كيانات سياسية جديدة. فلا بد من إدراك حجم التوافق اللازم، ونوع التنازلات الضرورية لإنشاء كيان قادر على الوقوف بثبات في هذا العصر، والتكيّف مع بيئته الإقليمية والدولية. وهذه، في جوهرها، مسألة تحضير ثقافي لا مجرد خيار سياسي.

أولاً: دور النخبة المثقفة في المرحلة التحضيرية للدولة

في سياق بناء الدول، يبرز دور النخبة المثقفة بوصفه عنصرًا محوريًا في التهيئة الثقافية والسياسية اللازمة لنجاح أي مسعى لبناء الدولة. وهذه النخبة تتحمّل مسؤوليات متعددة في المرحلة التحضيرية، من أبرزها:

1. بناء الوعي:

يُعدّ بناء الوعي أول المهام الجوهرية التي تضطلع بها النخبة المثقفة. فهي المعنيّة ببلورة الأفكار الكبرى، وتعزيز القيم المشتركة التي تُهيّئ المجتمع لمستقبل موحّد، وتُرسّخ الأسس الفكرية التي تنطلق منها القوى الفاعلة عند قيام الدولة.

2. صياغة الأفكار السياسية:

ثم يأتي دور النخبة في صياغة الأفكار السياسية المتعلقة بالديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والحرية، والمساواة. ولا يقتصر هذا الدور على تبنّي هذه المفاهيم، بل يشمل تأصيلها فلسفيًا، حتى تصبح جزءًا من التكوين الذهني والثقافي للمجتمع الجديد الذي يُراد بناؤه.

3. توجيه الرأي العام نحو الحقوق والواجبات:

لا يكفي أن ينشغل الرأي العام بالمطالبة بالحقوق فحسب، بل لا بد أن يدرك ما يُقابلها من واجبات. وهنا تبرز مهمة النخبة في توجيه الوعي الجمعي نحو فهم متوازن للعلاقة بين الحقوق والواجبات، بما يُمهّد لنشوء عقد اجتماعي قائم على المسؤولية المشتركة.

4. المشاركة في العمل الجماهيري:

لا يصحّ للنخبة المثقفة أن تبقى معزولة عن حركة المجتمع. بل ينبغي لها أن تنخرط في العمل الجماهيري، وتشارك في الفعل الميداني، لتكون جزءًا من نبض الشارع، تواكب حركته، وتوجّه مساره نحو أهدافه الجامعة.

5. الإسهام في وضع الدستور والقانون:

وعلى النخبة أن تفكر مليًّا في طبيعة الدستور والقانون الملائمَين للمجتمع الذي تنتمي إليه. فكل بيئة لها شروطها الموضوعية، ولا يمكن استنساخ نظم جاهزة من خارجها. ومن هنا، يصبح من واجب النخبة أن تسهم بفاعلية في وضع الإطار الدستوري والقانوني الذي ينسجم مع خصوصيات مجتمعها.

إنّ النخبة المثقفة ليست مجرد طبقة نظرية، بل هي مكوّن حيوي في البناء التأسيسي للدولة، ولا يمكن تخيل نجاح أي مشروع دولي دون حضورها الفاعل في مرحلة التمهيد والتحضير.

ثانيًا: دور التجار في بناء الدولة

إلى جانب النخبة المثقفة، ينهض التجار بدور حاسم في المراحل التأسيسية للدولة، لما يملكونه من موارد مالية وشبكات علاقات تمتد محليًا ودوليًا، وتمكّنهم من دعم المشروع الوطني في أبعاده المختلفة. ويمكن تلخيص أبرز مساهماتهم في الآتي:

1. الدعم المالي وتوجيهه:

الطبقة المثقفة غالبًا ما تكون بعيدة عن المال والثروة؛ فالمثقفون يعملون بالقلم، ويعيشون في عزلة كبيرة عن الموارد المالية. ومثال ذلك ما كان بين كارل ماركس وأنجلز؛ إذ كان ماركس لا يملك شيئًا، بينما كان أنجلز مليونيرًا إنجليزيًّا، وقد تكفّل بدعمه، وتعاونا معًا في إنتاج الفكرة الشيوعية وصياغة البيان الشيوعي.

وهنا يبرز دور التجار في **الدعم المالي**، وفي **توجيه هذا الدعم** في الأساس. غير أن هذا يفرض على المثقفين مسؤولية **تنوير التجار**، لأن التاجر قد يُنفق أمواله في اتجاهات خاطئة؛ فهو قد يُنفق، ولكن في ما لا يُنتج مجتمعات جديدة، بل قد يصبّ إنفاقه في عكس مسار البناء والتغيير.

2. بناء العلاقات والشراكات:

يمتلك التجار قدرة عالية على فتح قنوات اتصال مع المؤسسات والشركات العالمية، مما يجعلهم نافذة حيوية لمدّ الجسور بين الدولة الجديدة والعالم الخارجي. فبفضل شبكة علاقاتهم المتشعبة، يستطيعون استثمار نفوذهم في جلب الدعم، وتيسير الدخول إلى الأسواق الدولية، وتوفير فرص استراتيجية للدولة الناشئة.

3. التحفيز ورعاية الكفاءات:

يلعب التجار دورًا مؤثرًا في تحفيز العقول والكفاءات من مفكرين ومثقفين ومخترعين، من خلال رعايتهم وتوفير الموارد التي تتيح لهم أداء أدوارهم في بناء التصورات والأفكار اللازمة للمجتمع الجديد. فالدعم المعنوي والمادي لهذه الطاقات يسهم في إنتاج بيئة ثقافية وعلمية داعمة لمشروع الدولة.

4. بناء البنية التحتية الاقتصادية:

تشكّل الطبقة التجارية ركيزة أساسية في تشييد البنية التحتية الاقتصادية للدولة. فمن خلال قدرتهم على إنشاء المشاريع الكبرى، وتفعيل عجلة الاستثمار، يساهم التجار في وضع الأسس المادية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، سواء في مجالات الإنتاج أو التصدير أو التوزيع.

5. التمويل السياسي:

تتجاوز مساهمة التجار الجانب الاقتصادي إلى دعم المسار السياسي ذاته. إذ غالبًا ما يكونون من أبرز الممولين للأحزاب السياسية والتيارات الوطنية الصاعدة، ويمدّون المؤسسات الناشئة بالتمويل اللازم لتفعيل مشاركتها، مما يجعلهم طرفًا حاضرًا في تشكل النظام السياسي الجديد، سواء عبر التمويل أو من خلال النفوذ المرتبط به.

الخاتمة

تظل الأدوار التحضيرية من أخطر القضايا التي نتناولها في هذا الكتاب، لأنها تمثّل الأساس الذي تُبنى عليه الدولة والمجتمع معًا. فالمجتمعات لا تنهض تلقائيًا، ولا تُنتج دولاً مستقرة من فراغ، بل لا بد من عمل عميق يسبق لحظة التأسيس، يهيئ العقول، ويُصلح الثقافة، ويبني الوعي الجماعي على قيم الوفاق والتكامل.

وإن إغفال هذه الأدوار هو السبب في أن كثيرًا من الفرص التاريخية تضيع، وتتحوّل الحركات الإصلاحية إلى فصائل متنازعة، لأن البناء لم يقم على قاعدة فكرية راسخة. فالمثقفون، بما يحملونه من مسؤولية، هم المعنيّون بتهيئة المجتمعات لهذا البناء، ولا يمكن لأي مشروع نهضوي أن ينجح دون أن يُنجز هذا التحضير الثقافي والاجتماعي العميق. ومن هنا، فإن هذه المسألة ليست هامشية، بل هي ركيزة جوهرية، ومبحث خطير في مسار أي تحول حقيقي.

المبحث العشرون: إعداد القادة

تمهيد: أهمية إعداد القادة

تواجه الدول، سواء كانت قائمة أو في طور التكوين، تحديًا كبيرًا يتمثل في **إعداد القيادات** التي تنهض بمهام الدولة، وتحفظ كيانها، وتوجّه مسيرتها. فالقضية ليست مجرد وجود مؤسسات أو نظم، بل في توفر **قيادات واعية** ومؤمنة بمشروع الدولة، قادرة على العمل في ظل التحديات، واستيعاب تعقيد الواقع السياسي والاجتماعي. لذلك، فإن **إعداد القادة** مسألة حيوية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمصير الدول، ولا غنى عنها في كل مرحلة من مراحل البناء أو التطوير. فما الذي تحتاج إليه الدولة لإعداد القيادات؟

1. ضمانات الولاء

تحرص الدول، في جميع مراحلها، على غرس الولاء في نفوس القيادات القادمة. ويُقصد بالولاء هنا الإيمان العميق بمشروع الدولة، وبالكيان السياسي الذي تمثّله، وبأهمية حفظ الأمن والنظام ضمنه. وتنطلق برامج التدريب القيادي، في أغلبها، من هذه النقطة المحورية، إذ تُبنى الدورات التأهيلية ابتداءً بهدف ترسيخ الولاء للمجتمع والدولة، بما يحفظ وحدة الكيان ويعزز تماسكه من الداخل.

2. ضمانات الأمانة والحوكمة

تُعَدّ الأمانة والحوكمة من أبرز الركائز التي ينبغي ترسيخها في أذهان المتدربين والقيادات المقبلة على تسلُّم المسؤولية. فعندما تفتقر النخبة القيادية إلى الوعي الكافي بخطورة الإخلال بهذه القيم، فإنها تعرّض الكيان السياسي القائم أو القادم برمته لمخاطر

جسيمة. لذا، لا تقتصر الدورات القيادية على غرس الولاء فحسب، بل تتّجه أيضًا نحو بناء إدراك راسخ بأهمية الحوكمة والنزاهة في أداء المؤسسات، وبدورها الحاسم في ضمان العمل الرشيد واستدامة الدولة.

3. تطوير المهارات القيادية والإدارية

تحتلّ مسألة تنمية المهارات القيادية والإدارية مكانة بارزة في برامج الإعداد، التي أصبحت اليوم فنًّا واسعًا، لكن للأسف الشديد، أصبحت طاغيةً على بقية القضايا التي نحتاجها في إعداد القادة، وأهم ما طغت عليه أن المهارات نفسها، دون وجود ثقافة تأسيسية، لا تساوي شيئًا؛ فليست المهارة أن نعلّم الإنسان فقط القراءة، بل أن يتعلّم ثقافة تجعله قادرًا على أن يختار ما يقرأه، ويستوعب ما يقرأه، وينقد ما يقرأه، ويطوّر ما يقرأه، وهذه قضية مختلفة تمامًا. وأحيانًا، بسبب سهولة المهارات الإدارية وانتشارها، تصبح هي التعويض الأساسي عن الثقافة، والحقيقة أن خدمة الدولة لا تتم إلا بوجود الثقافة والمهارات معًا، كجناحين يطير بهما القائد..

4. إدارة الأزمات

ومن القضايا الأساسية التي لا بد من العناية بها في التطوير القيادي مسألة إدارة الأزمات، وهي تحتاج إلى كثير من الاهتمام، لأن الدولة في حقيقتها ليست إلا سلسلة من التحديات المستمرة والأزمات المتكررة، ولذلك فإن التدريب الكافي في إدارة الأزمات ضروري جدًا لكل من يشتغل بشأن الدولة.

5. إدارة الفرق

القيادة ليست عملاً فرديًّا، بل هي **إدارة لفِرَق من الناس**، ولا توجد قيادة تعمل بمعزل عن الآخرين، بل هي دائمًا تديرهم وتوجّههم نحو الأهداف. والقائد الناجح هو الذي يُحسن **توجيه فريقه**، ويخلق بينهم **روح العمل المشترك**، ويسعى إلى تحقيق الأهداف بجماعية وفعالية. وقد أصبحت **إدارة الفرق فنًّا كبيرًا ومهمًا جدًا**، بل علمًا قائمًا بذاته، ولهذا فإن **إعداد القادة لا يكتمل إلا بتدريبهم على هذا الجانب**، لأن جزءًا رئيسيًا من القيادة هو القدرة على **إدارة الفرق بوعي وكفاءة**.

6. الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقني

من الجوانب الأساسية في إعداد القادة أن يكون عندهم **وعي سياسي واقتصادي واجتماعي**، بل وحتى **تقني و(تكنولوجي)**، و**تاريخي** أيضًا، لأن هذا أصبح من **ضرورات العصر**. فلا تكتمل شخصية القائد إلا إذا امتلك هذا الوعي المتكامل، الذي يُمكّنه من التعامل مع الواقع وتحدياته.

فالقائد يحتاج إلى:

- **الوعي السياسي**: لفهم طبيعة الحكم والعلاقات الداخلية والخارجية.
- **الوعي الاقتصادي**: لفهم الموارد والإنتاج والتنمية.
- **الوعي الاجتماعي**: لفهم طبيعة الناس، وثقافتهم، واحتياجاتهم.
- **الوعي التقني و(التكنولوجي)**: لمواكبة أدوات العصر والتفاعل مع تحوّلاته.
- **الوعي التاريخي**: لفهم السياق، وأسباب التحولات، واستخلاص العبر من تجارب الأمم.

وهذه القضايا كلها في غاية الأهمية، ويجب أن تُراعى بدقة، بل تأتي فوق المهارات التي نتحدث عنها، لأن أول ما يجب أن يُبنى عند القائد هو ثقافة متكاملة في شؤون الحياة، وبعد ذلك تأتي الأدوات، وهي المهارات التي تُستخدم لتوجيه هذه الثقافة. أما المهارات وحدها فلا تُنتج رشادًا.

7. الدبلوماسية والمفاوضات

الدبلوماسية **فن أساسي** في عمل القائد، والمفاوضات جزء لا يتجزأ من كل مرحلة سياسية. لذا يجب أن يُدرَّب القائد على **مهارات التفاوض**، وكيفية الوصول إلى حلول تُراعي المصالح، وتُجنّب الدولة الخسائر. وهذه المهارات تحتاج إلى **تدريب مكثف** لا يمكن الاكتفاء فيه بالنظرية.

8. بناء العلاقات الدولية والتمثيل

من وظائف القائد أيضًا أن يكون ممثلاً لدولته في المحافل الإقليمية والدولية. ولذلك، لا بد من تدريبه على **بناء العلاقات الدولية**، وفهم كيفية التعامل مع الأطراف الخارجية بما يخدم مصلحة الدولة ويُعزّز مكانتها.

خلاصة: ما الذي نحتاجه لإعداد القائد؟

إن إعداد القادة ليس مجرد برامج تدريبية تُعنى بالمهارات الإدارية، بل هو **عملية مركّبة** لا تكتمل إلا بوجود **الثقافة التأسيسية** التي تمنح المهارة معناها، وتوجّهها نحو الرشد. وكل إعداد يفتقر إلى **ضمانات الولاء، والأمانة، والحوكمة**، يضلّ الطريق، ويُنتج قادة لا قدرة لهم على النهوض بمشروع الدولة.

فمن يضطلع بمسؤولية إعداد القيادات، لا بد أن يكون **مدركًا لطبيعة هذا التحدي**، ولحجم التعقيد الذي يحمله. إذ إن الدولة لا تنهض إلا بقيادات واعية، تجمع بين الولاء الصادق، والنزاهة، والثقافة العميقة، والمهارة الفاعلة.

ولأجل ذلك، تنشأ **مراكز إعداد القادة**، لكن النجاح لا يتحقق بإنشائها فقط، بل بوعي القائمين عليها بحقيقة الدور المطلوب، وحرصهم على **إنشاء كوادر حقيقية**، لا مخرجات شكلية. فالمراكز التي تُغفل هذا الوعي، سرعان ما تتحوّل إلى مجرد مظاهر، وتفشل في بناء القيادات التي تُسهم في **تطوير المجتمعات**، وتُلبّي احتياجات الدولة.

إعداد القادة
1. ضمانات الولاء
الإيمان العميق بمشروع الدولة
الانتماء الصادق للحفاظ على الكيان والوحدة
2. ضمانات الأمانة والحوكمة
الوعي بأهمية النزاهة والرقابة
الإخلال بهذه القيم يهدد مستقبل الدولة
3. تنمية المهارات القيادية والإدارية
المهارات وحدها لا تكفي
تحتاج إلى ثقافة تأسيسية مرافقة
الثقافة + المهارة = قيادة راشدة
4. إدارة الأزمات
الدولة سلسلة أزمات متتالية
القادة بحاجة إلى تدريب على إدارة التوتر والتعقيد
5. إدارة الفرق
القيادة فن إدارة فرق العمل
العمل الجماعي جوهر القيادة المعاصرة
الخلاصة
الثقافة التأسيسية تسبق المهارة
القائد الناجح يجمع الولاء، والنزاهة، والوعي، والمهارة
المراكز الناجحة تصنع كوادر حقيقية، لا مخرجات شكلية
8. العلاقات الدولية والتمثيل
القائد يمثل دولته إقليميًا ودوليًا
بناء علاقات ناجحة يخدم مصالح الدولة
7. الدبلوماسية والمفاوضات
فن تجنّب الخسائر وتحصيل المكاسب
مهارات تفاوضية تحتاج تدريبًا عمليًا
6. الوعي المتكامل
الوعي السياسي لفهم العلاقات الداخلية والخارجية
الوعي الاقتصادي لفهم التنمية والإنتاج
الوعي الاجتماعي لفهم الناس والمجتمع
الوعي التقني لمواكبة العصر
الوعي التاريخي لاستيعاب السنن والتحولات

خاتمة الكتاب..

مشروع الدولة... حين يُبنى الوعي تتضح الطريق

وصلنا في هذه الرحلة إلى محطتها الأخيرة، بعد أن استعرضنا معًا أهم الأسئلة التي تحيط بمسألة الدولة: من أين تبدأ؟ وكيف تقوم؟ وما الذي يُبقيها على قدميها؟ لم نكن نبحث عن إجابات تقنية جاهزة، ولم نكن نعدُّ الدولة مجرّد مؤسسات تُنقل من كتاب إلى واقع، بل كنا نحاول أن نُعيد ترتيب وعينا، وأن نُحسن النظر في المشروع كله من زاوية أعمق.

الدولة لا تقوم صدفة، ولا تستمر بالتمنّي. لا تكفي النوايا الحسنة وحدها، ولا تكفي حتى القوة وحدها. الدولة مشروع يقوم على وعيٍ راشد، على فهم حقيقي لطبيعة الإنسان، والعصر، والمصالح المتشابكة، والمخاطر المحدقة. لذلك، إذا اختلّ الوعي، اختلّ البناء. وإذا صلح الوعي، كانت للدولة فرصة أن تنهض، وتستقر، وتؤدّي دورها كما ينبغي.

لقد رأينا، من خلال هذا الكتاب، أن سؤال الدولة ليس سؤالاً نظريًّا نمرُّ به مرور الكرام. هو سؤال مصيري، يرتبط بحياة الناس، بأمنهم، بلقمة عيشهم، بكرامتهم. وإذا غابت الدولة، أو اختلّت، صار الإنسان في مهبّ الريح. وما أكثر من دفعوا – في عالمنا – ثمن هذا الغياب وهذا الاختلال!

لكننا لا نكتب لنرثي واقعًا، بل لنُشعل شمعة في طريق التغيير. فكل من يعمل في ميدان النهضة، لا بد أن يمرّ من هنا: من سؤال الدولة. لا بد أن يُعيد النظر في أدواته، وفي فهمه لماهية الدولة، وفي شروطها، وفي ضرورات هذا العصر.

الدولة ليست حاكمًا فقط. وليست قانونًا فقط. الدولة فكرة يعيشها المجتمع كله. فإذا وعى الناس دورهم، وأدركوا مسؤولياتهم، واستقام البناء من أوله، أمكن أن يكون لنا – نحن أيضًا – مكان تحت الشمس.

هذه الخاتمة ليست نهاية الكتاب، بل بداية لسؤال أكبر: ماذا سنفعل بهذا الوعي؟ وكيف نُترجمه إلى واقعٍ نراه؟ فالفهم وحده لا يكفي، لا بد من العمل. والنية وحدها لا تكفي، لا بد من وضوح الطريق.

وهذا الكتاب ليس أكثر من محاولة لنُبصر الطريق.